الفصل الرابع
الاتجاهات النحوية في الأندلس

تطلق كلمة (الأندلس) في التاريخ الإسلامي على الدولة الأوربية المعروفة الآن بـ (إسبانيا)، وهي تقع في الجنوب الغربي من أوربا، ويفصل بينها وبين بلاد المغرب العربي مضيق جبل طارق، وقد فتح المسلمون بلاد الأندلس في عهد الخليفة الأموي: (الوليد بن عبد الملك بن مروان)، وذلك حينما كان موسى بن نصير عاملا على أفريقيا من قِبَله، وكان منزله بالقيروان، وحين بلغه سوء حال إسبانيا أمر قائده ومولاه: (طارق بن زياد) بالإغارة عليها، فتوجه إليها، وتم له فتحها سنة اثنتين وتسعين للهجرة، ولما سمع موسى بنصره توجه إليه ومعه ثمانية عشر ألفا، وقد استطاع هؤلاء الفاتحون أن يملكوا ثلثي شبه الجزيرة، وسموها بـ (الأندلس)[١].

وقد دام فيها حكم المسلمين عدة قرون شهدت فيها الأندلس ازدهارا عظيما في النواحي العلمية والاجتماعية والعمرانية، حتى اصطبغت بالصبغة الإسلامية في شتى نواحي الحياة، ثم أخذ الضعف والتفكك السياسي يدب إلى أمرائها شيئا فشيئا حتى تفاقم الخطب لتفاقم الخلاف بين الحكام، فأخذت حواضر الأندلس تسقط في يد الفرنجة الواحدة تلو الأخرى، حتى سقطت آخر هذه الحواضر، وهي غرناطة على يد فرديناند سنة ثمانيمائة وسبع وتسعين للهجرة[٢].

---

(١) راجع فتوح البلدان ص٣٢٣ ، وتاريخ افتتاح الأندلس ص٣٣ ، والمذاهب النحوية د/ مصطفى السنجرجي هامش ص٧٨ .

(٢) المذاهب النحوية ص٨٦ .

وبذلك غربت شمس الحضارة الإسلامية في الأندلس، ولكن ما زالت آثارها التي تتمثل في المساجد والمكتبات قائمة حتى الآن.

تأخر الحركة النحوية في الأندلس

حينما نتحدث عن الاتجاهات النحوية في الأندلس، فإننا نضم معها بلاد المغرب العربي، فنهضة المغرب تجاري الأندلس بحكم قرب الجوار، واتحاد اللغة والدين، ولا شك أن الحركة النحوية في بلاد الأندلس والمغرب قد تأخرت عنها في العراق، ولعل هذا يرجع إلى أن تباعد الشقة بين هذه البلاد وبين العراق مهد النحو قضى عليها أن تتأخر ردحا من الزمن عن اقتفائها العراق في مزاولته إلى أن نضج وكمل.

وهناك سبب آخر في تأخر الحركة النحوية في الأندلس، وهو أن عناية الولاة عليها من قِبَل بني أمية منذ فتحه سنة اثنتين وتسعين للهجرة كانت منصرفة إلى إخضاع البلاد للخلافة فحسب[1].

ولما استقلت بنو أمية بالأندلس على يد (عبد الرحمن الداخل: صقر قريش ت: ١٣٨ هـ)، وتوطد فيها الملك له، ولعقبه من بعده استقبلت الأندلس عهدا جديدا وبدأت الحركة العلمية فيه، بفضل مناصرة بني أمية اللغة جريا على دأب بني امية في المشرق، فرغبوا العلماء في العلم، وكافئوهم على دراستهم وتصنيفهم، فاستحث ذلك دول المغرب التي كانت تموج بالاضرابات آنئذ؛ لأنها دول عربية تقدس الكتاب الكريم، وتحدب على اللغة العربية لغة الدين، ففي المغرب الأقصى دولة الأدراسة العلوية التي نشأت على يد (إدريس بن عبد الله بن حسن) في مدينة (وليلي) سنة مائة واثنتين وسبعين للهجرة ، وضمت إليها بلاد (تلمسان)، وفي شمال إفريقية دولة الأغالبة التي أسسها (إبراهيم بن الأغلب التميمي) (ت: ١٨٤هـ)، ثم قامت على أنقاض الدولتين الدولة الفاطمية واختارت المغرب سنة مائتين وسبع

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص٣٠.

وتسعين للهجرة، وامتد نفوذها من المحيط الأطلسي إلى مصر سنة ثلاثمائة وثمان وخمسين للهجرة، فنهضت المغرب تجاري الأندلس بحكم قرب الجوار واتحاد اللغة والدين، لذلك تجشم أفراد من الأندلس والمغرب الأسفار إلى المشرق، ورووا عن علمائه، واقتبسوا من معارفهم؛ إذ لم يكن في مقدورهم الرحلات إلى البوادي ومشافهة الأعراب فيها كما صنع المشارقة، وقفلوا إلى المغرب والأندلس مزودين بعلوم المشارقة زيادة على ما جلبوا معهم من مؤلفاتهم، إلا أنه كان للمغاربة فضل السبق على الأندلسيين لقرب بلادهم من المشرق وبعد الأندلسيين منه[1].

ولم يرحل المغاربة والأندلسيون إلى المشارقة لينهلوا من علمهم ويحملوا منه ما يستطيعون حمله ليعودوا به إلى بلادهم ينشرونه ويعلمونه أبناءهم فقط، بل تجاوب مع هذه الرحلات المغربية في رفع شأن اللغة العربية تقاطر المشارقة وتوافد كثير منهم إلى المغرب والأندلس لتوافر المرغبات في النزوح إليهما ماديا وأدبيا.

وممن ورد الأندلس: (أبو عليّ القالي) الذي رعاه أحسن رعاية (الحَكم المستنصر) ولي عهد أمير المؤمنين: (عبد الرحمن الناصر) سنة ثلاثمائة وثلاثين للهجرة، وأحسن مثواه حتى لقي ربه في الأندلس، وتوفي بقرطبة سنة ثلاثمائة وست وخمسين للهجرة، فتولد من هذين العاملين، وهما: رحيل علماء المغرب والأندلس إلى المشرق، ورحيل علماء المشرق إلى بلاد المغرب والأندلس – حركة في علم النحو في ظل الأمويين والأغالبة والفاطميين، واطرد نموها، وازدهرت في آخر عهدهم وازداد ازدهارها في عصر ملوك الطوائف الذين قاموا على أنقاض الأمويين، وتقاسموا بلاد الأندلس بينهم من سنة أربعمائة وثمان وعشرين للهجرة، فإنهم كانوا يتبارون في تقدير العلم وأهله حتى كان منهم العلماء والمؤلفون[2].

---

(١) نشأة النحو ص١٣٠ ، وراجع دروس في المذاهب النحوية د/ عبده الراجحي ص٢١٥ .

(٢) نشأة النحو ص١٣٠ ، ١٣١ .

بدايات الحركة النحوية في الأندلس وتطورها.

بعد أن استقرت الحياة العربية في الأندلس قُبَيل منتصف القرن الثاني الهجري، وذلك في عصر بني أمية، ظهر جيل من المؤدِبين أخذوا يعلمون الناشئة اللغة العربية بمدارسة نصوصها الأدبية، وكانت لهم عناية خاصة بقراءة القرآن الكريم، والحرص على سلامته من اللحن، فقد كان أكثر هؤلاء المؤدبين من المشتغلين بدراسة القراءات القرآنية بعد أن رحلوا إلى المشرق، وأخذوا هذه الدراسة عن مشاهير القراء ، ثم رجعوا إل بلادهم لنشرها وتدريب الناشئين على نطقها[١]، ومن هؤلاء المؤدبين: (أبو موسى الهواري)، وهو – كما يقول الزبيدي: أول من جمع الفقه في الدين، وعلم العرب بالأندلس، رحل في أول إمارة (عبد الرحمن الداخل) (١٣٨هـ - ١٧٢هـ) إلى المشرق، فلقي مالكا، ونظراءه من الأئمة، ولقي الأصمعي، وأبا زيد، ونظراءهما ، وداخِل الأعراب في محالها، وله كتاب في القراءات[٢] .

وكان يعاصره (الغازي بن قيس) الذي احترف تأديب الناشئة بقرطبة، وقد رحل إلى المشرق مثله، وأخذ عن مالك الفقه، وشهد تأليف مالك للموطأ، وأدرك نافع بن نُعَيم : مقرئ أهل المدينة، وأحد القراء السبعة، وقرأ عليه، ونقل قراءته إلى الأندلس، فأقرأ بها في قرطبة[٣].

وكذلك: (أبو عبد الله محمد بن عبد الله) الذي كان قد رحل أيضا إلى المشرق، ولقي عثمان بن سعيد المصري المعروف بـ (وَرْش)، وأخذ عنه قراءته، ونقلها إلى الأندلس[٤].

---

(١) المذاهب النحوية ص٧٨ ، والمدارس النحوية د. شوقي ضيف ص٢٨٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢٧٥ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٢٥٤ ، والمذاهب النحوية ص٧٨ ، والمدارس النحوية ص٢٨٨ .

(٤) المذاهب النحوية ص٧٨ .

ثم أخذت الدراسات النحوية تزدهر، وكانت في بداية أمرها متأثرة بمذهب الكوفيين، ومرد ذلك إلى أن أقدم نحاة الأندلس، وهو: (جودي بن عثمان) (ت: ١٩٨هـ) الذي يعد أول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي، كان قد رحل إلى المشرق، ولقي الكسائي، والفراء، وغيرهما، وعند عودته إلى الأندلس حمل معه كتاب الكسائي، وأخذ يدرسه لطلابه[١].

ويتكاثر هؤلاء القراء والمؤدبون في القرن الثالث الهجري، ويتميز من بينهم (عبد الملك بن حبيب السَّلَمي) (ت: ٢٣٨هـ)، وكان إماما في الفقه والحديث والنحو واللغة، ومن مصنفاته: كتاب في إعراب القرآن[٢].

ويُعْنَى في نفس القرن (مفرج بن مالك النحوي) بوضع شرح على كتاب الكسائي[٣]، كما يعنى معاصره (أبو بكر بن خاطب النحوي المكفوف) بوضع كتاب في النحو كانت له شهرة في موطنه[٤].

ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري وأنها صبت عنايتها أولا على النحو الكوفي مقتدية بنحويّها الأول: (جودي بن عثمان)، حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري وجدنا (الأُفْشُنيق: (محمد بن موسى بن هاشم) (ت: ٣٠٧هـ) يرحل إلى المشرق، ويلقى بمصر (أبا جعفر الدينوري)، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، ويقرئه بقرطبة لطلابه[٥]، ويأخذ غير نحوي في مدارسة الكتاب، مثل: (أحمد بن يوسف بن حجاج) (ت:

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢٧٨ ، وإنباه الرواة ١/ ٣٠٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٠ ، والمذاهب النحوية ص٧٩ ، والمدارس النحوية ص٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢٨٢ ، وإنباه الرواة ٢/ ٢٠٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٩ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٢٩٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٦ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص٢٩٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٣ ، وراجع المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٨٩ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص٢٩٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٢ .

٣٣٦هـ)، وكان يضع دائما كتاب سيبويه بين يديه، ولا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه[١].

ولا يلبث (محمد بن يحي المهلبي الرباحي الجيَّاني) (ت: ٣٥٣هـ) أن يفتتح عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه، وكان قد ثقف الفلسفة والمنطق والكلام، ورحل إلى المشرق فلقي بمصر نحويها النابه (أبا جعفر بن النحاس) وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب شارحا له ومفسرا تفسيرا مبينا، تسعفه الدقة في نظره، ومنطقه وقدرته على الاستنباط وتحليل العبارات والغوص على العلل، ولم يكن يكتفي بقراءته لطلابه، فقد كان يعقد لهم مجلسا في كل جمعة للمناظرة في مسائله، ويقول الزبيدي في بيان مكانته في تاريخ النحو بالأندلس: لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير علم بالعربية، حتى ورد (محمد بن يحي) عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شئ منها، حتى نهج لهم سبيل النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وإنهم بذلك استحقوا الرياسة[٢].

ويقول القفطي: لما ورد (محمد بن يحي) على قرطبة أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنه من ذلك[٣].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٣٠٥ ، وإنباه الرواة ٣/ ٢١٦ ، وبغية الوعاة ١/ ١٩٨ ، وراجع المدارس النحوية ص٢٨٩ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٣٣٥ .

(٣) إنباه الرواة ٣/ ٢٢٩ .

وكان ولاة الأندلس يشجعون الرحلات العلمية من المغرب إلى المشرق ومن المشرق إلى المغرب، فهم من بني أمية الذين عرفوا بعروبتهم الخالصة، وحرصهم على اللغة العربية، ومناصرة العلم والعلماء، ولم يقف تشجيعهم على حث العلماء على الرحلة والدراسة والتأليف فحسب، وإنما تمثل أيضا في حسن استقبال علماء المشرق، فقد وفد كثير من المشارقة إلى الأندلس، ليسهموا في هذه النهضة العلمية، وينعموا بخيرات هذه البلاد، فاستقبلهم أهل الأندلس أحسن استقبال ، وأكرموا وفادتهم، وأجزلوا لهم العطاء[١].

ومن خير الأمثلة على ذلك ما حدث لأبي علي القالي البغدادي، فقد رحل إلى الأندلس سنة ثلاثمائة وثلاثين للهجرة، فأشرف على رعايته الحَكَم المستنصر ولي عهد أمير المؤمنين: عبد الرحمن الداخل، وظل موضع التجلة والإكرام حتى توفي بقرطبة سنة ثلاثمائة وست وخمسين للهجرة، وقد شارك في هذه الحركة الأدبية، كما بذل جهودا موفقة في النهوض بعلم النحو واللغة؛ إذ عكف على قراءة ما حمله معه إلى الأندلس من ذخائر الأدب، واللغة، والنحو، وكان مما حمله معه إلى الأندلس كتاب سيبويه[٢].

ومن ثم كان يميل في آرائه إلى مذهب البصريين، وقد أملى كتابه الأمالي على طلابه بجامع قرطبة، ويعد هذا الكتاب في مقدمة كتب الأدب العربي، وقد اشتمل على بعض البحوث اللغوية والنحوية والصرفية، مثل: (مطلب في الكلمات التي تتعاقب فيها الفاء والثاء)، و(ما في لعل من لغات العرب)، و(ما يمد ويقصر من الكلمات)، و(ما يقلب من حروف المضاعف إلى الياء)، و(حروف البدل)، و(الكلام على الإتباع)، وفي كتاب: (ذيل الأمالي والنوادر) عقد بابا في إعراب (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وذكر قصة أبي عمرو بن العلاء حين قال: ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس

(١) المذاهب النحوية د/ مصطفى السنجرجي ص٧٩ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢٠٢ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٣٩، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٣ .

في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، كما تحدث عن (لا جرم)، والأوجه الجائزة في إعرابها ومعناها.

ومن مؤلفاته القيمة كتاب: (المقصور والمدود)، وقد صرح في مقدمته بأنه ضن بعلمه في المشرق؛ لأنه لم يرَ أحدا من ولد العباس للعلم طالبا، ولا في الأدب راغبا، وأخذ يمتدح الحَكَم الذي هيأ له التكرمة، وشجعه على التأليف والتصنيف[١].

وخلفه هو والرباحي جيل من تلاميذهما مضى يعكف على مدارسة كتاب سيبويه، وكتب غيره من البصريين والكوفيين، من أهمهم: أبو بكر بن القوطية (ت٣٦٧هـ) تلميذ القالي، وصاحب كتاب (الأفعال وتصاريفها) المنشور في ليدن[٢]، ومحمد بن الحسن الزُّبَيدي (ت٣٧٩هـ)، وله مصنف في النحو سماه (الواضح)، وله أيضا (طبقات النحويين واللغويين)، وهو تلميذ القالي[٣]، وأبو عبد الله محمد بن عاصم العاصمي (ت٣٨٢هـ) تلميذ الرباحي، وحامل روايته لكتاب سيبويه، وكان لا يقل عن أصحاب المبرد بصرا بالعربية ودقائقها الخفية[٤]، وأحمد بن أبان (ت٣٨٢هـ)، وله شرحان على كتابي الكسائي والأخفش[٥].

ولعل في ذكر الكسائي ما يدل على أن الأندلس ظلت تعنى بالنحو الكوفي بجانب عنايتها بالنحو البصري[٦].

---

(١) المذاهب النحوية ص٧٩ ، ٨٠ .

(٢) إنباه الرواة ٣/ ١٧٨ ، وبغية الوعاة ١/ ٣ ، والمدارس النحوية ص٢٩١ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٢٣ .

(٤)إنباه الرواة ٣ ١٩٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٩١ .

(٥)إنباه الرواة ١/ ٣٠ ، وبغية الوعاة / ١٢٦ .

(٦)المدارس النحوية ص٢٩١ .

ومن هذا الجيل هارون بن موسى القرطبي النحوي (ت٤٠١هـ)، وله تصنيف في تفسير عيون كتاب سيبويه[١].

وعندما آل الحكم إلى ملوك الطوائف على أثر زوال عهد الأمويين بالأندلس سنة أربعمائة وثمان وعشرين للهجرة وجدنا تقدما مطردا في علم النحو، فزادت مكانته، وعظم الاهتمام بدراسته، وكان من أهم العوامل التي ساعدت على ذلك تشجيع الحكام، فقد كانوا يتنافسون في تقدير العلم وأهله، ومن ثم كانت هذه النهضة العلمية المباركة التي تحققت على يد طائفة من العلماء[٢]، من أشهرهم ابن الإفليلي (ت٤٤١هـ)، وكان متصدرا بقرطبة لإقراء الطلاب، وكان يقرئهم فيما يقريء كتاب سيبويه رواية عن العاصمي تلميذ الرباحي[٣].

وأشهر منه وأنبه ابن سيده الضرير: علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الضرير (ت٤٥٨هـ)، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، وله أكبر معجم مؤلف حسب المعاني هو (المخصص) المطبوع القاهرة في سبعة عشر مجلدا، وقد صبغ مباحثه فيه بصبغة نحوية وصرفية واسعة، ويعلن ذلك في أوائله؛ إذ يقول: « ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء ونهاية الاستقراء، وإجادة التعبير والتأنق في محاسن التعبير الممدود والمقصور والتأنيث والتذكير، وما يجيء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعدا، وما يبدل من حروف الجر بعضها مكان بعض، وله أيضا معجم آخر وهو (المحكم) المرتب حسب مخارج الحروف على طريقة معجم العين للخليل، وهو في نحو عشرين مجلدا، ويصرح في فواتحه بما أضاف إليه من مواد نحوية كثيرة، يقول: « أما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة، فكتب أبي علي الفارسي:

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ٣٦٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١ .

(٢) المذهب النحوية ص٨٢ .

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٨٣ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٢٦ .

الحلبيات، والبغداديات، والأهوازيات، والتذكرة، والحجة، والأغفال، والإيضاح، وكتب أبي الفتح عثمان بن جني: المعرب، والتمام، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسر الصناعة، والتعاقب، والمحتسب »[١].

ويستخلص الدكتور مصطفى السنجرجي مما قاله ابن سيده في (المحكم) حقيقتين، وقد ذكر في أوله أنه ضمنه جميع ما اشتمل كتاب سيبويه:

أولاهما- بيان منزلة كتاب سيبويه عند علماء الأندلس في هذه الحقبة، ويؤيد هذه الحقيقة إقبال هؤلاء العلماء على كتاب سيبويه بالتعليق، والشرح، وتحليل مسائله، واستكمالها، والاقتباس منها.

ثانيتهما- العناية في هذه الحقبة بمذهب البغداديين بجانب عنايتهم بمذهب البصريين والكوفيين، ومن ثم أقبلوا على دراسة مؤلفاتهم وترسم نهجهم القائم على اختيار الرأي الراجح من آراء الكوفيين والبصريين والوصول من وراء ذلك إلى بعض الآراء الجديدة، وفي طليعة هذه المؤلفات البغدادية التي حظيت بالبحث والدرس مؤلفات أبي علي الفارسي، وابن جني، على نحو ما ذكره ابن سيده في عبارته السابقة[٢].

ثم يتوالى علماء الأندلس في الأخذ عن مذهب البصرة والكوفة وبغداد لكنهم لا يخضعون خضوعا كاملا للنحو المشرقي، بل يضيفون إليه ما يتوصلون هم إليه، ولم تزل الحركة النحوية في الأندلس تنمو وتزدهر عبر القرون على أيدي نحاة كبار أمثال: الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، وابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، وابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، وابن الباذش (ت٥٣٨هـ)، والسهيلي (ت٥٨٣هـ)، وابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، وابن خروف (ت٦١٠هـ)، وابن هشام الخضراوي (ت٦٤٦هـ)، وغيرهم.

---

(١) المدارس النحوية ص٢٩١ ، ٢٩٢ ، وراجع في ترجمته : بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٤٣

(٢) المذاهب النحوية ص٨٣ .

وفي القرنين السابع والثامن ظهر عدد من العلماء لم يستقروا جميعا في الأندلس لما توالى عليها من ويلات، ومنهم: ابن عصفور (ت٦٦٣هـ)، وابن مالك، وقد رحل من الأندلس واستوطن الشام حيث سمع من السخاوي في دمشق، ومن ابن يعيش في حلب، ثم تصدر للتدريس في حلب ودمشق، حيث توفي سنة ستمائة واثنتين وسبعين للهجرة، وابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان الذي رحل إلى المشرق واستقر به المطاف في القاهرة حيث توفي سنة سبعمائة وخمس وأربعين للهجرة[١].

وسوف نخص كلا من هؤلاء بكلمة نبرز فيها دوره في بناء صرح النو الأندلسي، كما نكشف عن اتجاهاته النحوية.

خصائص النحو الأندلسي

سبق أن أشرنا إلى ما كان بين الدارسين من خلاف حول وجود مدارس أو مذاهب للنحو، وقد عقد الدكتور مصطفى السنجرجي مبحثا أوضح فيه هذا الخلاف منتهيا إلى الإقرار بوجود هذه المدارس[٢].

وقد أوجزنا ما ذكره حول هذه القضية في التمهيد، أما ما يتعلق بالحركة النحوية في الأندلس فقد عقد الدكتور عبد القادر رحيم الهيتي مبحثا ناقش فيه آراء القدماء والمحدثين حول تسمية الحركة النحوية في الأندلس مدرسة أو مذهبا، وهل توافر للنحو الأندلسي ما يجعلنا نطلق عليه (مدرسة).

وللإجابة عن هذا السؤال حاول الدكتور عبد القادر أن يستشهد بآراء بعض القدماء في أن للنحو الأندلسي من الخصائص والسمات ما يجعله جديرا بإطلاق مذهب عليه، فذكر إشارة أبي حيان في معرض حديثه عن موقف القدماء من البصريين والكوفيين والبغداديين من الاستشهاد بالحديث إلى أن

---

(١) دروس في المذاهب النحوية د/ عبده الراجحي ص٢١٦ .

(٢) راجع: المذاهب النحوية ص١١٥ ، وما بعدها.

نحاة الأندلس كانوا تابعين لهذه المدارس في عدم الاستشهاد بالحديث مما يدل على أن أبا حيان أشار إلى نحاة الأندلس إشارة مستقلة وكأنهم يشكلون فريقا في النحو لهم خصائصهم وسماتهم.

كما ذكر الدكتور عبد القادر أن ابن خلدون أثبت أيضا وجود مذهب نحوي أندلسي، وذلك حينما قال في معرض حديثه عن علم العربية: « والتآليف في هذا الفن كثيرة، وطرق التعليم مختلفة بين البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين »[١].

كذلك المِقَّري فإنه يذكر كثيرا من علماء المذهب الأندلسي حينما يقول: « وأما كتب النحو فلأهل الأندلس من الشروح على الجمل ما يطول ذكره، فمنها: شرح ابن خروف، ومنها شرح الرندي، ومنها شرح شيخنا أبي الحسن بن عصفور الإشبيلي، وإليه انتهى علم النحو وعليه الإحالة الآن من المشرق إلى المغرب »[٢].

ويريد الدكتور عبد القادر أن يستنبط من هذه الإشارات إلى نحاة الأندلس في مقابل الإشارة إلى نحاة البصرة والكوفة ونحاة بغداد أن النحو الأندلسي جدير بأن يمثل مذهبا مستقلا له خصائصه وسماته.

ثم ذكر موقف المحدثين من استقلال مذهب نحوي في الأندلس فأوضح أن أغلبهم يعترف بوجود مذهب نحوي أندلسي، ومن هؤلاء الأستاذ/ أحمد أمين[٣]، والأستاذ/ حسن الزيات[٤]، والأستاذ/ سعيد الأفغاني في أول الأمر[٥]،

---

(١) المقدمة ص٢٩٤ ، ط. الحلبي ١٩٦٠م.

(٢) نفح الطيب ٧/ ١٨٠ .

(٣) انظر: تاريخ الإسلام ٣/ ٩١ ، وما بعدها.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ص٣١٠ .

(٥) انظر: في أصول النحو ص٢٦١ .

ثم ما لبث أن جاءنا بمقال يشكك من خلاله في وجود مذهب أندلسي[١]، والدكتور/ شوقي ضيف[٢]، والدكتور/ أمين السيد[٣]، والشيخ/ محمد الطنطاوي[٤]، والدكتور/ عبد القادر الذي دافع بقوة عن وجود مذهب نحوي مستقل في الأندلس[٥].

وممن يعترفون بهذا المذهب أيضا الدكتور/ أحمد كحيل في بحثه (النحو في الأندلس)، والدكتوره/ خديجة الحديثي في كتابها: (أبو حيان النحوي)، والأستاذ/ طه الراوي في بحثه (نظرة في النحو)، والدكتور/ مصطفى السنجرجي في كتابه (المذاهب النحوية).

وبعد أن استعرض الدكتور/ عبد القادر آراء القدماء والمحدثين في وجود مذهب أندلسي في النحو قال: « والرأي عندي بعد ذلك كله أننا إذا سرنا – كما سار من سبقنا – في تقسيم المدارس النحوية تقسيما جغرافيا نستطيع أن نؤكد أن هناك مدرسة نحوية للأندلس لها آراؤها الخاصة بها وسماتها المميزة لها عن غيرها من مدارس النحو في المشرق »[٦].

على أن من الدارسين المحدثين من ينكر وجود مذهب للنحو في الأندلس، مثل الدكتور سعيد الأفغاني، ومنهم من يسلك مسلكا وسطا بين الإنكار والتأييد، فيطلق مصطلح (مدرسة) أو (مذهب) على الأندلسيين، ولكنه يرى أن في هذا الإطلاق تجاوزا وتسامحا؛ لأن سمات المدرسة لم تتحقق فيها

---

(١) انظر: في تاريخ النحو ص٩٥ ، ٩٦ .

(٢) انظر: المدارس النحوية ص٢٨٨ ، وما بعدها.

(٣) الاتجاهات النحوية في الأندلس ص٢٢٤ ، وما بعدها.

(٤) نشأة النحو ص١٣١ .

(٥) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٤٧ ، وما بعدها.

(٦) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٥٥ .

بصورة قوية متكاملة، ويرى الدكتور مصطفى السنجرجي أن هذا يتمثل في المدرسة البغدادية، والمدرسة الأندلسية، والمدرسة المصرية[١].

وقد ذكرنا آنفا أن الدكتور السنجرجي من المؤيدين لوجود المذهب الأندلسي، ولكنه يتحفظ في إطلاق (مذهب) أو (مدرسة) على مذهب الأندلس- كما سبق.

والحق أن الحركة النحوية في الأندلس لا نستطيع أن نحكم عليها بالاستقلالية والتميز في بداية أمرها؛ لأن النحو في الأندلس بدأ كوفي النزعة؛ بسبب اشتهار كتاب الكسائي فيها أولا، واهتمام أهلها به، وبقي الحال كذلك حتى أواخر القرن الثالث الهجري عندما جاء الأفُشْنيق إليها، الذي كان قد رحل إلى المشرق ودرس كتاب سيبويه في مصر، وحمله معه إلى الأندلس، ونشره فيها، فتأثر النحو الأندلسي تأثرا بالغا بالنحو البصري لدرجة أنه طغى على النحو الكوفيّ الذي سبق ظهوره هناك.

وبذلك أصبح النحو في الأندلس ذا اتجاهين: أحدهما- بصري، والآخر- كوفي، وبقي الأمر كذلك حتى أوائل القرن الخامس الهجري عندما وصل إليها النحو البغدادي الذي كان له أكبر الأثر في الدراسات النحوية هناك[٢].

ومن ثم يمكن القول بأن النحو الأندلسي في بداية أمره كان قائما على الانتخاب والاختيار من آراء الكوفيين والبصريين على نحو ما فعل البغداديون، وبعد أن وصل إليهم النحو البغدادي الذي كان مزيجا من نحو البصرة والكوفة صاروا يختارون ما يروق لهم من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، وعندما جاء القرن السادس الهجري أو قبله بقليل ظهر في الأندلس نحاة

(١) المذاهب النحوية ص١٦٥ .

(٢) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٣٦ .

استقلوا عن المشرق ونحوه، وأظهروا شخصية للنحو الأندلسي لا تقل عن شخصيته في المشرق[١].

ولعل دخول النحو البغدادي إلى الأندلس وتأثر نحاته به وانغماسهم فيه قد كان من العوامل الأساسية التي أدت إلى ازدهار الحركة النحوية في تلك البلاد منذ عصر ملوك الطوائف، فنجد نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج البغداديين، وخاصة أبا علي الفارسي، وابن جني، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك أتاحوا لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء[٢].

ويرى الشيخ محمد الطنطاوي أن الأندلسيين بعد أن استقلوا عن المشارقة استحدثوا مذهبا رابعا ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد[٣].

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه[٤].

فهذا النص يقرر أن المذهب الأندلسي قد ظهر في عهد الأعلم الشنتمري الذي نهج في النحو الأندلسي نهجا قويا[٥].

والحق أن رأي الدكتور شوقي ضيف ليس مخالفا لرأي الشيخ محمد الطنطاوي كما ذهب إلى ذلك الدكتور عبد القادر رحيم، حيث أشار إلى رأي

---

(١) السابق ص٣٧ .

(٢) السابق ص٤٢ .

(٣) نشأة النحو ص١٣١ .

(٤) المدارس النحوية ص٢٩٣ .

(٥) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٥٦

الدكتور شوقي ضيف بأنه يرى أن ظهور المذهب الأندلسي كان في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، كما أشار إلى رأي الشيخ الطنطاوي أن ظهور المذهب الأندلسي بدأ في النصف الأول من القرن الخامس الهجري[١]، فليس في الحقيقة خلاف بين الرأين؛ لأن الأعلم الشنتمري لم يعش في النصف الثاني من القرن الخامس فقط، بل عاش في أوائل القرن الخامس، ولذلك جمع الدكتور السنجرجي بين الرأيين حينما قرر أن خصائص المذهب الأندلسي قد تحققت في القرن الخامس الهجري، وظل طوال القرنين السادس والسابع، كما تجاوز بلاد الأندلس حيث انتشر في بلاد المغرب، ومن ثم نجد مراجع النحو تسميه مذهب الأندلسيين حينا، ومذهب المغاربة حينا آخر[٢].

ولهذا ذكر الدكتور عبد القادر رحيم أن لمذهب الأندلس النحوي خصائص وسمات ميزته عن نحو السابقين واللاحقين له في المشرق والمغرب، فلم يتقيد الأندلسيون بمذهب من المذاهب النحوية المعروفة لديهم حينذاك، ولم يكن نحوهم نحوا بصريا صرفا، كما أنه لم يكن نحوا كوفيا محضا، وبذلك يكون قد خرجوا عن التقليد، ووضعوا معالم طريق جديد في دراسة النحو العربي وتيسيره، واختطوا لأنفسهم مذهبا لم يسبقوا إليه، كما أنهم كانوا متحررين من قيود العصبية، مستقلين مجددين معتدين بعقولهم ومقدرتهم، فلم يحاولوا المزج بين المذاهب النحوية كما فعل البغداديون، بل اعتمدوا على نتاج فكرهم، ومجهودات عقولهم واجتهاداتهم[٣].

وما ذكره الدكتور عبد القادر رحيم في هذا النص من أن الأندلسيين لم يحاولوا المزج بين المذاهب النحوية كما فعل البغداديون لا يتفق مع ما ذكره الدكتور شوقي ضيف من أن نحاة الأندلس كانوا يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من

---

(١) المذاهب النحوية ص٨٧ .

(٢) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٥٥ – ٥٧ .

(٣) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص١٤٣

الاختيار من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي، وابن جني، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء[١].

والحق أن ما ذكره الدكتور شوقي ضيف من أن نحاة الأندلس اقتفوا آثار البغداديين في الاختيار من آراء البصريين والكوفيين والإتيان بآراء جديدة من اجتهاداتهم أقرب إلى طبيعة النحو الأندلسي، فلا شك أنهم استفادوا من النحو الكوفي والبصري والبغدادي، وبنوا عليه نحوهم، فقد بالغ الدكتور عبد القادر رحيم في جعل النحو الأندلسي مستقلا محاولا أن يثبت أن للنحو الأندلسي مذهبا خاصا مستقلا عن المذاهب السابقة، وجعل استقلالية مذهبهم تتمثل في عدم مزجهم بين نحوي البصرة والكوفة، وإتيانهم بنحو جديد من نتاج فكرهم، والواقع أن استقلالية أي مذهب لا تتمثل في تنصله تماما عن المذاهب السابقة، وعدم استفادته بها، وعدم اعتماده عليها؛ إذ لا يعقل أن ينشأ مذهب نحوي جديد دون أن يعتمد على نتاج السابقين، فلا شك أن نحو الكوفة انبثق عن نحو البصرة، وأن نحو بغداد انبثق عن نحوي البصرة والكوفة، ولا يدعي أحد عدم الصلة بين مذهب وآخر، وهل كان من الممكن أن ينشيء الأندلسيون مذهبا نحويا دون ما ذكرناه سابقا، وذكره الدكتور عبد القادر وغيره من اختلاطهم بالمشارقة عن طريق رحلاتهم إليهم، وعن طريق رحلات المشارقة أيضا إليهم، وإدخال كتب المشارقة إلى الأندلس، ومن ثم يمكن القول بأن استقلالية مذهب الأندلس النحوي لا تتمثل في الإتيان بآراء جديدة فقط، ولا تتمثل أيضا في التخلي عن نحو الكوفة والبصرة وبغداد تماما، وإنما تتمثل في اعتمادهم على المسموع من النصوص العربية، وعدم الاعتماد على الأقيسة النظرية في الغالب، وهذا المسموع يتمثل في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وما أثر عن فصحاء العرب من الشعر والنثر[٢].

---

(١) المدارس النحوية ص٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٢) المذاهب النحوية ص٨٩ .

فقد أكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم، فنراهم يقولون برأي أو يرجحونه لمجيئه في القرآن الكريم، كما أكثروا من الاستشهاد بالحديث الشريف، فنراهم يقولون برأي أو يختارونه دون غيره لوروده في الحديث الشريف، ونرى ذلك واضحا عند ابن مالك، كما أكثروا من الاستشهاد بكلام العرب: شعره ونثره، فنجدهم يقولون برأي أو يختارونه دون غيره لوروده في كلام العرب، ويردونه إذا لم يسمع عن العرب شاهد لذلك الرأي[١].

كما تتمثل استقلالية مذهبهم في دعوتهم إلى الاقتصار في علل النحو على العلل الأولى، وإسقاط ما دونها من العلل الثواني والثوالث وغيرها من أنواع العلل الكثيرة التي تدل على الإسفاف في التقصي والتفريع، والمبالغة في التعمق وإجهاد الذهن، وغيرها من الأمور التي لا طائل تحتها، وقد اتضح موقفهم من العلل حينما وصفوا كثرة التعليل بالهذيان في القول، وبالخروج عن منهج التعليم[٢].

وما ذكره كثير من الدارسين المحدثين من أن نحاة الأندلس جنحوا إلى التحفف من العلل النحوية وعدم الغوص وراءها مخالف لما ذكره الدكتور/ شوقي ضيف من أنهم لم يكتفوا باقتفاء منهج البغداديين في الاختيار من آراء الكوفة والبصرة، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، واستدل على ذلك بموقف الأعلم الشنتمري من العلل حيث قال: « ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن الأعلم الشنتمري المتوفى سنة أربعمائة وست وسبعين للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتف في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب »، وقد اعتمد الدكتور شوقي ضيف في بيان موقف

---

(١) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص١٤٣ ، ١٤٤

(٢) السابق ص١٤٤ ، وانظر المذاهب النحوية ص٨٩ .

الأعلم الشنتمري من العلل على ما ذكره ابن مضاء في كتابه: (الرد على النحاة) من أنه كان مولعا بالعلل الثواني[١].

والناظر فيما ذكره الدكتور شوقي ضيف من توسع الأندلسيين في العلل، واستشهاده بموقف الأعلم الشنتمري، وما ذكره الدكتور عبد القادر رحيم من أنهم دعوا إلى عدم التوسع في العلل يلحظ أن تناقضا بين الرأيين، وفي الحقيقة ليس هناك تناقض،؛ لأن الدكتور شوقي ضيف نظر إلى موقف الأندلسيين من العلل في بداية ازدهار النحو عندهم، وبنى هذا الموقف من خلال نحوي واحد – وهو الأعلم الشنتمري، ولم ينظر إلى نحاة الأندلس بوجه عام، وخاصة المتأخرين منهم، فقد كان نحاة الأندلس في بداية أمرهم ينتهجون نهج البغداديين في التوسع في العلل، وعدم الاكتفاء بالعلل الأولى، وحينما انتشر المذهب الظاهري في الفقه الذي أسسه داود بن علي الظاهري (ت٢٧٠هـ) في بلاد الأندلس على أنه رد فعل ضد انتشار مذهب الإمام مالك بن أنس هناك أخذ علماء الأندلس ولا سيما النحاة يتأثرون بالمذهب الظاهري في دراساتهم النحوية، وفي طليعتهم ابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)، فقد كان شافعيا، ثم اعتنق المذهب الظاهري حتى مات، لذلك حين توقف أمام أصول النحو هاجم علل النحاة، وهي كلها فاسدة، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة ألبتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا شيء سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها[٢].

وقد بلغ توجه نحاة الأندلس إلى التخفف من العلل النحوية ذروته على يد ابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، حيث أوجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث[٣].

(١) المدارس النحوية ص٢٩٣ .

(٢) أصول النحو العربي د/ محمود سليمان ياقوت ص١١٢ ، ١١٣ .

(٣) الرد على النحاة ص١٣٠ .

كما تتمثل استقلالية مذهبهم في اتجاههم إلى تيسير النحو العربي في مؤلفاتهم، وقد سلكوا في هذا الاتجاه طريقين:

الأول-شرح كتب النحو المطولة والتعليق عليها؛ ليسهل فهمها.

والثاني-وضع المختصرات النحوية ليتيسر لطلاب علم العربية الإلمام بقواعد هذا العلم، تلك المختصرات التي ما زال بعضها يدرس في معاهد العربية حتى الآن[1].

وهكذا فإن تعويلهم في دراسة النحو على النص العربي الفصيح المسموع وفي مقدمته القرآن الكريم، ثم الحديث النبوي الشريف، ثم كلام العرب من شعر ونثر، والتخفف من الأقيسة النظرية، والتخفف من العلل، والاتجاه إلى تيسير الدرس النحوي قد أبرزت شخصيتهم، وميزت مذهبهم، وهذا لا يمنع من اعتمادهم في دراسة النحو على المذاهب السابقة، وهي: المذهب البصري، والمذهب الكوفي، والمذهب البغدادي، ولكنهم استطاعوا أن يتفاعلوا مع هذه المذاهب بعقولهم، وأن يلبسوها ثوبا قشيبا من فكرهم، وأن يضيفوا إليها ما جادت به قرائحهم من التوسع والتعمق في شرح القضايا اللغوية، وبسطها، وتقريبها إلى الأفهام.

وفيما يلي نعرض لأشهر نحاة الأندلس بإعطاء نبذة عن حياة كل منهم ومكانته العلمية، ومؤلفاته محاولين أن نوضح خصائص النحو الأندلسي من خلال آرائهم واتجاهاتهم مبرزين دور كل منهم في بناء صرح النحو الأندلسي.

جودي بن عثمان

هو: جودي بن عثمان العبسي المورووري من أوائل نحاة الأندلس، نشأ جودي قرب القيروان في تونس، ثم رحل إلى العراق، وأخذ عن الكسائي

(١) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص١٤٤ ، ١٤٥ ، والمذاهب النحوية ص٩٠ .

والفراء والرياشي، وقد روى عن الكسائي كتابه واستصحبه معه في عودته إلى القيروان، غير أنه اتجه إلى قرطبة، وسكن فيها بعد قدومه من المشرق، ويعد أول من أدخل كتاب الكسائي في الأندلس، وكان نحويا عارفا أدب في قرطبة أولاد الخلفاء، وتصدر فيها لإفادة الطلاب في النحو، وألف كتابا فيه، وتوفي في هذه المدينة في سنة مائة وثمان وتسعين للهجرة[١].

وبذلك يكون جودي بن عثمان أول من أدخل نحو الكوفيين إلى بلاد المغرب والأندلس، فضلا عن كونه أول نحوي بالمعنى الدقيق في هذه البلاد[٢].

ولم نعثر له على آراء في النحو واللغة، وهذا يرجع إلى أن مؤلفاته لم تصل إلينا، وإلى أنه كان دائرا في فلك النحو الكوفي.

حمدون

هو: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، يعرف بحمدون النحوي، وكان يلقب بالندجة، وكان يقال : إنه أعلم بالنحو خاصة من المهرِيّ؛ لأنه كان يحفظ كتاب سيبويه، نشأ بالقيروان، وبلغ في الغاية النحو والغريب، وهو أول من عرف في المغرب بحفظ كتاب سيبويه الذي لا يعرف على وجه القطع والتعيين اسم أول من جلبه إلى المغرب، وله كتب في النحو، ولكن لم تصل إلينا، وتوفي بعد سنة مائتين للهجرة[٣].

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢٧٨ ، ٢٧٩ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٧١ ، والبغية ١/ ٤٩٠ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٤٧ .

(٢) المدارس النحوية ص٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢٥٦ ، والبغية ١/ ٥٦ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٤٧ .

ولم نعثر على آراء له في النحو واللغة، ولعل هذا يرجع إلى أنه ينتمي إلى جيل اتسم بالتبعية للسابقين فيما خلفوه من مصنفات؛ إذ كان المشتغلون بالنحو آنذاك غير قادرين على ابتكار آراء تميز فكرهم النحوي؛ لأنهم كانوا دائرين في فلك النحو الكوفي، ثم أخذوا يتحسسون طريقهم إلى النحو البصري بعد ظهور كتاب سيبويه بينهم.

الأفشنيق

هو: محمد بن موسى بن هاشم بن يزيد أو زيد المعروف بالأفشنيق، أو الأفشين، أو الأفشنين، أو الأفشتين، أو الأقشتيق، أو الأقشين، مولى المنذر، كان متصرفا في علم الأدب والخبر، وهو نحوي أندلسي رحل إلى المشرق، ودرس بمصر كتب أبي جعفر بن قتيبة الدينوري، وأخذ كتاب سيبويه أيضا بالبصرة عن أبي عثمان المازني، ثم عاد إلى الأندلس، ومعه الكتاب، ويغلب على الظن أنه أول من أدخل الكتاب الأندلس، له في الأدب كتب، منها كتاب (طبقات الكتَّاب)، و(شواهد الحِكم)، توفي في قرطبة سنة ثلاثمائة وسبع للهجرة ، أو سنة ثلاثمائة وتسع[1].

وهذا كسابقه لم تنقل له المراجع آراء في النحو واللغة؛ لأنه كان في ذلك متبعا لمن سبقوه في دراسة النحو واللغة، ويبدو أنه كان يتبع البصريين، وخاصة سيبويه في آرائهم، حيث تروي كتب التراجم أنه أول من أدخله إلى الأندلس، وأول من أقرأه طلابه، وهذا يدل على أنه كان مشغوفا به بعد أن كان الناس في عصره مشغوفين بنحو الكوفيين وخاصة نحو الفراء، ولعل الأفشنيق فتح الباب أمام نحاة عصره لأن يدرسوا نحو البصرة إلى جانب نحو الكوفة، وبذلك يأخذ التوفيق بين المذهبين طريقه إلى نحاة الأندلس مما يتيح لهم فرصة الاختيار والانتخاب من آراء المذهبين.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢٨١ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢١٦ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٢ ، والأعلام ٧/ ١١٧ ، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٤٧ ، ١٤٨ .

الرباحي

هو: أبو عبد الله محمد يحي بن عبد السلام الرباحي، نحوي مجيد مشهور، أصله من (جيَّان) بالأندلس، وانتقل أبوه إلى قلعة (رباح)، وهي مدينة من أعمال طليطلة، فسكنها ونسب إليها، وكان إماما كبيرا في العربية جيد النظر دقيق الاستنباط، حاذقا بالقياس

رحل إلى مصر ولقي فيها ابن ولاد، وأبا جعفر النحاس، وروى عنه كتاب سيبويه، ثم عاد إلى قرطبة، وتلقى عنه في داره الكثيرون، وأدب أولاد الملوك من بني أمية، وقد كرمت منزلته عند الحكم المستنصر بالله، وأشرف على الدواوين، وبقي أثيرا عند الجميع إلى أن توفي في قرطبة سنة ثلاثمائة وثلاث وخمسين للهجرة ، أو سنة ثلاثمائة وثمان وخمسين ، وله شعر حسن منه:

طوى عني مودَّتَه غزالٌ ... طوى قلبي على الأحزان طيّا
إذا ما قلتُ يسلوه فؤادي ... تجدد حبه فازداد غيا
أحييه وأفديه بنفسي ... وذاك الوجه أهلٌ أنْ يحيا

وبينه وبين الزبيدي مساجلات شعرية طويلة ظاهرها التكلف[1].

مكانته ودوره في تطوير الدرس النحوي الأندلسي

وإذا كان الأفشنيق قد أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس ولفت أنظار الناس إليه، فإن محمد بن يحي الرباحي الجياني قد افتتح عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه[2]، وكان قد نظر في كتب الكلام، والمنطق، والطب، والتنجيم، وكان يتكل على حفظه، ويشتغل بالاستنباط الدقيق المعاني في كل فن.

.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٣١٠ ، وإنباه الرواة ٣/ ٢٢٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٢ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٤٨ .

(٢) المدارس النحوية ص٢٩٠ .

ولم يكن يكتفي بقراءة الكتاب لطلابه، فقد كان يعقد لهم مجلسا في كل جمعة للمناظرة في مسائله، ويقول الزبيدي في بيان مكانته في تاريخ النحو بالأندلس: « لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير علم بالعربية حتى ورد محمد بن يحي عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العربية، وغوامضها، والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها، حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وإنهم بذلك استحقوا الرياسة »[1]، ويقول القفطي: « لما ورد محمد بن يحي على قرطبة أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنه من ذلك »[2].

ومن ثم يعد الرباحي نقطة تحول في تاريخ النحو الأندلسي، حيث انتقل النحاة من مجرد دراسة لنحو السابقين، وقراءة كتبهم إلى الشرح والتفسير والاستنباط، وقياس الفروع على الأصول، والغوص وراء العلل، مما يدل على تأثره بثقافته المنطقية والفلسفية، ولعل دقة نظره في القياس والعلل والاستنباط جعلته يعتنق مذهب البصريين الذي يمثله كتاب سيبويه بما يحتويه من الحرص على طرد القاعدة واستقامة القياس وسلامة العلة والعوامل، غير أن كتب النحو لم تنقل عنه آراء في النحو، كما لم تنقل كتب التراجم أنه وضع مؤلفات في هذا العلم، ويبدو أن عنايته بتعليم طلابه هذا العلم، وبتأديبه أولاد الملوك شغلته عن التصنيف.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٣١٠ .

(٢) إنباه الرواة ٣/ ٢٢٩ .

أبو علي القالي

هو: إسماعيل بن القاسم بن عَيْذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان مولى عبد الملك بن مروان، ولد بـ (منازِكَرْد) سنة مائتين وثمان وثمانين للهجرة، وقيل: سنة مائتين وثمانين، رحل إلى بغداد سنة ثلاثمائة وثلاث للهجرة، وأقام بالموصل، وكتب عن أبي يعلي الموصلي وغيره، ثم دخل بغداد سنة ثلاثمائة وخمس للهجرة ، وأقام بها إلى سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين للهجرة، وكان في أثناء إقامته ببغداد يكتب الحديث عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، وأبي محمد يحي بن محمد بن صاعد، وأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي، وغيرهم، وسمع الأخبار واللغة من أبي بكر محمد بن دريد الأزدي البصري، وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ونفطويه، وابن السري النحوي، وابن شقير النحوي، والزجاج النحوي، والأخفش الصغير، وعن قتيبة، وابن مجاهد، حيث أخذ عنه كتابه في القراءات السبع، وقرأ عليه القرآن بقراءة أبي عمرو بن العلاء، وابن درستويه، حيث قرأ عليه كتاب سيبويه كله، واستفسره وجمعه، وناظره فيه، ودقق النظر، وكتب عنه تفسيره، وعلل العلة، وأقام عليها الحجة، وأظهر فضل البصريين على الكوفيين، ونصر مذهب سيبويه على من خالفه من البصريين أيضا، وأقام الحجة.

ثم خرج من بغداد قاصدا الأندلس سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين للهجرة، وقيل ثلاثمائة وثلاثين ، ودخل إلى عبد الرحمن الناصر الأموي، فأكرمه وقدمه، فصنف له ولولده الحكم المستنصر، وبث علومه هناك، حيث قاد بها نهضة لغوية ونحوية خصبة، كان معوله فيها على قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التي حملها معه من المشرق، وكان مما حمله كتاب سيبويه الذي أخذه عن ابن درستويه عن المبرد، وكان يجنح إلى المذهب البصري، وينافح عنه مناظرا مجادلا.

وفي أثناء رحلته إلى الأندلس نزل بمصر، وكان أبو علي القالي إماما فاضلا في النحو واللغة والرواية، وكان معاصرا لمحمد بن يحي الرباحي وأبي بكر الزبيدي الذي نقل عنه سيرته مشافهة، وكان معروفا بالقالي نسبة إلى قاليقلا من بلاد إرمينية.

ومن مصنفاته: (النوادر) المعروف بـ (أمالي القالي) وقد أملاه ظاهرا من قلبه في جامع الزهراء بقرطبة، وهو مطبوع، و(المقصور والممدود) بناه على التفعيل ومخارج الحروف من الحلق، و(فعلتُ وأفعلتُ)، و(تفسير القصائد والمعلقات)، و(البارع) في اللغة، بناه على حروف المعجم، وجمع فيه كتب اللغة، وعزا كل كلمة من الغريب إلى ناقلها من العلماء، وله مصنفات أخرى في غير النحو واللغة منها: (الإبل ونتاجها)، و(حلَي الإنسان والخيل وشياتها).

توفي القالي بقرطبة في ربيع الآخر سنة ثلاثمائة وست وخمسين للهجرة[1].

. آراؤه اللغوية

كانت رواية الأشعار والأخبار واللغة هي الغالبة على عناية أبي علي القالي، فلا نكاد نجد له آراء في النحو، بل معظم آرائه لغوية وصرفية، ومن ذلك رأيه في (مِزْروان) – وهما طرفا الإلية – حيث ذهب إلى أنه لم يرد عن العرب إلا مثنى، ولم يفرد ألبتة، والمعروف أن ألف المقصور إذا كانت رابعة فأكثر قلبت عند التثنية ياء مطلقا، مثل: (حبليان)، و(ملهيان)، ولذا شذ عند الجمهور (مزْروان) [2].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢٠٢ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٠٤ ، وما بعدها، وبغية الوعاة ١/ ٤٥٣ ، والأعلام ١/ ٣٢١ ، ٣٢٢ ، والمدارس النحوية ص٢٩٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٠ .

وكان الجمهور لا يجيزون النسب إلى الجمع بل إلى المفرد، فيقولون في النسب إلى (فرائض): (فَرَضيّ)، إلا إذا أوهم خلاف المعنى مثل: (أعرابيّ)، وأجازه قوم مطلقا مستدلين بقولهم: (قُمْريّ)، منسوبا إلى طير قُمْرٍ بوزن حمر جمع أقْمَر، ولكن أبا حيان خرَّج ذلك على أنه مثل: (كُرسيّ) مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب، ومن ثم غلط أبو حيان قول أبي علي القالي أن الياء في (دوري) من قولهم: (ما بها دوري) هي ياء النسب، ذاهبا إلى أنه مثل :(كرسيّ)[1].

وأجاز أبو علي في الحال الواردة بـ (أل)، وهي قولهم: (مررتُ بهم الجماء الغفير) أن تكون بالتاء، أي: الجمَّاء الغفيرة [2].

وهكذا فإن ما تناقلته كتب اللغة عن أبي علي القالي لا يعدو كونه حكاية أو رواية عن العرب تتعلق بلفظ أو وزن، وليس لهذه الآراء أثر في الاستعمال اللغوي، كما لا تشكل إضافة إلى صوغ قاعدة صرفية أو نحوية.

ابن القوطية

هو: محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى المعروف بابن القوطية، كان إماما في العربية بالأندلس، صحب أبا علي القالي البغدادي بالأندلس وتلمذ له، وهو مولى عمر بن عبد العزيز، وقد لقب بابن القوطية نسبة إلى القوط، وهم ينسبون إلى قوط بن حام بن نوح، كانوا بالأندلس قبل أيام إبراهيم عليه السلام، وأصله من إشبيلية، وكان إماما في اللغة والعربية، حافظا لهما، مقدما فيهما على أهل عصره، لا يشق غباره، سمع من ابن الأغبس، وقاسم بن أصبغ، وأبي الوليد الأعرج، وخلائق، وكان حافظا لأخبار الأندلس، ولم يكن ضابطا للحديث، ولا للفقه، ولا له أصول يرجع إليها، وطال عمره فسمع منه طبقة بعد طبقة، ولما دخل أبو علي القالي الأندلس

(١) السابق ١/ ٢٨٩ .

(٢) السابق ٢/ ٣٣٧ .

اجتمع به، وكان يبالغ في تعظيمه حتى قال له الحكم بن الناصر لدين الله عبد الرحمن صاحب الأندلس يوما: مَنْ أنبل من رأيته ببلدنا هذا في اللغة؟ فقال: محمد بن القوطية.

ومن مصنفاته كتاب: (الأفعال وتصاريفها)، وهو مطبوع، و(المقصور والممدود)، و(شرح أدب الكتاب)، و(تاريخ افتتاح الأندلس)، وقد طبع بمدريد، توفي ابن القوطية سنة ثلاثمائة وسبع وستين للهجرة[١].

آراؤه اللغوية

وابن القوطية كأبي علي القالي في عنايته باللغة والرواية، ولذا فإن معظم آرائه التي تناقلتها عنه كتب اللغة تدور حول أوزان صرفية، وصيغ لغوية، ومن ذلك أنه أثبت من أوزان المقصور (فَعَوْلى)، وجعل منه: (قَطَوْطَى)، وشاركه الزبيدي في هذا الرأي، وهو عند سيبويه على وزنه : (فَعَوْعَل) [٢].

وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى إثبات (فَعُولى) مقصورا، وأوردا من ذلك: (سَنُوطَى)، و(حَظُورَى)، و(دَبُوقَى) [٣].

وهكذا فإن آراءه لا تخرج عن كونها حكايات وروايات تتعلق ببناء الصيغة.

الزُبيدي (أبو بكر)

هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله، واحد عصره في علم النحو، وحفظ اللغة، ولد بإشبيلية، دعاه الحكم المستنصر بالله إلى قرطبة لفضله

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ١٧٨ ، مع الهامش، وبغية الوعاة ١/ ١٩٨ .

(٢) السابق ١/ ٩٩ .

(٣) السابق ١/ ٢٩٩ .

والاستفادة منه، فأقام فيها عنده مدة، ثم استأذنه في العود إلى وطنه إشبيلية، فلم يأذن له، فكتب إلى جارية له هناك يقول:

ويحكِ يا سَلْمُ لا تراعي ... لا بد للبين من زماعِ
لا تحسبيني صبرت إلا ... كصبر ميت على النزاعِ
ما خلق الله من عذابٍ ... أشدَّ من وقفة الوداعِ
ما بينها والحِمامِ فرقٌ ... لولا المناجاة والنواعي
إنْ يفترق شملنا وشيكا ... من بعد ما كان ذا اجتماعِ
فكل شمل إلى فراقٍ ... وكل وصل إلى انقطاعِ

سمع من أبي علي القالي البغدادي الذي نزل الأندلس في سنة ثلاثمائة وثلاثين للهجرة في عهد عبد الرحمن الناصر، وسمع أيضا من الرباحي، ومن غيرهما في قرطبة، اختاره الحكم المستنصر بالله لتأديب ولده وولي عهده هشام المؤيد بالله، وولاه قضاء قرطبة، وإدارة الشرطة فيها، وله شعر كثير جميل، من ذلك ما كتب به إلى أبي مسلم بن فهر:

أبا مسلم إن الفتى بجَنانه ... ومِقْوله لا بالمراكب واللّبسِ
وليس ثياب المرء تغني قلامةً ... إذا كان مقصورا على قصر النفسِ
وليس يفيد العلم والحلم ... أبا مسلمٍ طول القعود على

وكان كثيرا ما ينشد:

الفقر في أوطاننا غربةٌ ... والمال في الغربة أوطانُ
والأرض شيء كلها واحد ... والناس إخوان وجيران

وله كتب تدل على وفور علمه، منها: (الواضح) في النحو، و(أبنية الأسماء) في الصرف، و(مختصر كتاب العين للخليل بن أحمد) في اللغة، و(رسالة الانتصار للخليل فيما رُدَّ عليه في العين)، و(طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس) في التراجم، وكتاب (لحن العامة)، وتوفي

بقرطبة سنة ثلاثمائة وتسع وسبعين للهجرة عن ثلاث وستين سنة، وقيل: سنة ثلاثمائة وتسع وتسعين[١].

آراؤه النحوية

وللزبيدي آراء نحوية وصرفية تدل على استقلاليته في الفكر اللغوي، منها ما ذهب إليه من أن (على) في قول الشاعر:

هـوِّن عليـك فـإن الأمـور بكـشـف الإلـه مقاديرهـا

اسم، وليست حرفا، لأنها لو جعلت حرفا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب، وما حمل عليها، في حين يذهب البصريون إلى أنها لا تكون اسما إلا إذا دخل عليها حرف الجر، وتابع الزبيدي في هذا الرأي: ابن طاهر وابن خروف، وابن الطراوة، وابن معزوز، والشلوبين في أحد قوليه، ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش، فإنه قال باسميتها في نحو: (سويتُ عليَّ ثيابي)[٢].

ومذهب الجمهور أن (فُعَالى) إذا أتى صفة لا يكون إلا جمعا مثل: (سُكارى)، وذهب الزبيدي إلى أنه قد يأتي صفة مفردة، وحكى قولهم: (هذا جمل عُلادَى)[٣].

ومذهب البصريين غير الأخفش أن البناء السادس من أبنية الاسم الرباعي المجرد – وهو (فُعْلَل) بضم الفاء وفتح اللام الأولى – ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على (فُعْلُل) – بضم اللام الأولى، فتح تخفيفا؛ لأن جميع ما سمع فيه

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/ ١٠٨ ، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٧٢ ، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٧٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٨٤ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٤٨ ، ١٤٩ .

(٢) الجنى الداني للمرادي ص٤٧٠ – ٤٧٣ .

(٣) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ٩٩ .

الفتح سمع فيه الضم، نحو: (جُحْدُب)، و(طُحْلُب)، ومذهب الكوفيين أنه بناء أصلي، وذهب الزبيدي إلى جواز الوجهين في هذا البناء إلا أن الضم أفصح[١].

ويرى الجمهور أن من أوزان ألف التأنيث المقصورة (فَعَلَى) – مفتوح الفاء والعين، مثل: (جَمَزَى)، و(فُعَلَى)- بضم الفاء وفتح العين مثل: (أُدَمى)، وزاد ابن القطاع (فِعَلَى)- بكسر الفاء وفتح العين، مثل: (خِيَمَى)، ولكن الزبيدي نفى أن يكون في الكلام (فِعَلى)- بكسر الفاء وفتح العين[٢].

ويرى أن (جَنَعْدَل) – وهو الرجل الغليظ – من قبيل الاسم الخماسي المجرد، لكنه أثبته في الصفات، فهو على وزن (فَعَلَّل) مثل: (سَفَرْجَل)، وذلك لفقدان (فَنَعْلَل) في اللغة[٣].

ومما شذ في باب النسب (سُهَيْليّ) نسبة إلى (سهل)، و(دُهْريّ) نسبة إلى (الدهر)، و(شِتويّ) نسبة إلى (شتاء)، خلافا للزبيدي، فإنه يزعم أن الشتاء جمع واحده: (شَتْوة)، فلما نسب إليه رد إلى واحده، وهو (شَتْوة)[٤]، وبذلك يكون الزبيدي قد أخرجه من شذوذه.

واستدرك الزبيدي على سيبويه في حديثه عن أوزان ألف التأنيث المدودة وزنا آخر، وهو: (فَيَعْلاء)- بفتح الفاء وكسرها، مثل: (دَيَكْساء)- بفتح الياء وسكون الكاف، وهي القطعة العظيمة من النَّعم والغنم[٥].

وهكذا فإن آراء الزبيدي النحوية قليلة بالنسبة لآرائه الصرفية.

---

(١) شرح الأشموني ٤/ ٢٤٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٣٣ .

(٣) ارتشاف الصرب ١/ ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٤) ١/ ٥٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٣٠٠ .

العاصمي

هو: محمد بن عاصم النحوي المعروف بالعاصمي من أهل قرطبة، يكنى: أبا عبد الله، نحوي مشهور، إمام في العربية بالأندلس، وكان من كبار العلماء وأدبائهم، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية، روى عن أبي عبد الله محمد بن يحي الرباحي، وحمل روايته لكتاب سيبويه، كما روى عن أبي علي البغدادي، وحدث عنه أبو القاسم بن الإفليلي، وغيره، وكان لا يقل عن أصحاب المبرد بصرا بالعربية ودقائقها الخفية، وتوفي سنة ٣٨٢هـ[١].

ولم تذكر كتب التراجم أن له مؤلفات في الصرف أو النحو، كما لم تنقل عنه كتب النحو آراء نحوية، أو صرفية، ويبدو أن جهوده اللغوية والنحوية كانت مقصورة على التلقي والتعليم.

أحمد بن أبان

هو: أحمد بن أبان بن سِيد اللغوي الأندلسي، يكنى أبا القاسم، وهو عالم فاضل إمام في اللغة والعربية، وكان حاذقا أديبا، سريع الكتابة، ويعرف بصاحب الشرطة، روى عن أبي علي البغدادي، وسعيد بن جابر الإشبيلي، وغيرهما، وحدث بكتاب (الكامل) للمبرد عن سعيد بن جابر، وأخذ عنه أبو القاسم الإفليلي، وأخذ عن أبي علي كتاب النوادر، وكان معتنيا باللغات والآداب، وروايتهما، وتصنيفهما، مقدما في معرفتهما، وإتقانهما، ومن مصنفاته: كتاب (العلَم) في اللغة، وهو مائة مجلد، مرتبا على الأجناس، بدأ فيه بالفلك، وختمه بالذرة، وله أيضا كتاب (العلم والمتعلم) في النحو، وله شرحان: أحدهما- على كتاب الكسائي، والآخر- على كتاب الأخفش، ولعل في ذكر الكسائي ما يدل على أن الأندلس ظلت تعنى بالنحو الكوفي إلى جانب عنايتها بالنحو البصري، وتوفي سنة ثلاثمائة واثنتين وثمانين للهجرة[٢].

---

(١) إنباه الرواة ٣، ١٩٧ ، وبغية الوعاة ١/ ١٢٣ ، والمدارس النحوية ص٢٩١

(٢) إنباه الرواة ١/ ٣٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٩١ ، والمدارس النحوية ص٢٩١

ولم أعثر له على آراء في النحو أو الصرف.

هارون بن موسى

هو: هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي الأديب النحوي القرطبي أبو نصر، أصله من مَجريط، سمع من أبي علي القالي البغدادي، ولازمه حتى مات أبو علي، وسمع أيضا من أبي عيسى الليثي، وكان رجلا عاقلا مقتصدا، صحيح الأدب، يختلف إليه الأحداث ووجوه الناس لثقتهم بدينه، صنف: (تفسير عيون كتاب سيبويه)، وتوفي بقرطبة في ذي القعدة سنة أربعمائة وواحدة[1].

ويبدو من ترجمته وعدم ذكر مؤلفات في النحو واللغة منسوبة إليه إلا تفسير عيون كتاب سيبويه أن نشاطه النحوي واللغوي كان يتمثل في اختلاف الناس إليه والتفافهم حوله وإلقاء الدروس عليهم، وإن كانت كتب النحو من بعده لم تتناقل آراء له في النحو واللغة، فلعل ذلك يرجع إلى عدم وصول مؤلفاته إلينا عبر من خلفه من النحاة.

ابن الإفليلي

هو: إبراهيم بن محمد بن زكريا بن مفرج بن يحي بن زياد بن عبد الله بن خالد بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري المعروف بابن الإفليلي، من أهل قرطبة، يكنى أبا القاسم، وإفليل قرية من قرى الشام، ولد في شوال سنة ثلاثمائة واثنتين وخمسين للهجرة، وقد روى عن أبيه، وعن أبي عيسى الليثي، وأبي محمد القلعي، وأبي زكريا بن عائذ، وأبي عمرو بن أبي الحباب، وأبي القاسم أحمد بن أبان ، وغيرهم، وولي الوزارة للمستكفي بالله بالأندلس.

(١) إنباه الرواة ٣/ ٣٦٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١ ، والمدارس النحوية ص٢٩١ .

وكان حافظا للأشعار واللغة، قائما عليها، عظيم السلطان على شعر حبيب الطائي، والمتنبي، كثير العناية بهما خاصة على عنايته الوكيدة بسائر كتبه، وكان ذاكرا للأخبار وأيام الناس، وكان عنده من أشعار أهل بلده قطعة صالحة، وكان أشد الناس انتقادا للكلام، وعني بكتب جمة كـ (الغريب المصنف)، و(الألفاظ)، وله كتاب: (شرح ديوان المتنبي)، وكان متصدرا بقرطبة لإقراء الطلاب، وكان يقرئهم فيما يقريء كتاب سيبويه رواية عن العاصمي تلميذ الرباحي.

وتوفي سنة أربعمائة وإحدى وأربعين للهجرة[1].

ولم تنقل كتب النحو واللغة شيئا من آرائه التي تبين مذهبه النحوي، وهذا يرجع إلى أنه لم يترك من المصنفات النحوية ما يكشف عن ميوله النحوي، أو عن مذهبه ، غير أن إقراءه طلابه كتاب سيبويه يدل على أنه بصري النزعة.

ابن سيده

هو: علي بن أحمد – وقيل: إسماعيل، وقيل: محمد – بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير، كان حافظا، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب، وما يتعلق بها، متوفرا على علوم الحكمة، روى عن أبيه وصاعد بن الحسن البغدادي، قال أبو عمر الطَّلَمَنْكي: دخلت مَرْسيَة، فتشبث بي أهلها ليسمعوا عليَّ (غريب المصنف)، فقلت لهم: انظروا مَنْ يقرأ لكم، فأتوا برجل أعمى يعرف بابن سيده، فقرأه عليَّ من أوله إلى آخره من حفظه، فعجبت منه.

وكان نادرة وقته، وله شعر جيد، وكان منقطعا إلى الأمير أبي الجيش مجاهد بن عبد الله العامري، ولما مات حدثت له نبوة ممن خلفه، فرحل عن

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١/ ١٨٣ ، ١٨٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٢٦ ، والمدارس النحوية ص٢٩١ .

مستقره إلى بعض الأعمال المجاورة، ثم استعطفه بقصيدة طويلة، صرَّف القول فيها، فعطف له ورجع.

وله مؤلفات كثيرة في اللغة والنحو، منها أكبر معجم مؤلف حسب المعاني، هو (المخصص) المطبوع بالقاهرة في سبعة عشر مجلدا، وقد صبغ مباحثه فيه بصبغة نحوية وصرفية واسعة، ويعلن ذلك في أوله؛ إذ يقول: « ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء ونهاية الاستقراء وإجادة التعبير، والتأنق في محاسن التعبير الممدود، والمقصور، والتأنيث، والتذكير، وما يجيء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعدا، وما يبدل من حروف الجر بعضها مكان بعض ».

وله معجم آخر لا يقل أهمية عن المخصص، وهو (المحكم)، وقد رتبه حسب مخارج الحروف على طريقة معجم العين للخليل بن أحمد، وهو في نحو عشرين مجلدا، لم يُرَ مثله في فنه، ولا يعرف قدره إلا من وقف عليه، ويصرح في فواتحه بما أضاف إليه من مواد نحوية كثيرة، يقول: « أما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة فكتب أبي علي الفارسي: (الحلبيات)، و(البغداديات)، و(الأهوازيات)، و(التذكرة)، و(الحجة)، و(الأغفال)، و(الإيضاح)، وكتب أبي الفتح عثمان بن جني: كالمعرب، والتمام، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسر الصناعة، والتعاقب، والمحتسب ».

ومن مؤلفاته أيضا: المحيط الأعظم في اللغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وشرح كتاب الأخفش، وتوفي سنة أربعمائة وثمان وخمسين للهجرة، وقيل: أربعمائة وثمان وأربعين[1].

(١) اظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٤٢٥ – ٤٢٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٤٣ ، والمدارس النحوية ص٢٩٢ .

آراؤه ومذهبه النحوي

يعد ابن سيده من أشهر نحاة الأندلس ومن أبرز لغوييها، حيث خلف من المعاجم العربية ما له أعظم الأثر في تطوير التأليف المعجمي، ومن أهم هذه المعاجم معجمان كبيران، وهما: (المخصص)، و(المحكم)، وقد سبق أن ذكرنا أنه لم يعنَ فيهما بالظواهر اللغوية والصرفية فقط، بل عني كذلك بقضايا النحو، وقد ذكرنا عند حديثنا عن (المحكم) أنه جعل مؤلفات أبي علي الفارسي، وابن جني من المصادر الأساسية التي استقى منها مادته اللغوية والنحوية، « وفي ذلك الدلالة البينة على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي، ويكون ذلك إيذانا بأن تتضح شخصيتهم في النحو ودراساته، فقد تعمقوا في مصنفاته على مر العصور، وتعمقوا في اتجاهاته »[1].

ومن ثم لا يقف ابن سيده عند دراسة النحو البصري والكوفي والاختيار من آراء الفريقين، بل تجاوز ذلك إلى دراسة النحو البغدادي الذي بني بدوره على الاختيار من آراء البصريين والكوفيين، الأمر الذي أدى إلى تميز شخصية ابن سيده في دراسة النحو واللغة، وقد تناقلت كتب اللغة والصرف والنحو كثيرا من آراء ابن سيده في هذه المجالات الثلاثة، غير أن معظم آرائه في اللغة والصرف.

ومن آرائه الصرفية أنه يرى أن كلمة (عَجَنَّس) – وهو الجمل الضخم الصلب الشديد – من قبيل الاسم الرباعي المزيد، ووزنه (فَعَنْلَل) خلافا لمن يرى زيادة النون المشددة، وأن وزنه (فَعَنَّل)[2]، كما يرى أن (أَدَابِر) – وهو

(١) المدارس النحوية ص٢٩٢ .

(٢)ارتشاف الضرب ١/ ١٥ .

بوزن (أُفاعِل) - مما فرقت الفاء فيه بين حرفي الزيادة - من الصفات خلافا للزبيدي، وتبعه ابن عصفور، حيث ذهبا إلى أنه من الأسماء[١].

ومن آرائه اللغوية أن أصل (حيثُ): (حَوْثُ)، قال اللحياني: هي لغة طيئ، يقولون: (حَوْثُ عبد الله زيد)[٢]، كما حكى أن (حاشيت) بمعنى: (استثنيت)، وأن (حاشا) بمعنى: (استثنى)[٣]، كما ذهب إلى أن (سَيْ) لغة في (سوف)[٤]، كما حكى قولهم: (عاقلتُ الرجل)، أي: (غلبته في العقل)[٥].

ومن آرائه النحوية: عدم جواز إعمال المصدر مجموعا، واختاره أبو حيان، خلافا لابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك، حيث أجازوا إعماله مجموعا[٦].

ووافق ابن سيده جمهور البصريين في أن صيغ المبالغة - وهي: (فعول- مفعال-فعيل) - تعمل النصب في المفعول به في النثر، وحكى قول العرب: (هو عليمٌ علمَك وعِلْمَ غيرِك)، خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول، وإن وجد مفعول بعدها قدروا له فعلا[٧].

ولا يوافق ابن سيده ما استشهد به النحاة على ضرورة الحذف وهو قول الشاعر:

قواطنًا مكة من وُرْقِ الحَما

---

(١)السابق ١/ ٤١ .

(٢)السابق ٢/ ٢٦١ .

(٣)السابق ٢/ ٣١٧ .

(٤)السابق ١/ ٧ .

(٥)السابق ٣/ ٤٤ .

(٦) السابق ٣/ ١٧٤ .

(٧)ارتشاف الضرب ص٢٢٨٢ تحقيق د/ رجب عثمان محمد .

حيث ذهبوا إلى أن أصل (الحما): (الحمام)، ثم حذف الشاعر الحرف الأخير من الكلمة للضرورة، وعلى هذا ينبغي أن يروى البيت بفتح الحاء، ويرى خلو البيت من الضرورة، وأن الرواية بكسر الحاء، وعليه يكون (الحمى) صفة لموصوف محذوف تقديره: (من ورق الحمام الحمى)، أي: (المحمي)[1].

وهكذا فإن آراء ابن سيده في اللغة والصرف والنحو تعكس تعمقه في دراسة علوم اللغة، كما تدل على استقلالية شخصيته، وتميزها في دراسة اللغة.

الأعلم الشَّنْتَمري

هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، يعرف بالأعلم؛ لانشقاق شفته العليا، يكنى أبا الحجاج، وهو من أهل شَنْتَمرية الغرب، وهي مدينة غرب الأندلس، ولد سنة أربعمائة وعشر للهجرة، ورحل إلى قرطبة سنة أربعمائة وثلاث وثلاثين، وأقام بها مدة تلقى في خلالها عن الإفليلي، وغيره، وروى عنه كتاب سيبويه، وأقرأه لطلابه مبصرا لهم بدقائقه، مذللا صعابه، محللا مشاكله تحليلا واسعا، ويتوفر الأندلسيون من حوله ومن بعده على هذا الكتاب حتى يشتهر في العالم العربي أن بيئة عربية لا تبلغ بيئة الأندلس في تحرير نصه، وكشف غوامضه.

وقد أودع الأعلم تفسيراته لغوامض كتاب سيبويه كتابه: (النكت من كتاب سيبويه).

وكان عالما باللغة والعربية، ومعاني الأشعار، حافظا لجميعها، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، مشهورا بمعرفتها، وإتقانها، وقد أخذ الناس عنه كثيرا، وكانت الرحلة في وقته إليه، وكانت تغلب على مؤلفاته النزعة الأدبية.

---

(١)ارتشاف الضرب ص٢٤١٩ .

وله مؤلفات كثيرة، منها: (النكت من كتاب سيبويه)- وهو مطبوع، و(شرح جمل الزجاجي)، و(شرح أبيات الجمل)، وله أيضا (شرح شواهد سيبويه)، و(شرح ديوان زهير)، و(شرح ديوان الحماسة لأبي تمام).

وقد كف بصره في آخر حياته، وتوفي بإشبيلية سنة أربعمائة وست وسبعين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

لقد شهد الأعلم الشنتمري عصر ازدهار الحركة النحوية في الأندلس، حيث « أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين، وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات، والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء »[٢].

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الأعلم الشنتمري هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم، مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم، يوضح بها لماذا رفع المبتدأ، ولم ينصب[٣].

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/ ٦٥ – ٦٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٦ ، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٤٩ ، ١٥٠ ، والمدارس النحوية ص٢٩٤ .

(٢) المدارس النحوية ص٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٣) السابق ص٢٩٣ .

وقد سبق أن ذكرنا أن الدكتور شوقي ضيف قد اعتمد في بيان موقف الأعلم الشنتمري من العلل على ما ذكره ابن مضاء في كتابه: (الرد على النحاة)[١] من أنه كان مولعا بالعلل الثواني.

وقد وفقنا بين ما ذكره الدكتور/ شوقي ضيف من توسع الأندلسيين في العلل، وما ذكره الدكتور عبد القادر رحيم من تخفف الأندلسيين من العلل بأن الدكتور شوقي ضيف نظر إلى موقف الأندلسيين من العلل في بداية ازدهار النحو عندهم، وبنى هذا الموقف من خلال نحوي واحد، وهو الأعلم الشنتمري، ولم ينظر إلى نحاة الأندلس بوجه عام، وخاصة المتأخرين منهم، فقد كان نحاة الأندلس في بداية أمرهم ينتهجون نهج البغداديين في التوسع في العلل، وعدم الاكتفاء بالعلل الأولى، وحينما انتشر المذهب الظاهري في الفقه أخذ علماء الأندلس ولا سيما النحاة يتأثرون بالمذهب الظاهري في دراساتهم النحوية، وفي طليعتهم ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ).

وللأعلم الشنتمري آراء كثيرة في النحو والصرف تناقلتها عنه المراجع، منها ما يتعلق بالعطف على معمولي عاملين مختلفين، فمنع نحو: (زيدٌ في الدار والحجرةِ عمرو) – مع تقديم المجرور إلى جانب العطف، قال: « لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله »، فإذا قدمت في الجملة المعطوف عليها الخبر – وهو الجار والمجرور – على المبتدأ، فقلت: (في الدار زيد، والحجرة عمرو) جاز؛ لاستواء آخر الكلام وأوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما[٢].

وأجاز متابعا للفراء وجماعة دخول الفاء الزائدة على خبر المبتدأ إن كان أمرا أو نهيا، نحو: (أخوك فأكرمه) أو (فلا تهنه)[٣].

---

(١) ص١٦٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٥ .

(٣) الجنى الداني ص٧٢ .

وذهب إلى أن (تَعَلَّم) بمعنى (اعلم)، أي: لا يستعمل منه ماض ولا مضارع بهذا المعنى، وتابعه في ذلك ابن مالك مستشهدا بقول الشاعر:

تَعلَّمْ شفاءَ النفسِ قهرَ عدوّها فبالغْ بلطف فى التحيل والمكر[١]

وأجاز حذف مفعولي (ظنَّ)، وما في معناها من أفعال الرجحان؛ اقتصارا، أي: بلا دليل، ومنع الحذف في (علم) وما في معناها من أفعال اليقين، في حين منع الأخفش والجرمي الحذف مطلقا، وأجازه الأكثرون مطلقا[٢].

ومذهب الجمهور واختيار أبي الفتح بن جني أن القول لا يجري مجرى الظن إلا إذا تضمن معناه، وحينئذ تفتح همزة (أنَّ) بعده، وأجاز ذلك الجمهور بشروط، وهي: أن يكون القول بلفظ المضارع، وأن يكون للمخاطب، وأن يسبق باستفهام، وألا يفصل بينه وبين الاستفهام بأجنبي، وأجاز بنو سليم إجراء القول مجرى الظن مطلقا، أي: بلا شروط، وأجاز الأعلم وابن خروف إجراء القول مجرى الظن في العمل دون معناه، وعليه يجوز فتح همزة (أنَّ) بعده على الإعمال، ويجوز كسرها على الحكاية وإن اجتمعت الشروط[٣].

واختلفوا حول قولهم: يا تيمَ تيمَ عدي – بفتح (تيمَ) في الموضعين، فذهب سيبويه إلى أن الأول منصوب بإضافته إلى (عدي)، وأن (تيمَ) الثاني مقحم بين المتضايفين، وحينئذ يكون توكيدا لفظيا للأول، وذهب المبرد إلى أن (تيمَ) الأول مضاف إلى (عدي) محذوفا دل عليه ما أضيف إليه الثاني، وعليه تكون فتحته فتحة إعراب أيضا، وذهب الأعلم إلى أن الاسمين قد ركبا فصارا اسما واحدا، وعليه تكون فتحتهما فتحة بناء، ومن ثم أضيف المنادى المركب المبني على فتح الجزأين إلى (عدي)[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣ .

(٢) ارتضاف الضرب ٣/ ٥٦ .

(٣) السابق ٣/ ٨٠ .

(٤) السابق ٣/ ١٣٥ .

واتفقوا على أن جمع (مسيل): (مسائل)، ولكنهم اختلفوا في قلب الياء همزة: هل هو قياسي أم شاذ، فذهب الزبيدي إلى أن قلب الياء همزة قياسي؛ لأن المفرد – وهو (مسيل) - على وزن (فعيل)، فالميم أصلية، والياء زائدة، وذهب الأعلم إلى أن (مسيل) على وزن (مفعِل)، من (سال – يسيل)، فالميم زائدة، والياء أصلية، وعليه يكون قلبها في الجمع همزة شاذا[1].

هذه بعض الآراء النحوية والصرفية التي نسبتها المراجع إلى الأعلم الشنتمري، وهي تكشف عن حسه اللغوي، وعن سداد نظره، ولعلنا نلاحظ أن في آرائه جنوحا إلى التيسير والبعد عن المغالاة في التأويل والتخريج، كما تدل هذه الآراء على عدم تعصبه لآراء أي من البصريين والكوفيين والبغداديين، حيث كان يختار من آراء المتقدمين ما يروق له دون تعصب، بل كان يأتي بآراء مبتكرة يخالف بها من سبقوه.

ابن السّيد البَطَليوسي

هو: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي، أبو محمد، من أهل بطليوس، وهي مدينة من مدن الأندلس، ولد سنة أربعمائة وأربع وأربعين للهجرة، وسكن بَلَنْسيَّة، وأقرأ بها طلابه النحو، وكان من قبل يقرئهم النحو في قرطبة، وكان عالما بالآداب واللغات متبحرا فيهما، مقدما في معرفتهما، يجتمع الناس إليه، ويقرءون عليه، ويقتسبون منه، وكان حسن التعليم، جيد التلقين، ثقة حافظا ضابطا.

وله مؤلفات كثيرة، منها: (الاقتضاب في شرح أدب الكِتاب)، و(شرح الموطأ)، و(شرح سِقْط الزَّند)، و(شرح ديوان المتنبي)، و(إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، و(الحُلل في شرح أبيات الجمل)، و(إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل)، و(المثلث) في اللغة، و(التذكرة الأدبية)، و(المسائل المنثورة في

(١) السابق ١/ ١٢٨

النحو)، و(سبب اختلاف الفقهاء)، و(المسائل والأجوبة) في النحو، وله شعر جيد، منه قوله:

أخو العلم حيٌّ خالد بعد موته وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميْتٌ وهو ماش على يُظن من الأحياء وهو عديم

وتوفي في بلنسية سنة خمسمائة وإحدى وعشرين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

ولا يخرج ابن السيد البطليوسي عن سنن أسلافه الأندلسيين في اختيار ما يروق له من آراء البصريين والكوفيين، فضلا عن الإتيان بآراء جديدة لم يسبق إليها، وبذلك يعد متبعا للاتجاه البغدادي القائم على الاختيار والانتخاب من كلتا المدرستين.

وإذا تتبعنا آراءه المبثوثة في كتب النحو نجدها تؤيد ما ذكرناه من السير في ركب البغداديين.

فمن آرائه ما يتابع فيها البصريين، ومنها ما يتابع فيها الكوفيين، ومنها ما ينفرد به.

فمما تابع فيه سيبويه أن (ما) إذا دخلت على (قلَّ) و(كثر) و(طال) كفتها عن عمل الرفع، ولا يأتي بعدها حينئذ إلا جملة فعلية، نحو قول الشاعر:

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعيا أو مجيبا

ولذا ذهب سيبويه إلى أن قول المرار:

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ١٤١ ، ١٤٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ٥٥ ، ٥٦ ، والمدارس النحوية ص٢٩٤ .

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة، وقد رد ابن السيد تخريج بعض النحاة بأن المرفوع بعد (قلما) فاعل مقدم؛ لأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله لا في شعر ولا نثر[١].

ومما تابع فيه الكوفيين أن خبر (كأن) إذا كان اسما جامدا دلت على التشبيه، وإذا كان خبرها جملة فعلية أو اسمية، أو صفة دلت على الظن والحسبان، نحو قولهم: (كأن زيدا قائم)، و(كأن زيدا أبوه قائم)، و(كأن زيدا قام).

وقد عقب المرادي على هذا الرأي بقوله: « والصحيح أنها للتشبيه »[٢].

وحكى ابن السيد عن أبي الحسن الهروي عن بعضهم مجيء (أنْ) نافية بمعنى (لا) في قوله تعالى: « **قل إنَّ الهدى هدى الله أنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم** »[٣]، أي: لا يؤتى أحد، ونقله بعضهم في الآية عن الفراء، وقد عقب المرادي على ذلك بقوله: « والصحيح أنها لا تفيد النفي »[٤].

وذهب إلى أن (ما) الزائدة التي تأتي للتنبيه على وصف لائق ثلاثة أقسام:

الأول- قسم للتعظيم والتهويل، كقول الشاعر:

عَزَمْتُ على إقامة ذي صباحٍ لأمر ما يُسَوَّدُ مَنْ يسودُ

(١) المغني ١/ ٣٠٦، ٣٠٧.

(٢) الجنى الداني ص٥٧٢.

(٣) السابق ص٢٢٤.

(٤) السابق ص٣٣٤

الثاني- قسم يراد به التحقير، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه: (وهل أعطيتَ إلا عطيَّةً ما؟).

الثالث- وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير، ولكن يراد به التنويع، كقولك: (ضربت ضربا ما)، أي: نوعا من الضرب[١].

ويرى أن (أمَا) قد تستعمل محذوفة الهمزة كما في قول الشاعر:

ما ترى الدهرَ قد أباد معدًّا وأباد السراة من قحطان

أراد: (أمَا ترى الدهر)، فحذف الهمزة[٢].

ولا يخفى ما في هذا الرأي من غرابة في الاستعمال.

وأجاز نصب خبر (إنَّ)، وقال: « إنه لغة قوم من العرب »، وتبعه ابن الطراوة، في حين لا يجيزه الجمهور، ومن شواهد نصب خبر (إنَّ) قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسود جنح الليل فلتأتِ ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا[٣]

وكان الجمهور يرى أن (حتى) لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، وهذا هو الصحيح عندهم، وأجاز ابن السيد أن تعطف بها الجمل، وجعل من ذلك قول امريء القيس:

سريتُ بهم حتى تكِلَّ مطيهم وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسانِ

---

(١) السابق ص٣٩٣ .

(٢) السابق ص٣٩٤ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ١٢٧ .

فيمن رفع (تكِلُّ)، وعليه تكون جملة (تكل مطيهم) معطوفة على جملة (سريت بهم)[١].

وذهب كثير من النحويين إلى أن (الرجل) من قولهم: (مررت بهذا الرجل) نعت على الرغم من جموده، وقد خطأ ابن هشام هذا الرأي، ذاهبا إلى أنه عطف بيان، قائلا: « وقد هدى ابن السيد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطفا لا نعتا، وكذا ابن جني »[٢].

ورفض أن تكون (أنْ) في قوله تعالى: « **ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أنْ اعبدوا الله ربي وربكم** »[٣]

مصدرية، وأنها وما بعدها في تأويل مصدر عطف بيان على الضمير في (به)؛ لأن الضمير لا ينعت ولا يعطف عليه عطف بيان، وقد نص على ذلك، ومن ثم ذهب إلى أنها تفسيرية على تأويل القول بالأمر؛ لأن التفسيرية لا تسبق بقول صريح[٤].

وبعد فهذه بعض الآراء النحوية التي تناقلتها كتب النحو ونسبتها إلى ابن السيد، وهذه الآراء تكشف عن بصره باللغة، ودقته في التحليل، واستقلاليته في المنهج، وعدم تعصبه لمذهب معين، بل لم يكن يختار من الآراء إلا ما يقتنع به، كما كان يبتكر آراء لم يسبق إليها، مما يدل على عمق نظرته في اللغة.

---

(١) السابق ٢، ٥٧٠.

(٢) مغني اللبيب ص٧٤٢.

(٣) المائدة: ١١٧.

(٤) معني اللبيب ص٤٩.

ابن الباذش

هو: علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الإمام: أبو الحسن بن الباذش، ولد في شوال سنة أربعمائة وأربع وأربعين للهجرة، كان أوحد في زمانه إتقانا ومعرفة وتفردا بعلم العربية ومشاركة في غيرها، كما كان حسن الخط كبير الفضل، وإلى جانب معرفته بالأدب واللغة كان متقدما في علم القراءات والضبط بالروايات، وله في علم القراءات كتاب، وهو: (الإقناع)، وكان مشاركا في الحديث عالما بأسماء رجاله ورواته، حدث عن القاضي عِياض، وأمَّ بجامع غرناطة، بذل همته في النحو فشرح أمهات الكتب التي صنفها البصريون والبغداديون وغيرهم، فشرح كتاب سيبويه، وأصول ابن السراج، ومقتضب المبرد، وإيضاح الفارسي، وجمل الزجاجي، والكافي للنحاس، وكان يشارك في علوم شتى إلى جانب علوم العربية مع الدين والفضل والزهد والانقباض عن أهل الدنيا.

وتوفي – رحمه الله – ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من المحرم، ودفن يوم الاثنين بعد صلاة العصر سنة ثمان وعشرين وخمسمائة للهجرة.

وله شعر جيد، ومنه قوله في الذم والنصيحة:

أصبحت تقعد بالهوى وتقوم ... وبه تقرظ معشرا وتذيم

تعنيك نفسك فاشتغل بصلاحها ... أنَّى يغير بالسقام سقيم[1]

مذهبه وآراؤه

كان ابن الباذش كأسلافه من المغاربة مولعا بنحو المشارقة، فقد رأينا في ترجمته أنه عني بشرح مصنفات البصريين والبغداديين، ومن ثم تابعهم في كثير

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٢٢٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٤٢ ، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٩٥ ، والوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٥٣ .

من المسائل النحوية دون تعصب لرأي على رأي، فضلا عن إتيانه بكثير من الآراء التي تفرد بها وأظهر من خلالها استقلاليته في دراسة اللغة، فلم يقف عند حد ما شرحه من مصنفات سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي وأبي علي الفارسي، بل كان ينظر فيما يشرحه نظرا سديدا ويختار منه ما يشاء ويزيد عليه بما تجود به قريحته من آراء لم يسبق إليها، وقد أوردت له كتب النحو كثيرا من الآراء والاختيارات في الصرف والنحو.

منها اختياره أن تكون (أنَّى) على وزن (أفْعَل)، خلافا لمن ذهب إلى أنها على وزن (فعْلى) [١].

ويقرر أهل الأداء القرآني وأهل اللغة أن النون الساكنة تدغم في الميم بغنة كما في قوله تعالى: « **مما خطيئاتهم أغرقوا** »[٢]، ولكنهم اختلفوا في الغنة، فقيل: هي الميم المبدلة من النون المدغمة في الميم، وهو مذهب المحققين واختيار ابن الباذش[٣].

وكان يرفض ما ذهب إليه الزجاج وأبو عبد الله بن أبي العافية وإبراهيم النقاش من جواز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة، كما في نحو: (ولهمَ أموال)، قائلا: وهذا ذهاب عن الصواب الذي عليه الخليل وسيبويه وسائر النحويين المتقدمين[٤].

ومن آرائه النحوية أنه حكى عن قوم من الكوفيين جواز ضمير الفصل بين النكرات كما يكون في المعارف، ومنه قوله تعالى: « **أن تكون أمة هي أربى من أمة** »[٥]، فـ (أربى) في موضع نصب[١].

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٢٤٥ .

(٢) نوح: ٢٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٣٨ .

(٤) السابق ١/ ٣٥٠ .

(٥) النحل: ٩٢ .

ومما ذهب فيه مذهب سيبويه أنه لا يجوز حذف المفاعيل الثلاثة في باب (أعلم) لغير دليل[٢].

وذهب متابعا لابن جني إلى أن الناصب لـ (إذ) في نحو قولهم: (بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو) هو الفعل الذي بعد (إذ) فليست الجملة حينئذ مضافا إليها، أما الناصب لـ (بينما) فهو فعل مقدر يفسره ما بعد (إذ)[٣].

وكان الجمهور يرى أن (غير) في نحو قولهم: (قاموا غيرَ زيد) منصوب على الاستثناء، وأن العامل فيه كونه فضلة بعد تمام الكلام، وذهب ابن الباذش متابعا للسيرافي أنه منصوب بالفعل قبله وانفرد ابن الباذش بأن (غير) ليست منصوبة على الاستثناء وإنما هي شبيهة بالظرف[٤].

ويرى أن (رُبَّ) لمبهم العدد تقليلا وتكثيرا، ووافقه على ذلك ابن طاهر[٥].

وتابع المبرد والسيرافي وابن جني والرماني في أن الفعل المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل، ويعنون بدل الاشتمال، كما في نحو قولهم: (سُرِقَ زيدٌ ثوبُه)، و(أعجبني زيدٌ علمُه)، فيكون إسناده إلى الأول مجازا وإلى الثاني حقيقة؛ إذ المسروق في الحقيقة هو الثوب لا زيد، والمعجِب هو العلم لا زيد[٦].

وإذا وقع الاسم في باب الاشتغال بعد حرف نفي لا يختص بالفعل نحو: (ما زيدا ضربته ولا عمرا ضربته) فمذهب الجمهور اختيار النصب، ومذهب

---

(١) السابق ٢/ ٤٩٣

(٢) الهمع ١/ ١٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٣٥

(٤) السابق ٢/ ٣٢٢ .

(٥) السابق ٢/ ٤٥٦ .

(٦) السابق ٢/ ٦٢٤

سيبويه اختيار الرفع على الابتداء، ويرى ابن الباذش وتبعه ابن خروف أن الرفع والنصب مستويان[١].

ويقول: (الهندان هما يخرجان) بتذكير الفعل (يخرجان) على الرغم من كون (هما) للغائبتين خلافا لابن أبي العافية فهو يقول: (هما تخرجان)، وقد صححه أبو حيان[٢].

وبعد فهذه بعض الآراء الصوتية والصرفية والنحوية التي عزتها كتب النحو إلى ابن الباذش، وهذه الآراء تدل على تنوع ثقافته اللغوية وعمق نظرته فيما يدرس، كما تدل على صلته الوثيقة بالقرآن الكريم وقراءاته وأحكام تلاوته، كذلك تدل هذه الآراء على عدم تعصبه لأي من المذاهب السابقة فهو يختار من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين ما يروق له وما يراه راجحا ولا يقف عند هذا الاختيار بل نراه يتجاوز ذلك إلى الإتيان بآراء يخالف بها من سبقوه.

ابن الطراوة

هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين بن الطراوة، كان نحويا ماهرا، أديبا بارعا يقرض الشعر ويرسل الرسائل، سمع على الأعلم الشنتمري كتاب سيبويه، وعلى عبد الملك بن سراج، وروى عن أبي الوليد الباجي وغيره، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض وخلائق، وله آراء في النحو تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة، وعلى الجملة كان مبرزا في علوم اللسان نحوا ولغة وأدبا، وكانت آراؤه الغريبة التي خالف فيها جمهور النحاة سببا في اختلاف الناس حول مكانته وإمامته، فمن مثن عليه بالإمامة والتقدم في الصناعة، كأبي بكر بن سمحون، فإنه كان يغلو في الثناء عليه، ويقول: ما يجوز على الصراط أعرف منه بالنحو، ومن غافر يجهله وينسبه إلى الإعجاب بنفسه، كابن خروف، تجول كثيرا في بلاد الأندلس، فقد ولد في مالقة ورحل

(١) السابق ٣/ ١٠٨ .

(٢) السابق ٣/ ٣ .

إلى قرطبة وفي أثناء تجوله في بلاد الأندلس كان معلما أقبل عليه الطلاب من كل فج، ولم يتحاش ابن الطراوة تغليط سيبويه في كتابه، وخاصة في باب النعت، وكان يقابل كتاب سيبويه على كتب الكوفيين والبغداديين منحازا إليها ضد سيبويه، ومتوسعا في الاختيار من آرائها.

ومن مصنفاته: (الترشيح في النحو) وهو مختصر، و(المقدمات على كتاب سيبويه)، (ومقالة في الاسم والمسمى)، و(التحفة)، و(الإفصاح)، وله شعر جيد منه قوله في فقهاء مالقة:

إذا رأوا جَمـلًا يـأتي علـى بُعُـدٍ ... مـدُّوا إليـه جميعـا كـفَّ مُقْتَـنِصِ
أو جئـتَهم فارغـا لـزُّوكَ فـي قَـرَنٍ ... وإن رأوا رِشـوةً أفتـوك بـالرُّخَصِ

توفي بملقا في رمضان أو شوال سنة خمسمائة وثمان وعشرين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

لعلنا لاحظنا من خلال ترجمة ابن الطراوة أنه كان يميل إلى مذهب الكوفيين والبغداديين وينصره ضد مذهب سيبويه، وعلى الرغم من أنه وضع مقدمات على كتاب سيبويه، فإنه كان يقابل كتاب سيبويه بكتب الكوفيين والبغداديين، وهو يبغي من وراء ذلك تفضيل مذهبيهما على مذهب سيبويه، وكان يغلط سيبويه في كتابه وخاصة في باب النعت مما جعل بعضهم يلقي عليه باللائمة، ومما خطأ فيه سيبويه إجابته على الاستفهام الداخل على النفي بحرف الجواب: (نعم)، والصواب أن يقال: (بلى)، قال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين، فيقال له: ألست تقول كذا وكذا، فإنه لا يجد بدا من أن يقول: (نعم)، فيقال له: أفلست تفعل كذا، فإنه قائل: (نعم)، وقد دافع عنه ابن هشام قائلا: « وزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن، وبين أن ذلك يجوز عند أمن اللبس، فيجاب بما يجاب به الإيجاب رعيا لمعناه،

(١) بغية الوعاة ١/ ٦٠٢ ، الوسيط في تاريخ النحو د/ عبد الكريم محمد الأسعد ص١٥٢ ، المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٩٦ .

واستشهد بقول الأنصار – رضي الله عنهم – للنبي – صلى الله عليه وسلم – وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك؟ نعم »[١].

ومن ثم نجد ابن الطراوة يختار كثيرا من آراء الكوفيين والبغداديين فضلا عن الإتيان بآراء جديدة وصفت بأنها غريبة لأنه خرج بها عن إجماع جمهور النحاة، وقد تناقلت كتب النحو عنه آراء كثيرة، منها رأيه في النسب إلى (فعولة)، مثل: (ركوبة)، و(حمولة)، فمذهب سيبويه حذف الواو عند النسب وفتح ما قبل الواو، فتقول: (رَكَبَيّ) قياسا على ما سمع في نسب (شنوءة) فقيل: (شَنَئِيّ)، ومذهب الأخفش والجرمي والمبرد النسب إليه على لفظه فتقول: (ركوبي)، ومذهب ابن الطراوة أن نحذف الواو وتقر ما قبله على ضمه، فتقول: (رَكُبيّ) – بضم الكاف[٢].

ومما وافق فيه الكوفيين أن المعرفة أصل والنكرة فرع خلافا لسيبويه والجمهور حيث يذهبون إلى أن النكرة أصل والمعرفة فرع[٣].

وأجاز البصريون إلغاء أفعال القلوب إذا تأخرت عن المفعولين نحو: (زيد قائم ظننت)، أو توسطت بينهما نحو: (زيد ظننت قائم)، أما إذا تصدر الفعل القلبي فلا يجوز عندهم الإهمال، وأجاز الكوفيون والأخفش الإلغاء وتبعهم ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن، واستشهدوا بقول كعب بن زهير:

وما إخال لدينا منك تنويلُ[٤]

واشترط البصريون في التمييز أن يكون نكرة، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقول الشاعر:

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٣٤٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٣ .

(٣) الهمع ١/ ٥٥ .

(٤) الهمع ١/ ١٥٣ .

وطبت النفسَ يا قيسُ بن عمرو

و(سفه زيدٌ نفسَه)[١].

ومذهبه أن (رُبَّ) حرف يفيد التقليل، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنها اسم مبني لأنها في التقليل مثل: (كم) في التكثير، وهي اسم بإجماع[٢].

ومما اختاره من آراء أبي علي الفارسي أن (أبا) في قولهم: (لا أبا لك) مفردة جاءت على لغة القصر، والمجرور باللام هو الخبر[٣]، كما تابع الفارسي أيضا في أن (على) وهي حرف عند الجمهور – اسم معرب دائما، لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف؛ إذ لا حرف في معناها[٤].

ومما انفرد به من آراء ما ذهب إليه من أن ضمير الشأن في نحو قوله تعالى: « **قل هو الله أحد** »[٥]، وقوله تعالى: « **إنه لا يفلح الظالمون** »[٦] حرف مخالفا بذلك إجماع النحاة على أنه اسم له موضع إعرابي على حسب العامل[٧].

ومما انفرد به أيضا أن (أيهم) في قوله تعالى: « **ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد** »[٨] مقطوعة عن الإضافة ولذلك بنيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر،

---

(١)الهمع ١/ ٢٥٢ .

(٢) الهمع ٢/ ٢٥ .

(٣) الهمع ١/ ١٤٥

(٤) الهمع ٢/ ٢٩ .

(٥) الصمد: ١ .

(٦) القصص: ٣٧ .

(٧) الهمع ١/ ٦٧ .

(٨) مريم: ٦٩ .

وقد عقب ابن هشام على الرأي بقوله: « وهذا باطل برسم الضمير متصلا بـ (أي)، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة »[١].

ومما خالف فيه جمهور النحاة أن (قعودا) في قولهم: (قعد قعودا) ليس مفعولا مطلقا وإنما هو مفعول به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره، أي: (فعل قعودا)[٢].

كما انفرد بأن جواب (لولا) في نحو قولهم: (لولا زيد لأتيتُك) هو خبر المبتدأ دائما، وقد رده ابن هشام بعدم الربط بينهما[٣].

وكان يذهب إلى أن (عسى) ليست من النواسخ[٤].

وذهب إلى أن الاسم المنصوب في باب الاشتغال كما في نحو: (زيدًا ضربته) منصوب بالقصد[٥].

وإذا ورد رفع الاسمين بعد (كان وأخواتها) فإن الجمهور يقدرون فيها ضمير الشأن، وذهب ابن الطراوة متابعا للكسائي إلى أنها ملغاة[٦].

وكان يتابع الكوفيين والزجاجي وابن السيد في أن (كأنَّ) إذا كان خبرها صفة أو فعلا أو جملة اسمية أو ظرفا أفادت الشك نحو: (ظننت وتوهمت)[٧].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٧٨ .

(٢) الهمع ١/ ١٨٧ .

(٣) المغني ١/ ٢٧٤ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٣١٢ .

(٤) الأشباه والنظائر ٣/ ١٠ ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٢ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠١ .

(٧) السابق ٢/ ١٢٩ .

وذهب متابعا للكوفيين والمبرد إلى أن صيغة الفعل المبني لغير الفاعل أصل وليست مغيرة عن صيغة المبني للفاعل خلافا لسيبويه وجمهور البصريين[١]، وكان يذهب إلى أن (سَحَر) الممنوع من الصرف للعلمية والعدل عند الجمهور مبني لا معرب[٢].

هذه بعض الآراء التي نسبتها كتب النحو إلى ابن الطراوة ونلحظ أن في هذه الآراء ميلا شديدا إلى مذهب الكوفيين والبغداديين، بل قد يتحول هذا الميل في بعض الأحيان إلى تعصب لهم ضد سيبويه والبصريين، وقد اتضح هذا من خلال تغليطه لسيبويه في كتابه، ويبدو أن ثورة ابن الطراوة على نحو سيبويه وجمهور البصريين كانت مقدمة وإرهاصا لثورة ابن مضاء على نحو المشارقة جميعا، ونحو من تبعهم من المغاربة، وإذا كنا قد عددنا خروج ابن الطراوة في كثير من آرائه التي انفرد بها على جمهور النحاة مقدمة لثورة ابن مضاء فلعلنا غير مبالغين في هذا لأن آراء ابن الطراوة تجنح إلى التخفف من التأويل والتقدير والوقوف عند الظاهرة النحوية دون التغلغل في تعليلها أو فلسفتها، وهذا واضح في موقفه من خبر المبتدأ بعد (لولا)، فلم يقدر خبرا محذوف كما فعل النحاة، وإنما جعل جواب (لولا) هو الخبر.

كما يتضح هذا أيضا في إلغائه (كان) وأخواتها وعدم تقدير اسمها ضمير الشأن إذا جاء بعدها الاسمان مرفوعين، كذلك لم يقدر عاملا محذوفا للاسم المتقدم المنصوب على الاشتغال في نحو: (زيدا ضربته)، وهكذا فإن آراء ابن الطراوة تميل أو تتفق إلى حد كبير مع المنهج الوصفي في تحليل الظاهرة اللغوية الذي اتبعه كثير من المحدثين.

(١) السابق ٢/ ١٩٥

(٢) السابق ٢/ ٢٢٧

ابن الرّماك

هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك.

كان أستاذا في العربية مدققا، قيّما بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر، وكان من النحاة الذين عنوا بشرح كتاب سيبويه وإقرائه للطلاب وفك معمياته، ومات كهلا سنة إحدى وأربعين وخمسمائة لأول عهد الموحدين بالأندلس[1].

ولم تذكر المراجع أن له مؤلفات في النحو كما أننا لم نعثر على آراء له في كتب النحو، ولعل هذا يرجع إلى أنه وجه كل همه وكل نشاطه إلى توضيح كتاب سيبويه وإقرائه للطلاب.

الإقليشيّ

هو: أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التُّجيبيّ ثم الداني أبو العباس المعروف بالإقليشي النحوي.

أخذ العربية والأدب عن أبي محمد بن السيد البطليوسي، وسمع الحديث من أبيه وابن العربي وأبي الوليد بن الدباغ، وكان من أهل المعرفة باللغات والأنحاء والعلوم الشرعية، قال القفطي: قدم علينا الإسكندرية سنة ست وأربعين وخمسمائة، وقرأ عليّ كثيرا وتوجه إلى الحجاز، وحج، وجاور وسمع من الكروخي وحدث، وكان عالما بالحديث واللغة والعربية، عاقلا متضلعا في الأدب والورع والمعرفة بعلوم شتى والزهد والإقبال على العبادة والعروض عن الدنيا وأهلها.

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٨٦ .، المدارس النحوية ص٢٩٨ .

وله مصنفات، منها: (شرح الأسماء الحسنى)، و(شرح الباقيات الصالحات)، و(المنجم من كلام سيد العرب والعجم)، و(الكوكب الدري المستخرج من كلام النبي العربي)، و(الأنوار في فضل النبي المختار).

وقد ذكر القفطي أنه مات بمكة، وذكر السيوطي نقلا عن ابن الأبّار أنه مات بقوص في عشر الخمسين وخمسمائة، وقد نيف على الستين، وجزم الصفدي بأنه مات سنة خمسين وخمسمائة.

وقيل: مات بمكة سنة تسع وأربعين وخمسمائة[1].

ونلاحظ أن مؤلفات الإقليشي التي ذكرتها لنا المراجع ذات صبغة دينية مما يدل على ميوله واتجاهاته، ولم تذكر لنا المراجع شيئا من مؤلفاته النحوية، كما أننا لم نعثر على آراء له في النحو، ويبدو أن نشاطه النحوي كان مقصورا على تعليم الطلاب كتاب سيبويه وشرحه لهم، كما نتوقع أن مؤلفاته الدينية تصطبغ بالصبغة اللغوية، وقد ذكرت كتب التراجم أن له شعرا جيدا.

ابن هشام اللخمي

هو: محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي اللغوي السبتي، يكنى أبا عبد الله.

له (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان)، أدب بالعربية، وكان قائما عليها وعلى اللغات والآداب، وكان حظه من النظم ضعيفا، وله إلى جانب (المدخل إلى تقويم اللسان) مؤلفات أخرى نافعة، منها: كتاب (الفصول)، و(المجمل في شرح أبيات الجمل)، و(نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم)، و(لحن العامة)، و(شرح الفصيح)، و(شرح مقصورة ابن دريد).

(١) إنباه الرواة ١/ ١٣٦ ، بغية الوعاة ١/ ٣٩٢ .

وروى عنه أبو عبد الله بن الغار تآليفه، قال ابن دحية في (المطرب من أشعار أهل المغرب): قال اللغويون: (الخال) يأتي على اثنى عشر معنى، هي: الخال أخو الأم، والخال موضع، والخال من الزمان الماضي، والخال اللواء، والخال الخيلاء، والخال الشامة، والخال العزب، والخال قاطع الخلاء، والخال الجبان، والخال ضرب من البرود، والخال السحاب، وسيف خال أي: قاطع، وقد نظم ذلك اللخمي، فقال:

أقوم لخالي وهو يوما بذي خال ... تروح وتغدو في برود من الخال
أما ظفرت كفاك في العصر الخالي ... بربة خال لا يرنّ بها الخالي
تمر كمر الخال يرتج ردفها ... إلى منزل بالخال خلو من الخال
أقامت لأهل الخال خالا فكلهم ... يؤم إليها من صحيح ومن خال

توفي اللخمي في سبتة سنة سبعين وخمسمائة[1].

مذهبه وآرؤه

على الرغم من كثرة مؤلفات ابن هشام اللخمي اللغوية والنحوية والأدبية فإننا لا نجد فيما نقلته عنه كتب النحو من آراء آراء تفرد بها، كما أننا لا نجده غالبا يصرح بترجيح رأي على رأي وإنما كانت معظم آرائه حكايات عن السابقين أو اختيارات لبعض آرائهم، ومع ذلك لا نستطيع الجزم بأنه يميل إلى المذهب البصري أو الكوفي أو البغدادي، ومن ثم يمكن القول بأنه دائر في فلك المذهب البغدادي القائم على الاختيار والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، ومن آرائه أن نون المثنى تحذف عند إضافته إلى مضاف إليه مقدر كما تحذف عند إضافته إلى مذكور، نحو قولهم: (رأيت يدي ورجلي زيدٍ)[2].

(١) بغية الوعاة ١/ ٤٨ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٥٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٦ .

وذهب إلى أن (أدرَى) المزيد بهمزة التعدية يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[١].

وزاد على الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بتضعيف العين أو زيادة الهمزة (عَرَّف)، و(أشعر) المنقولين من (عَرَفَ)، و(شَعَرَ) المتعديين إلى اثنين[٢].

ومنع الجمهور إعمال المصدر المجموع جمع تكسير، وأجاز قوم إعماله، وهو اختيار ابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك، واستشهدوا بما سمع من كلامهم: (تركته بملاحس البقر أولادَها)[٣].

وذهب متابعا للمبرد وابن السراج إلى أن (حبذا) اسم، وهو مبتدأ خبره المخصوص، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر، وقد ركب (حب) مع (ذا) وجعلا اسما واحدا، واختار هذا المذهب ابن عصفور[٤].

وذهب إلى أن من معاني (لو) التقليل، نحو: (تصدقوا ولو بظلف مُحْرَق)، وجعل منه قوله تعالى: « **ولو على أنفسكم** »[٥]، ، وقد عقب ابن هشام على هذا الرأي بقوله: « وفيه نظر »[٦].

وهكذا فإن آراء ابن هشام اللخمي في معظمها لا تعدو أن تكون موافقات لبعض آراء من سبقوه أو اختيارات من آرائهم، ومهما يكن من أمر فإنه لا يخرج عن سنن أسلافه المغاربة في اتباع منهج المدرسة البغدادية التي تقوم على الاختيار والانتخاب من آراء السابقين.

---

(١) السابق ٣/ ٨٣ .

(٢) السابق ٣/ ٨٣ .

(٣) السابق ٤/ ١٧٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٠ .

(٥) النساء: ١٣٥ .

(٦) مغني اللبيب ١/ ٢٦٧ .

ابن طاهر

هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَيّ – بكسر الخاء وفتح الدال وتشديد الباء – وهو الرجل الطويل.

وهو نحوي مشهور حافظ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وله عليه حواش مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه للكتاب، وله تعليق على الإيضاح للفارسي وغير ذلك.

وكان يُرحل إليه في العربية، موصوفا فيها بالحذق والنبل، ولد في إشبيلية، ثم رحل إلى المغرب وعمل في فاس بالخياطة، وأقرأ فيها كتاب سيبويه، واشتهر بين أهله بتدريسه، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين، أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني وعبد الحق بن خليل السكوني، وأطنبوا في الثناء عليه، قال السيوطي: وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة، توفي بفاس سنة ثمانين وخمسمائة للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

لقد تناقلت كتب النحو عن ابن طاهر كثيرا من الآراء النحوية وهي في معظمها اختيارات من آراء السابقين شأنه في ذلك شأن غيره من المغاربة المتأخرين الذين درسوا نحو البصريين ونحو الكوفيين ونحو البغداديين، وكانوا يرجحون ويختارون من آراء هؤلاء وهؤلاء ما يروقهم، فضلا عما يأتون به من آراء لم يسبقوا إليها، ولابن طاهر كثير من الاختيارات، منها: ما وافق فيه سيبويه وابن الباذش من عدم جواز حذف مفاعيل (أعلم) الثلاثة، ولا حذف شيء منها بلا دليل[2].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٨ ، المدارس النحوية ص٢٩٨ ، الوسيط في تاريخ النحو ص١٥٤ .

(٢) الهمع ١/ ١٥٨ .

ويرى متابعا للسيرافي والأعلم أن (مِنْ) ترادف (رب)، وذلك إذا دخلت عليها (ما)، وتبعه ابن خروف واستشهدوا بقول الشاعر:

وإنا لمما نضرب الكبشَ ضربة على رأسه تُلْقِي اللسان من الفَمِ

وخرجوا عليه قول سيبويه: « واعلم أنهم مما يحذفون كذا »[١].

ومذهب الجمهور في نحو قولهم: (زيد عندك وعمرو في الدار) أن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر، وذهب الكوفيون وتبعهم ابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا تقدير في هذا، ولكنهم اختلفوا في ناصب الظرف، فذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن المبتدأ هو الناصب له، كما ذهبا إلى أن المبتدا هو الرافع للخبر إذا كان الخبر عينه نحو: (زيد أبوك)، أما إذا كان الخبر غير المبتدا كما في نحو: (زيد عندك) فإنه ينصبه[٢].

ومنع الأكثرون عمل الفعل في مصدرين: مبين ومؤكد، وأجاز ابن طاهر متابعا للسيرافي عمل الفعل في مصدرين أو ثلاثة إذا اختلف معناها، نحو: (ضربت ضربا شديدا ضربتين)، واستشهدا بقول الشاعر:

ووطئنا وطأ على حنق وطء المقيدِ ثابت القدم[٣]

وكان يتابع أبا علي الفارسي في أن نون المثنى والجمع عوض من التنوين والحركة في الاسم المفرد[٤].

وكان يرى متابعا لأبي علي الفارسي أنه إذا اجتمع معرفتان في باب (كان) فأيهما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر، وتبعه ابن خروف وابن مضاء وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه[١].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٢٢ .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٣٣ .

(٣) الهمع ١/ ١٨٨ .

(٤) الهمع ١/ ٤٨ .

وكان يرى أن ما بعد الواو في أسلوب التحذير نحو قولهم: (إياك والشر) ليس معطوفا على (إياك)، وإنما هو منصوب بفعل مضمر والتقدير: (إياك واحْذَرْ الشر) وتابعه في ذلك ابن خروف[٢].

ومما انفرد به أيضا أن كلمة (ويح) تقال رحمة، وأن كلمة (ويس) تقال رأفة، وهي إذا استعملت مضافة لزمت النصب، وهي مضافة إلى المفعول، فيقال: (ويحك) أو (ويحه)، ولا يجوز فيها الرفع لأنها مبتدأ حينئذ لا خبر له، فإذا استعملت مفردة، أي: غير مضافة فقيل: (ويح له)، و(ويل له) جاز فيها الرفع والنصب، ولكن الرفع أقوى من النصب؛ لأن النصب إنما يقوى في المصدر الذي له فعل مثل: (حمدا لله وشكرا)، أما المصدر الذي لا فعل له مثل: (ويح)، و(ويل) فالرفع فيه أقوى[٣].

ومذهب الجمهور أن (أنْ) المصدرية الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، وذهب ابن طاهر إلى أن الموصولة بالماضي والأمر غير الموصولة بالمضارع، واستدل بأحد أمرين:

الأول- أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف.

الثاني- أن الداخلة على الماضي والأمر لو كانت هي الناصبة للمضارع لحكم على موضعها بالنصب، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إنْ) الشرطية[٤].

---

(١) الهمع ١/ ١١٨ .

(٢) الهمع ١/ ١٦٩ .

(٣) الهمع ١/ ١٨٩ .

(٤) المغني ١/ ٢٨ .

كما ذهب إلى أن (كلا وكلتا) مثنى لفظا ومعنى، وأن لغة قوم يجعلون (كلا) مثنى ولا يقولون (كلاهما قام)[١].

وذهب إلى أن (كم) الخبرية تقع على الكثير والقليل، وتبعه تلميذه ابن خروف، وزعما أنه مذهب سيبويه والكسائي، خلافا لما ذهب إليه المبرد ومن بعده من أنها لا تقع إلا على العدد الكثير[٢].

وذهب مذهب البصريين إلى أن تمييز (كذا) مفرد منصوب سواء أكانت مفردة أو معطوفة، وسواء أريد بها عدد قليل أم أريد بها عدد كثير، فتقول: (له عندي كذا درهما)، و(له عندي كذا وكذا درهما)، وتبعه ابن خروف[٣].

وذهب إلى أن (مالك) بالرفع في قولهم: (أنت أعلم ومالُك) معطوف على (أعلم)، والأصل عنده: (أنت أعلمُ بمالك)، فوضعت الواو موضع الباء، فرفعت ما بعدها عطفا على ما قبلها، وعليه يكون (ومالك) متعلقا باسم التفضيل (أعلم)[٤].

وذهب متابعا لأبي علي الفارسي في أحد قوليه إلى أن الباء الزائدة قد تدخل خبر (لا) التبرئة، ومن ذلك قول العرب: (لا خير بخير بعده النار) إذا لم تجعل الباء بمعنى (في)، وتبعه ابن خروف وابن مالك[٥].

وذهب إلى أن الصحيح أنه يوصف بالاسم إذا وصف، نحو: (مررت برجل رجل عاقل)، خلافا لمن ذهب إلى أن (رجل) الثاني توكيد للأول[٦].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٣٧٩ .

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٩ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٣ .

(٥) السابق ٢/ ١١٥ .

(٦) السابق ٢/ ١٧٥ .

وذهب متابعا للزجاج إلى أن (غدوة)، و(بكرة) لا ينصرفان إذا أريد بهما غدوة يوم معين، أو بكرة يوم معين، أما إذا كانتا نكرتين صرفتا خلافا لمن ذهب إلى أنهما علما جنس مثل: (أسامة) فلا ينصرفان دائما سواء أريد بهما التعيين أم لا[١].

وذهب متابعا للرياشي والزجاج إلى أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، فإذا قلت: (خرجت فإذا زيد)، فالتقدير: (فالزمان حضور زيد)[٢].

هذه بعض الآراء التي تناقلتها كتب النحو وعزتها إلى ابن طاهر، وهي كما نرى ما بين مختارات من آراء السابقين، وآراء انفرد بها لم يسبق إليها، وقد تنوعت اختياراته فتارة نجده مع البصريين أو مع بعضهم، وتارة نجده مع الكوفيين أو مع بعضهم، وتارة نجده مع بعض البغداديين، مما يدل على أنه بغدادي النزعة والمذهب، حيث يختار من آراء المدرستين ما يروق له وما يراه راجحا، وهو بذلك لا يخرج عن سنن من سبقوه من المغاربة.

السهيلي

هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبَغ بن حبيش بن سعدون بن رضوان بن فتوح الإمام أبو زيد وأبو القاسم السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي الحافظ.

أما الخثعمي فنسبة إلى خثعم بن أنمار وهي قبيلة كبيرة، وأما السهيلي فنسبة إلى سهيل بلدة قريبة من ملقا أو مالقة، وكان فيها أهله وأقاربه، وسميت القرية بهذا الاسم؛ لأن كوكب سهيل كان لا يرى في بلاد الأندلس إلا من جبل مطل عليها.

---

(١) السابق ٢/ ٢٢٧ .

(٢) السابق ٢/ ٢٤٠ .

ولد بمالقة، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات بارعا في ذلك جامعا بين الرواية والدراية، نحويا متقدما، أديبا، عالما بالتفسير وصناعة الحديث، حافظا للرجال، والأنساب، عارفا بعلم الكلام والأصول، حافظا للتاريخ واسع المعرفة، غزير العلم، نبيها ذكيا، صاحب استنباطات واختراعات، تصدر للإقراء والتدريس، وقد بعُد صيتُه.

وقد كف بصره وهو في السابعة عشرة من عمره، ووصلت سمعته العلمية إلى مراكش، واستقدمه ملكها، فمكث بالمغرب ثلاثة أعوام مغمورا بالإحسان، ثم دخل غرناطة، أخذ علم القراءات عن أبي داود سليمان بن يحي بن سعيد، وأخذ بعضها عن أبي علي المعزاوي، وروى عن ابن العربي، وأبي طاهر، ولبن الطراوة، وأبي عبد الله بن معمر، وأبي عبد الله بن مكي، وابن الحاج الذهبي، وغيرهم، وأجاز له ابن أخت غانم أبو عبد الله وأبو بكر فندلة ، وروى عنه الرندي وابنا حوط الله وأبو حسن الغافقي وغيرهم، وله مصنفات عديدة في العلوم الإسلامية والعربية، منها: (الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية)، قال القفطي: وتصنيفه في شرح سيرة ابن هشام يدل على فضله ونبله وعظمته وسعة علمه، ومنها (التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام)، و(مسألة السر في عور الدجال)، و(مسألة رؤية الله والنبي في المنام)، و(شرح آية الوصية)، وله في مجال النحو واللغة (نتائج الفكر)، و(شرح الجمل) لم يتمه.

واشتهر بأنه صاحب استنباطات دقيقة وأنه كان مشغوفا بالعلل النحوية واختراعها، قال عنه ابن مضاء القرطبي: إنه كان يولع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها.

ومات في مراكش سحر ليلة الخميس الخامس والعشرين من شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.

وله شعر جيد منه قوله:

يا مَنْ يرى ما في الضمير ويسمعُ ... أنت المعَدُّ لكل ما يَتوقعُ
يا مَنْ يُرجى للشدائدِ كلها ... يا مَنْ إليه المشتكى والمَفْزَعُ
يا مَنْ خزائن رزقه في قولِ كُنْ ... امنُنْ فإن الخير عندك أجمعُ
ما لي سوى فقري إليك وسيلةٌ ... فبالافتقار إليك ربي أضرعُ
ما لي سوى قرعي لبابك حيلةٌ ... فلئن رددت فأيَّ بابٍ أقرعُ
ومن الذي أدعو وأهتف باسمه ... إنْ كان فضلك عن فقيرك يُمنعُ
حاشا لمجدك أن تُقَنِّطَ عاصيًا ... الفضلُ أجزلُ والمواهبُ أوسعُ[1]

مذهبه وآراؤه

لا يختلف السهيلي في منهجه في دراسة النحو واللغة عن سابقيه من المغاربة من حيث الاختيار من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين فضلا عن الإتيان بآراء مبتكرة لم يسبقه إليها أحد، وللسهيلي كثير من الاختيارات التي تناقلتها عنه كتب النحو بالإضافة إلى ما عرف عنه من آراء واستنباطات غريبة انفرد بها، وكان السهيلي كما ذكرنا من قبل مولعا بالعلل النحوية التي يخترعها ويظن أنها تدل على الكمال في الصنعة النحوية والبصر بها كما يقول ابن مضاء.

ومن آرائه ما تابع فيه المبرد من أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقا في المعنى لأنك إذا قلت: (ذهبت بزيد) كنت مصاحبا له في الذهاب، بخلاف الهمزة، وقد رد الجمهور ذلك بقوله تعالى: « **ذهب الله بنورهم** »[2]؛ إذ لا فرق عندهم بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء[3].

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٦٢ ، بغية الوعاة ٢/ ٨١ ، المدارس النحوية ص٢٩٩ ، الوسيط في تاريخ النحو ص١٥٥ .

(٢) البقرة: ١٧ .

(٣) المغني ١/ ١٠٢ ، الهمع ٢/ ٨٢ .

وكان يختار ما رآه ابن درستويه من أن النائب عن الفاعل في نحو قولهم: (سير بزيد) ليس الجار والمجرور، وإنما هو ضمير مستتر عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: (سير هو)، أي: السير، وتبعه تلميذه الرندي؛ لأنه لو كان المجرور هو النائب لأنث له الفعل، فقيل: (سيرت بهند وجُلست في الدار)[١].

وكان يتابع المبرد والفراء في إنكار الحال المؤكدة وأنها لا تكون إلا مبينة؛ إذ لا يخلو ذكرها من تجديد فائدة، وعلى ذلك فإن (ضاحكا) من قوله تعالى: « **فتبسم ضاحكا من قولها** »[٢] حال مبينة وليست مؤكدة[٣].

وكان يذهب مذهب الكوفيين إلى أن (إنَّ) وأخواتها لا تعمل في الخبر، وإنما هو باق على رفعه، واستدل السهيلي بأنها أضعف من الأفعال فلا يجوز أن تعمل عمل الأفعال[٤].

وتابع الكوفيين والبغداديين في أن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا إذا وصفت كما في قوله تعالى: « **يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه** »[٥]؛ لأنها إذا لم توصف لم تفد أي فائدة؛ إذ لا فائدة في قولك: (مررت بزيدٍ برجلٍ)[٦].

وكان يتابع سيبويه في أن (أنَّ) المفتوحة المشددة لا تؤول مع معموليها بمصدر كما ذهب إلى ذلك الجمهور، وإنما تؤول بالحديث، ويرى أن (أنْ) الناصبة للفعل المضارع هي التي تؤول بمصدر؛ لأنها أبدا مع الفعل المتصرف،

---

(١) الهمع ١/ ١٦٣ .

(٢) النمل: ١٩ .

(٣) السابق ١/ ٢٤٥ .

(٤) السابق ١/ ١٣٤ .

(٥) البقرة: ٢١٧ .

(٦) السابق ٢/ ١٢٧ .

ويؤيده أن خبر (أنَّ) قد يكون اسما محضا، نحو: (علمت أنَّ الليثَ الأسدُ)، وهذا لا يشعر بالمصدر[١].

وكان يرى ما رآه قطرب والكوفيون من أن التنوين إنما دخل الاسم فرقا بين المفرد والمضاف[٢].

وكان يتابع ابن درستويه في أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة معرب لا مبني على السكون كما ذهب الجمهور[٣].

وكان يرى أن (فاك وذا مال) معربان بالحركات المقدرة في الحروف، وأن (أباك وأخاك وحماك وهناك) معربة بالحروف، وتبعه في ذلك تلميذه الرندي[٤].

وكان يوافق الكوفيين في أن ألف (ذا) الذي هو اسم إشارة للمفرد المذكر زائدة، وليست أصلية[٥].

وكان يرى أن أصل (الذي): (ذو) التي بمعنى: (صاحب)، قال أبو حيان: وله تمحلات حتى صار (الذي)[٦]، وقال السيوطي: قدر تقديرات حتى صارت (الذي) في غاية التعسف والاضمحلال[٧].

---

(١) المغني ١/ ٤٠ ، الهمع ١/ ١٣٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٣١١ .

(٣) السابق ١/ ٤١٤ .

(٤) السابق ١/ ٤١٦ .

(٥) السابق ١/ ٥٠٥ .

(٦) السابق ١/ ٥٢٥ .

(٧) الهمع ١/ ٨٢ .

وأنكر دخول (ظن) وأخواتها على المبتدأ والخبر أصلا، ويرى أنها بمنزلة (أعطيت) في أنها استعملت مع مفعوليها ابتداء، قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم أرادوا أن هذه الأفعال يجوز أن لا تذكر فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر، وهذا باطل بدليل أنك تقول: (ظننت زيدا عمرا)، ولا يجوز أن تقول: (زيد عمرو) إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع (ظننت)؛ إذ القصد أنك ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبه عمرو[١].

وكان يرى أن (ما) الموصولة لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة التعظيم والإبهام، فتقع عنده على الله تعالى[٢].

وكان يذهب إلى أن الجملة التي دخلت عليها الهمزة في نحو قولهم: (سواء علي أقمت أم قعدت) في موضع المفعول، وأن (سواء) مبتدأ لا خبر له، وقد وصف أبو حيان هذا بأنه مذهب غريب[٣].

ومذهب الجمهور في نحو قولهم: (زيد خلفك أبوه) أن (أبوه) مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرفع على الابتداء، والظرف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن (زيد)، وزعم السهيلي أنه لا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية، بل على الابتداء[٤].

وكان يذهب إلى أن اسم الزمان المرفوع بعد (منذ)، و(مذ) كما في نحو قولهم: (ما رأيته منذ يومان) فاعل لفعل محذوف ، والتقدير: (منذ مضى يومان أو كان يومان)، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة، وهذا هو مذهب الكوفيين وتبعهم السهيلي وابن مضاء وابن مالك[٥].

---

(١) السابق ١/ ١٥١ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٥٤٧ .

(٣) السابق ٢/ ٤٤ .

(٤) السابق ٢/ ٥٥ .

(٥) السابق ٢/ ٢٤٣ .

وكان يرى أن الظروف المنصوبة في نحو قولهم: (ذهبت فرسخين)، و(سرت ميلين) ليس انتصابها على أنها ظروف، وإنما انتصبت انتصاب المصادر[١].

ومذهب الجمهور أن ناصب الحال في نحو قولهم: (هذا زيد قائما) هو حرف التنبيه في (هذا)، وذهب السهيلي إلى أن حرف التنبيه لا يجوز أن يعمل، كذلك لا يجوز عنده انتصاب الحال باسم الإشارة، وحينئذ يرى أن الناصب للحال فعل مقدر تدل عليه الجملة وتقديره: (انظر إليه قائما)[٢].

ومذهب الجمهور أن (لا) في نحو قولهم: (لا تضرب زيدا) هي الناهية وأنها هي الجازمة للمضارع، وذهب السهيلي إلى أنها النافية، وأن الفعل بعدها مجزوم بلام أمر مقدرة، وقد حذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ[٣]، ولا يخفى ما في هذا المذهب من تكلف.

هذه بعض آراء السهيلي التي تناقلتها عنه كتب النحو، وقد تنوعت ما بين اختيارات من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، وآراء انفرد بها لم يسبق إليها، مما يدل على أنه بغدادي النزعة والمذهب، وقد اتسمت آراؤه التي انفرد بها بالغرابة والتكلف، والميل إلى التماس العلل التي لا تفيد اللغة في شيء.

ابن أبي العافية

هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي الغرناطي أبو بكر الكُتُنْدي، الالبيري الأصل، ولد سنة خمسمائة وست وخمسين للهجرة، كان شيخا فقيها جليلا أديبا بارع الأدب، عارفا بالعربية واللغة، ذاكرا لها، كاتبا مجيدا، شاعرا مكثرا، مطبوعا منطويا على جملة

---

(١) السابق ٢/ ٢٥٠ .

(٢) السابق ٢/ ٣٥١ .

(٣) السابق ٢/ ٥٤٣ .

محاسن، مع أخلاق سوية، أصله من كُتُنْدة بمرسية، وانتقل إلى غرناطة وسكن بها، وبمالقة وأخذ من أهلها واعتنوا به لعلمه وأدبه وفضله.

لقي ابن خفاجة الشاعر، وسمع على أبي بكر بن العربي، وأبي الوليد بن الدباغ، وأبي بكر بن مسعود الخشني، وروى عنه ابنا حوط الله، وله شعر مدون، ومن شعره:

لأمرٍ ما بكيت وهاج شوقي ... وقد سجعتْ على الأيك الحمامُ
لأن بياضها كبياض شيبي ... فمعنى شجوِها قَرُبَ الحِمامُ

ومات بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة[1].

ولم تذكر له المراجع مؤلفات في النحو واللغة على الرغم من ورود آراء له في كتب النحو.

مذهبه وآراؤه.

وقد ترددت في كتب النحو آراء كثيرة لابن أبي العافية، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه في مصنفاته، وهو لم يختلف عن منهج السابقين من المغاربة حيث نجده يختار من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين ما يروق له، وقد يأتي بآراء اجتهادية لم يسبق إليها.

ومن آرائه ما وافق فيه الزجاج من جواز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة كما في نحو: (ولهمَ اموال)، وتبعهما إبراهيم النقاش، وذكر أنها لغة قريش وكنانة[2].

وكان يرى متابعا للأعلم الشنتمري أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي الحركات التي كانت لها قبل أن تضاف، وتثبت الواو في

(١)الوافي بالوفيات للصفدي ٣/ ١٩٢ ، وبغية الوعاة ١/ ١٥٤ .

(٢)ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٠ .

الرفع لأجل الضمة، وانقلبت الواو ياء من أجل الكسرة، وانقلبت ألفا من أجل الفتحة[١].

وكان يرى أن (ذا) الذي هو اسم إشارة للمفرد المذكر محذوف العين، وهذه الألف هي اللام، ووزنه في الأصل (فَعَل) بتحريك العين[٢]، وذهب متابعا لسيبويه وتبعهما ابن خروف إلى أن الظرف في نحو قولهم: (بكر أمامك)، و(بكر في الدار) منصوب بنفس المبتدأ، ونسبه ابن خروف إلى متقدمي أهل البصرة[٣].

وذهب إلى أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، فالذي يصح أن يقدر جوابا لمن يسأل عنه هو الخبر، فإذا قلت: (زيد القائم)، فإن جعلته جوابا لمن قال: (من زيد؟) فالخبر (القائم)، وإن جعلته جوابا لمن قال: مَنْ القائم؟ فالخبر (زيد) على ذلك القصد[٤].

وذهب متابعا لأبي علي الفارسي إلى أن اللام الداخلة على ما بعد (إنْ) المكسورة المخففة المهملة في نحو قولهم: (إنْ زيدٌ لمنطلق) ليست لام الابتداء، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية، وتبعهما أبو علي الشلوبين وابن أبي الربيع[٥].

وذهب متابعا للسهيلي إلى أن حرف التنبيه في نحو قولهم: (هذا زيد قائما) لا يجوز أن يعمل في الحال، وأجاز أن يكون العامل فيها اسم الإشارة موافقا للجمهور[٦].

---

(١) السابق ١/ ٤١٦ .

(٢) السابق ١/ ٥٠٥ .

(٣) السابق ٢/ ٥٤ .

(٤) السابق ٢/ ٩٠ .

(٥) السابق ٢/ ١٤٩ .

(٦) السابق ٢/ ٣٥١ .

وذهب متابعا لأبي علي إلى أن (أنْ) قد تكون مخففة من (إنَّ) المكسورة الهمزة، نحو ما روي في الحديث: « قد علما أنْ كنت لمؤمنا »، فعندهما أن (أنْ) لا تكون في الحديث الشريف إلا مفتوحة ولا تلزم اللام[١].

وذهب إلى أن هناك فرقا بين الرفع والنصب في (كله) من قول الشاعر:

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدعي ... عليَّ ذنبا كله لم أصنعِ[٢]

فالرفع على الابتداء، وحينئذ تدل (كل) على العموم، والنصب على المفعولية، وحينئذ لا تدل (كل) على العموم.

وذهب متابعا للمبرد والسيرافي وابن جني والرماني في أحد قوليه وابن الباذش إلى أن المسند إلى المبدل منه بدل اشتمال في نحو قولهم: (سُرِق زيدٌ ثوبُه)، و(أعجبني زيدٌ علمُه) مسند إلى البدل، فيكون إسناده إلى الأول مجازا وإلى الثاني حقيقة؛ إذ المسروق في الحقيقة هو الثوب لا زيد، والمعجِب هو العلم لا زيد[٣].

وذهب إلى أن الضمير (هما) إن كان للغائبتين أنث بعده الفعل فيقال: (هما تخرجان)، وقد صحح ذلك أبو حيان لمطابقة الفعل لظاهر الضمير[٤].

وإذا كان الفعل متعديا إلى واحد وذكرت بعده جملة الاستفهام نحو قولهم: (عَرَفْتُ زيدًا مَنْ هو) فإنه يرى موافقا لأبي علي الفارسي فيما حكاه عنه ابن جني أن جملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل معنى ما يتعدى إلى اثنين[٥].

---

(١) السابق ٢/ ٤٢٥ .

(٢) السابق ٢/ ٦١٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٤ .

(٤) السابق ٣/ ٤ .

(٥) السابق ٣/ ٧٥ .

ومذهب الجمهور أن اسم الفاعل المجرد من (أل) لا يعمل ماضيا، وحينئذ تلزم الإضافة، وإذا كان اسم الفاعل مما يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة أضيف إلى الأول نحو: (هذا معطي زيدٍ درهما)، وعليه يكون المفعول الثاني منصوبا بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل، أي: (هذا معطي زيدٍ أعطاه درهما)، وذهب ابن أبي العافية متابعا للسيرافي والأعلم إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه، وإن كان بمعنى المضي[1].

وهكذا فإن آراء ابن أبي العافية تدل على أنه بغدادي المذهب لأنه كثيرا ما يختار من آراء السابقين ما يراه راجحا، وقد انفرد بآراء لم يسبق إليها، مما يدل على اجتهاده واستقلال شخصيته.

الشاطبي المقرىء.

هو: القاسم بن فِيُّرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرَّعيني الشاطبي المقرىء الضرير، وفيرة اسم أعجمي بمعنى: حديد، ولد بشاطبة في الأندلس سنة خمسمائة وثمان وثلاثين للهجرة، وقرأ فيها على مشايخ زمانه، ثم انتقل إلى بلنسية ودرس بها، كان إماما فاضلا في النحو والقراءات والتفسير والحديث، علامة نبيلا، محققا ذكيا واسع المحفوظ، بارعا في القراءات، أستاذا في العربية، حافظا للحديث، شافعيا صالحا صدوقا، وكانت تظهر عليه كرامات الصالحين، ومن كراماته سماع الأذان وقت الزوال بجامع مصر من غير مؤذن، ولا يسمع ذلك إلا الصالحون، ومن كراماته أيضا أنه كان يعذل أصحابه على أشياء لم يطلعوه عليها.

وقد أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره، وسمع من السلفي وأخذ عنه السخاوي، وكان يجلس إليه من لا يعرفه فلا يشك أنه يبصر؛ لأنه لذكائه لا يظهر منه ما يظهر من الأعمى في حركاته.

---

(١) السابق ٣/ ١٨٤.

وقد صنف: القصيدة المشهورة في القراءات السبع المعروفة بالشاطبية، وهي المسماة: (حرز الأماني ووجه التهاني)، وقد حظيت بشروح كثيرة قديما وحديثا، كما نظم (الراشية في الرسم)، وقد عم النفع بهما، وسارت بهما الركبان، وكان لا ينطق إلا لضرورة، ولا يقرأ إلا على طهارة، وكان إذا اعتل العلة الشديدة لا يشتكي ولا يتأوه.

توفي الشاطبي بمصر سنة خمسمائة وتسعين للهجرة، ومن شعره:

قُـــلْ للأميـــر نـــصيحةً لا تـــركنن إلـــى فقيـــهِ
إن الفقيـــــه إذا أتـــــى أبـــوابكم لا خيـــر فيـــهِ[1]

ولم تذكر له المراجع مصنفات في النحو، كما أنها لم تنقل عنه آراء في هذا العلم، ويبدو أن نشاطه النحوي كان مقصورا على توجيه القراءات.

ابن مضاء

هو: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس وأبو جعفر الجياني القرطبي، قال ابن الزبير: أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء.

ولد بقرطبة سنة خمسمائة وثلاث عشرة للهجرة، وكان مقرئا مجودا محدثا مكثرا قديم السماع واسع الرواية عارفا بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة ثاقب الذهن متوقد الذكاء بارعا كاتبا.

أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه تفهما، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى، وكان له تقدم في علم العربية واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها.

---

(١) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠ ، والأعلام ٥/ ١٨٠ ، والوسيط ص١٥٦ .

وروى عن عبد الحق بن عطية، والقاضي عياض وخلائق، وروى عنه ابنا حوط الله، وأبو الحسن الغافقي، وقد ولي قضاء فاس وغيرها، فأحسن السيرة، وعدل فعظم قدره، وصار رحلة في الرواية، وعمدة في الدراية.

وله في النحو مصنفات، منها: (المشرق في النحو)، و(الرد على النحاة)، و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان)، وقد خطأه ابن خروف في هذا الكتاب، وناقضه بكتاب سماه: (تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو)، ولما بلغ ابن مضاء اغتاظ فقال: « نحن لا نبالي بالأكباش النطاحة وتعارضنا الخرفان »، وتوفي بإشبيلية سنة خمسمائة واثنتين وتسعين للهجرة[١].

مذهبه النحوي

كان ابن مضاء يمثل منعطفا مهما في تاريخ النحو العربي، حيث أحدث ثورة عارمة على نحاة المشرق، وعلى من سبقوه من نحاة المغرب ممن ساروا على نهج نحاة المشرق، وترجع ثورته هذه إلى تأثره بالمذهب الظاهري في الفقه، ويوضح د/شوقي ضيف سبب اعتناق ابن مضاء للمذهب الظاهري بأنه كان ينزع إلى دعوة الموحدين، وآية ذلك أنهم أسندوا إليه منصب القضاء في بعض بلدانهم في فاس وبجاية، ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضي الجماعة في الدولة كلها[٢].

وكان يوسف متعصبا للظاهرية، وما من شك في أن ابن مضاء كان يشارك مولاه في هذا التعصب، وما نرتاب في أنه كان بحكم منصبه ساعده الأيمن في حركة حرق كتب المذاهب الأربعة[٣].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٣٢٣ ، وبغية الملتمس للضبي ص١٩٢ ، والوسيط ص١٥٦ .

(٢) الرد على النحاة ص١٩

(٣) السابق ص١٩ .

والذي تضمن هذه الثورة على النحاة كتابه: (الرد على النحاة)، أما كتاباه الآخران – وهما: (المشرق في النحو)، و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) – فلم يصلا إلينا، وإن كان أبو حيان قد نقل إلينا بعض النقول من (المشرق في النحو) في كتابه: (ارتشاف الضرب)، وقد قام الدكتور/ شوقي ضيف بتحقيق ودراسة (الرد على النحاة) مبرزا في مقدمة التحقيق آراءه التي ثار بها على ما أرساه نحاة المشرق من نظريات وأقيسة، وتتمثل آراء ابن مضاء في إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس، وإلغاء التمارين غير العملية[1].

وهكذا يكون ابن مضاء قد هدم أهم النظريات التي أسس عليها نحاة المشرق قواعد النحو العربي، ومن أهمها: نظرية العامل وما تستلزمه من الحذف والتقدير، والعلل المنطقية، والفروض غير العملية، غير أن ثورة ابن مضاء هذه لم تلق صدى سريعا فيمن جاءوا بعده من نحاة الأندلس ومصر وغيرهم، ولم تؤتِ هذه الثورة أكلها إلا في العصر الحديث حيث اعتنق كثير من المحدثين هذه المباديء واتخذوها وسيلة إلى تجديد النحو العربي، ومن هؤلاء الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، والدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ تمام حسان، والدكتور/ شوقي ضيف، وغيرهم.

الجُزُولي

هو: عيسى بن عبد العزيز بن يلَلْبَخْت بن عيسى بن يومارِيلي البربري المراكشي اليَزْدَكْتنيّ أبو موسى الجُزُوليّ.

و(يَلَلْبَخْت) اسم بربري معناه: ذو الحظ، و(جُزُولة) بطن من البربر، وقد يقال: كُزولة – بالكاف، وهو رجل فاضل كامل دين خير، نشأ بمراكش، ثم رحل إلى المشرق وحج، ثم عاد إلى مصر، وقرأ بها مذهب مالك في الفقه، والأصول على الفقيه أبي منصور ظافر المالكي الأصولي، وقرأ النحو على

(١) راجع مقدمة الرد على النحاة ص٢٤ ، وما بعدها.

الشيخ أبي محمد عبد الله بن بري النحوي المصري، إمام وقته، ولما قرأ عليه كتاب (الجمل) للزجاجي سأله عن مسائل على أبواب الكتاب، فأجابه عنها، وجرى بحث فيها بين الطلبة أنتج قولة علقها الجزولي مفردة فجاءت كالمقدمة، فيها كلام غامض، وعقود لطيفة، وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة، ولما عاد إلى المغرب نقلها الناس عنه، واستفادوها منه، ولما كانت هذه من نتائج خواطر الجماعة عند البحث في مجلس الشيخ/ أبي محمد بن بري، ومن كلام ابن بري لم يسغ له أن يقول: هي من كلامي وتصنيفي، وإنما هي منسوبة إليه؛ لأنها من استفادته ومساجلته، وكونه أثبتها دون الجماعة.

وقد عني الناس بشرح هذه المقدمة، فممن شرحها: أبو القاسم بن الموفق النحوي اللوْرقي الأندلسي، وأبو علي عمر السَّلوبنيني، نزيل إشبيلية ونحويها، وشرحها نحوي من المغرب شرحا لم يأت فيه بطائل، وشرحها ابن مالك، وجمع في شرحه بعض أقوال هؤلاء الذين سبقوه إلى شرحها وأحسن في الإيجاز، وقد وصف أحدهم المقدمة الجزولية نظما، فقال:

مقدمةٌ في النحو ذاتُ نتيجة ... تناهتْ فأغنتْ عن مقدمة أخرى
حبانا بها بحرٌ من العلم زاخرٌ ... ولا عجبٌ للبحر أن يقذف الدُّرَّا

وله مصنفات أخرى في النحو منها: شرحه لأصول ابن السراج.

ثم عاد الجزولي من مصر إلى المغرب، ثم نزل الأندلس، وتصدر للإقراء في مدنها، تتلمذ عليه الشلوبين وابن معط، وظل يفيد الناس في الأندلس والمغرب حتى توفي في (آزِمور) من أعمال مراكش سنة ستمائة وسبعٍ للهجرة، وقيل: ستمائة وخمس[1].

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨ ، وما بعدها، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، والوسيط ص١٥٩ .

مذهبه وآراؤه

والجزولي كغيره من نحاة الأندلس يتبع المنهج البغدادي في الوقوف على نحو البصرة ونحو الكوفة والاختيار من آراء هؤلاء وهؤلاء، غير أنه لم يقف عند آراء البصريين والكوفيين فقط، بل وقف أيضا على آراء البغداديين ومن سبقوه من المغاربة، حتى أثمر ذلك كله آراء له تناقلتها عنه كتب النحو، منها ما هو اختيارات من آراء السابقين، ومنها ما انفرد به.

ومن آرائه أن كاف التشبيه الواقعة مع مجرورها صلة للموصول يجوز فيها الاسمية والحرفية، إلا أن الحرفية فيها أحسن وأجود كما في قول الشاعر:

مـا يُرْتَجَـى ومـا يخـاف جمعـا فهـو الـذي كالغيـث والليـث معـا

وكان سيبويه يرى أنَّ كاف التشبيه لا تكون إلا حرفا ولا تكون اسما إلا في الضرورة[1].

ويرى الجزولي أن (أل) في نحو: (الحارث)، و(العباس) للعهد، ولكن عرضت لها الغلبة ولمح الصفة، وقد تعقبه المرادي، حيث قال: « وقول أبي موسى: ويعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة – فيه نظر؛ لأن (أل) في (الحارث) و(العباس) ونحوهما لم تكن عهدية فعرض لها اللمح، فإن قلت: بل هي التي للعهد دخلت على هذه الأوصاف قبل العلمية ثم أقرت بعد العلمية لتفيد هذا المعنى كما فعل في التي للغلبة ، قلت: هذا فاسد، لأن التي للمح الصفة إنما زيدت، بعد العلمية، ولذلك يجوز حذفها »[2].

وكان الجزولي يتبع البصريين في أن المضارع لاينصب بعد الفاء في جواب الترجي، ولذا فإن من قرأ بنصب (فأطلعَ) – وهو عاصم – في قوله

(١) الجنى الداني ص٨١ .

(٢) الجنى الداني ص١٩٦ .

تعالى: « لعلِّي أبلغُ الأسبابَ أسباب السموات فأطلعَ إلى إله موسى »[١] قد أشرب (لعل) معنى التمني[٢].

وكان يرى أن الأصل في كل حرف اختص بالاسم أن يعمل فيه الجر، وقد خرجت عن هذا الأصل (إنَّ) وأخواتها، فعملت النصب والرفع لشبهها بالفعل، وقد جروا بـ (لعل) تنبيها إلى الأصل[٣].

وكان يوافق أهل المدينة في جواز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين قريبتين من المعرفة، نحو قولهم: (ما رأيت أحدا هو خيرا منك)[٤].

وزعم أبو موسى الجزولي أن الياء في (الذي) تجري بوجوه الإعراب مشددة، في حين أنها في اللغة الفصحى ملازمة للسكون[٥].

وألحق الجزولي متبعا الزمخشري بـ (كان) وأخواتها (غدا) و(راح) بمعنى (صار)[٦].

وذهب الجزولي مع قوم إلى عدم جواز نيابة المفعول الثاني في باب (ظن) وأخواتها عن الفاعل[٧].

وذهب الجزولي إلى وجوب تقديم الفاعل على المفعول به إذا كان المفعول به محصورا والفاعل اسما ظاهرا وكان الحصر بأداة النفي و(إلا) في

---

(١) غافر: ٣٦ ، ٣٧ .

(٢)السابق ص٥٨١ .

(٣)السابق ص٥٨٣ .

(٤)ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٣ .

(٥)السابق ١/ ٥٢٥ .

(٦)السابق ٢/ ٧٣ .

(٧)السابق ٢/ ١٨٧ .

نحو قولهم: (ما ضرب زيدٌ إلا عمرا)، مخالفا بذلك البصريين والفراء والكسائي وابن الأنباري، حيث ذهبوا إلى جواز تقديم المفعول به، وتأخير الفاعل، فيقولون: (ما ضرب إلا عمرا زيدٌ)[١].

وذهب الجزولي إلى عدم جواز جر المفعول له إذا كان نكرة، فلا يجوز (قمت لإعظامٍ لك)، وقد عقب أبو علي الشلوبين على ذلك بقوله: « هو جائزٌ ولا أعرف للجزولي سلفا في ذلك »[٢].

وأجاز الجمهور وقوع الجملة الفعلية المصدرة بماض حالا دن تقدير الواو و(قد) لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب، وذهب الجزولي متبعا الفراء والمبرد وأبا علي الفارسي إلى تقدير (قد)[٣].

وكان الجزولي يذهب مع قوم إلى أن (لم) تدخل على ماضي اللفظ فتصرفه إلى لفظ المبهم، أي المضارع دون معناه، خلافا لسيبويه والمبرد وأكثر المتأخرين، حيث ذهبوا إلى أنها تدخل على لفظ المضارع فتصرف معناه إلى المضي، واحتج الجزولي ومن معه بأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ[٤].

وهكذا فإن آراء الجزولي متنوعة ولا تدل على تعصبه لمذهب من المذاهب، بل تدل على حريته في الاختيار والترجيح.

---

(١)السابق ٢/ ٢٠٠ .

(٢)السابق ٢/ ٢٢٣ .

(٣)السابق ٢/ ٣٧٠ .

(٤)الجنى الداني ٢٦٧

ابن خروف

هو: علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي، ولد في إشبيلية، وكان محققا مدققا ماهرا مشاركا في الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَبّ – بكسر الخاء وفتح الدال وتشديد الياء - وهو الرجل الطويل - واشتهر بمناظراته مع السهيلي، وكان في خلقه زعَارّة – بتشديد الراء، وهي شراسة الخلق ولا فعل له، لم يتزوج قط، وكان يسكن الخانات، ورحل إلى المغرب، وطاف في البلدان العربية، وأقام في حلب مدة، واختل في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عريانا، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وكتاب في الفرائض.

وتجدر الإشارة إلى أن عليّ بن محمد بن علي المعروف بابن خروف الأندلسي المشهور هو غير علي بن محمد بن يوسف المعروف أيضا بابن خروف الشاعر الأندلسي المشهور، فالأول من إشبيلية، والثاني من قرطبة، وابن خروف الشاعر هو الذي أرسل قصيدة إلى بهاء الدين المعروف بابن شداد في حلب يستجديه فروَ خروف، وتوفي مترديا ليلا في جُبٍّ بحلب في سنة ستمائة وأربع للهجرة، في حين توفي ابن خروف النحوي سنة ستمائة وتسع للهجرة، وقيل: ستمائة وخمس، وقيل: ستمائة وعشر، وقال ياقوت: سنة ستمائة وست[1].

مذهبه وآراؤه

لم يخرج ابن خروف عن سنن سابقيه من المغاربة والأندلسيين من دراسة النحو البصري والنحو الكوفي والنحو البغدادي، واختيار ما يروق له من هذه المذاهب، فضلا عما ينفرد به من آراء.

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٣٣٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٣ ، والوسيط ص١٦٠ .

ومن آرائه أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج، والرياشي، واختاره ابن طاهر، ونسب إلى المبرد، قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه[١].

ومن آرائه أيضا أنه وافق البصريين في وجوب كسر همزة (إنَّ) الواقعة جوابا للقسم دون لام بعدها، نحو: (والله إنَّ زيدا قائم)، وأجاز الكوفيون فتحها، وقد عقب ابن خروف على مذهب الكوفيين بقوله: « لم يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجه له »[٢].

ولا خلاف بين النحاة في أن موضع المصدر المؤول من (ما) المصدرية و(خلا) في نحو قولهم: (حضر القوم ما خلا زيدا) النصب، ولكنهم اختلفوا في وجه النصب، فقيل: إنه مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح، وهذا قول السيرافي، وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب (غير) في قولك: (قام القوم غيرَ زيد)[٣].

وذهب موافقًا للأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر إلى أنه لا يلزم وصف مجرور (ربَّ) وهو ظاهر مذهب سيبويه، خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين، ونسب إلى البصريين حيث ذهبوا إلى وجوب وصف مجرورها بمفرد أو جملة، نحو: (رب رجلٍ صالح)، و(رب رجل لقيته)[٤].

ووافق الكوفيين على جواز إضافة الاسم إلى صفته دون دعوى تقدير حذف مضاف إليه كما في نحو: (صلاة الأولى)، و(دار الآخرة)، خلافا للبصريين، فإنهم لم يجيزوا ذلك، وقدروا فيما سمع مضافا إليه محذوفا، أي: (صلاة الساعة الأولى)، و(دار الحياة الآخرة)[٥].

---

(١) انظر الجنى الداني ص٣٧٤ .

(٢) الجنى الداني ص٤١٣ .

(٣) السابق ص٤٣٨ .

(٤) الجنى الداني ص٤٥٠ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٦ .

ويرى أن المصدر المنصوب إن كان غير جار على فعله في الجملة كما في قوله تعالى: « **والله أنبتكم من الأرض نباتا** »[١] نصب بفعل مضمر جار عليه، والتقدير: (والله أنبتكم من الأرض نبت نباتا)، وهو مذهب المبرد، خلافا للمازني فإنه ذهب إلى أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر[٢].

وهكذا فإننا نجد ابن خروف تارة يتابع البصريين، وتارة يتابع الكوفيين، وتارة يتابع البغداديين، وتارة يستقل برأيه، مما يدل على أنه ليس متعصبا لمذهب من المذاهب السابقة عليه، بل يرجح ما يراه راجحا.

ابن معط

هو: يحي بن معط بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي، نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة من قبائل المغرب، ولد بالمغرب سنة خمسمائة وأربع وستين للهجرة.

كان إماما مبرزا في العربية، شاعرا محسنا، قرأ على الجزولي، وسمع من ابن عساكر، وقد رحل إلى دمشق واستوطنها، وأقرأ النحو فيها مدة، انتفع منه الخلق في خلالها دراسة، ونفعهم تصنيفا، ولما صار إماما مبرزا في النحو وشاعرا جيدا رغبَّه الملك الكامل الأيوبي في الانتقال إلى مصر، فرحل إلى القاهرة واستقر بها وتصدر يعلم الطلاب بالجامع العتيق - يعني: جامع عمرو بن العاص - النحو والأدب بأجر جزيل.

من مصنفاته: الألفية في النحو، وقد عرفت باسم (ألفية ابن معط)، وإليها أشار ابن مالك في مستهل ألفيته، وله أيضا شرح جمل الزجاجي، وشرح أبيات سيبويه، ومنظومة في القراءات السبع، وكتاب العقود والقوانين في النحو، وكتاب الفصول الخمسون في النحو أيضا، وحواش على أصول ابن السراج،

---

(١) نوح: ١٧ .

(٢) السابق ٢/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

وقد نظم كتاب الجمهرة لابن دريد في اللغة، ونظم كذلك كتاب الصحاح للجوهري في اللغة ولم يكمله، ونظم كتابا في العروض، وله كتاب في المثلث، ومن شعره:

قالوا تلقَّبَ زين الدين فهو له ... نعت جميلٍ به قد زين الأَمَنَا
فقلتُ لا تعذلوه إن ذا لقب ... وقفٌ على كل بخسٍ والدليل أنا

توفي في القاهرة سنة ستمائة وثمان وعشرين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

لم يخرج ابن معط عن سنن أسلافه المغاربة من التوفيق بين المذاهب النحوية السابقة واختيار ما يراه راجحا منها دون تعصب لمذهب من المذاهب، وقد يأتي بآراء يخالف بها من سبقوه، ومن آرائه أنه كان يمنع تقديم خبر (دام) على اسمها، فلا يجوز أن يقال: (لا أصاحبك ما دام قائمًا زيدٌ)، وقد عقب ابن عقيل على هذا الرأي بقوله: « والصواب جوازه »، مستشهدا بقول الشاعر:

لا طيبَ للعيشِ ما دامت منُغَّصَةً ... لذاتُه بادِّكار الموتِ والهرمِ[2]

وكان يوافق الكوفيين والأخفش والمبرد وابن الدهان في أن تمييز (كذا) لا يكون مفردا منصوبا دائما، كما ذهب إلى ذلك البصريون، ولكنه يكون بحسب ما يراد من (كذا)، فإن أريد بها العدد من الثلاثة إلى العشرة المفردة كان تمييزها جمعا مجرورا بالإضافة، فيقال: (عندي كذا جوارٍ)، وإن أريد بها عدد مركب كان تمييزها مفردا منصوبا، كذلك إن أريد بها العقد وإن أريد بها المائة أو الألف كان تمييزها مفردا مجرورا بالإضافة[3].

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦١ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٤ .

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٠ .

والجمهور على الخيار بين نيابة المصدر وظرف المكان وظرف الزمان والمجرور عن الفاعل إذا لم يوجد في الكلام مفعول به، وقد اختار ابن معط متابعا للأخفش نيابة المجرور عند اجتماع هذه الأمور[1].

وهذه الآراء على قلتها تعكس حرية ابن معط النحوية وعدم تعصبه لأي من المذاهب السابقة، بل يرجح منها ما يروق له، وقد ينفرد بما لم يسبق إليه.

أبو علي الشَّلَوبين

هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين – بفتح الشين المشددة واللام وسكون الواو وكسر الباء – وربما زادوا ياء النسب، ومعناه بلغة الأندلس: (الأبيض الأشقر)، ولد سنة خمسمائة واثنتين وستين للهجرة.

كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وقد وصفوه بأنه آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، وقد أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية، وكان ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعا في التعليم ناصحا، وقد لزم أبا بكر محمد بن خلف بن صافٍ حتى أحكم الفن، كما أخذ عن ابن ملكون وغيره، كما تتلمذ على السهيلي والجزولي، وروى عن ابن بشكوال، وأجاز له السلَفي وغيره، وأخذ عنه ابن أبي الأحوص وابن فَرْتون وجماعة.

أقرأ النحو ستين سنة، وعلا صِيتُه، واشتهر ذكره، وبرع من طلبته جِلَّة، وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقته إلا قرأ عليه، واستند ولو بواسطة إليه.

ومن مصنفاته: تعليق على كتاب سيبويه، وشرحان على الجزولية، وله كتاب في النحو سماه: (التوطئة).

توفي في العشر الأخير من صفر سنة ستمائة وخمس وأربعين للهجرة[1].

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٤ .

مذهبه وآراؤه

لم يخرج أبو علي الشلوبين عن سنن أسلافه، حيث نراه تارة يقف مع سيبويه والبصريين، وتارة يؤيد غيرهم من المغاربة أو المشارقة، وأحيانا يأتي بآراء ينفرد بها عن سابقيه، فهو يتابع سيبويه والجمهور في أن النكرة أصل والمعرفة فرع خلافا للكوفيين وابن الطراوة حيث ذهبوا إلى أن المعرفة أصل والنكرة فرع، واحتجوا بأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وقد احتج الشلوبين لرأي سيبويه بأنه لم يثبت هنا إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء، فإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف؛ لأن الأجناس هي الأُوَل ثم الأنواع[٢].

وكان يوافق الرماني وابن الشجري وتابعه ابن مالك في أن الخبر بعد (لولا) إذا دل على كون مطلق وجب حذفه، وإذا دل على كون خاص بحيث لو حذف لم يعلم وجب ذكره، كما جاء في الأثر: (لولا قومُكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمتُ الكعبة)، ويجوز الأمران إنْ علم[٣].

واشترط الجمهور لعمل (ما) الحجازية بقاء النفي، فإن انتقض نفيها بـ (لا) بطل عملها نحو قوله تعالى: « وَمَا محمَّدٌ إلا رسولٌ »[٤].

وذهب الشلوبين موافقا ليونس إلى جواز النصب مطلقا، واحتجا بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا[٥]

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ ، والمدارس النحوية ص٣٠٢ .

(٢)الهمع ١/ ٥٥ .

(٣)مغني اللبيب ١/ ٢٧٣ .

(٤) آل عمران: ١٤٤ .

(٥)الهمع ١/ ١٢٣ .

وكان يوافق الأعلم الشنتمري في أن (إياها) من قولهم: (فإذا هو إياها) مفعول مطلق والأصل: (فإذا هو يلسع لسعتها)، ثم حذف الفعل، كما تقول: (ما زيدٌ إلا شربَ الإبل) ثم حذف المضاف فانفصل الضمير منصوبا[١].

وكان يختار رأي ابن خروف في أن موضع (ما خلا) في باب الاستثناء النصب على الاستثناء، لا على الحال كما ذهب السيرافي، وقد غلط ابن هشام ابن خروف والشلوبين؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره[٢].

وكانت له آراء انفرد بها، منها أن (إذ) التي هي للمفاجأة في نحو قول الشاعر:

واستقدرِ اللهَ خيرًا وارضينَّ به فبينما العسرُ إذ درات مياسيرُ

ظرف أضيف إلى الجملة بعده، فلا يعمل فيه الفعل ولا في (بينا) أو (بينما)؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عامل (بينا) أو (بينما) محذوف دل عليه الكلام، و(إذ) بدل منهما[٣].

ونقل السيوطي عن الشلوبين قولا آخر، وهو أن (إذ) هنا حرف للمفاجأة[٤].

وذهب إلى أن (عيونا) في قوله تعالى: « وفجرنا الأرضَ عيونًا »[٥] ليس تمييزا محولا عن المفعول به كما ذهب ابن عصفور وابن مالك والمتأخرون،

---

(١)المغني ١/ ٩٢ .

(٢)السابق ٢/ ٦٩٢ .

(٣)السابق ١/ ٨٣ ، والهمع ١/ ٢٠٥ .

(٤) الهمع ١/ ٢٠٥ .

(٥) القمر: ١٢ .

وإنما هو حال مقدرة؛ لأن التمييز المنقول عن المفعول به لم يثبت، فينبغي أن لا يقال به[١].

وذهب إلى أن (لو) لا تفيد الامتناع بوجه، فلا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت (إنْ) على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع أو ثبوت، وتابعه ابن هشام الخضراوي[٢].

وذهب إلى أن مثل (ميل)، و(فرسخ) ليست من الظروف المبهمة؛ لأن المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة له، وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة[٣].

وذهب إلى أن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب خلافا للجمهور فهي بحسب ما تفسره، فهي في نحو قولهم: (زيدًا ضربته) لا محل لها، وفي نحو قوله تعالى: « إنَّا كل شيءٍ خلقناه بقدَرٍ »[٤] في محل رفع، وحينئذ تعرب عطف بيان أو بدلا، وقد اختار السيوطي ما ذهب إليه الشلوبين[٥].

وذهب إلى أن الأصل في (ليس)، و(ما) لنفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه، فقد تفيدان النفي في المستقبل كما في قوله تعالى: «

---

(١) الهمع ١/ ٢٥١ .

(٢) المغني ١/ ٢٥٦ ، والهمع ١/ ٦٥ .

(٣) الهمع ١/ ١٩٩ .

(٤) القمر: ٤٩ .

(٥) المغني ٢/ ٤٠٢ ، والهمع ١/ ٢٤٨ .

ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفًا عنهم »[١]، وقوله تعالى: « وما هم بخارجين من النار »[٢].

وهكذا فإن الشلوبين لم يتعصب لمذهب من المذاهب السابقة، بل كان يختار منها ما يراه راجحا، وقد ينفرد بآراء لم يسبق إليها.

ابن هشام الخضراوي

هو: محمد بن يحي بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بابن البزذعي، ولد سنة خمسمائة وخمس وسبعين للهجرة، كان رأسا في العربية، عاكفا على التعليم، أخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرندي، وأخذ القراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشلوبين على الرغم من أن الشلوبين مات قبله، ومن مصنفاته: (فصل المقال في أبنية الأفعال)، و(المسائل النخب)، و(الإفصاح بفوائد الإيضاح)، و(الاقتراح في تلخيص الإيضاح)، و(النقض على الممتع لابن عصفور).

ويبدو أن ابن هشام الخضراوي قد شهد مؤلف ابن عصفور هذا – وهو (الممتع في التصريف) – قبل وفاته؛ لأنه توفي قبل ابن عصفور بسبع عشرة سنة، مما يدل على أنه وضع كتابه (الممتع) في فترة مبكرة من حياته، ولابن هشام الخضراوي أيضا نظم ونثر وتصرف في الأدب.

وتوفي بتونس ليلة الأحد رابع عشر جمادى الآخرة سنة ستمائة وست وأربعين للهجرة[٣].

---

(١) هود: ٨ .

(٢) البقرة: ١٦٧ ، وانظر : الهمع ١/ ١١٥ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٦٧ ، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٣٠٣ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦٢ .

مذهبه وآراؤه

لم يختلف ابن هشام الخضراوي في دراسته للنحو واللغة عن منهج سابقيه من نحاة الأندلس والمغرب من حيث إنه لم يتعصب لأي من المذاهب السابقة، بل كان تارة يقف مع البصريين، وتارة يقف مع الكوفيين، وتارة مع البغداديين، وتارة مع أسلافه من الأندلسيين، وتارة يأتي بآراء ينفرد بها عن سابقيه.

ومما وافق فيه سيبويه أن (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب قد تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: (والله لا أفعل إلا أن تفعل)، المعنى: (حتى أن تفعل)، وتبعه ابن مالك[١].

ومما وافق فيه الكوفيين جواز تثنية المركب المزجي وجمعه نحو: (بعلبك)، فيقال: (بعلبكان)، و(بعلبكون)، وتبعه ابن أبي الربيع[٢].

ووافق أبا علي الشلوبين على أن (لو) لا تفيد الامتناع بوجه، ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل هي لمجرد الربط، أي: ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي، كما دلت (إنْ) على التعليق في المستقبل[٣].

وذهب إلى أن (لو) التي هي للتمني كما في قولهم: (لو تأتيني فتحدثني) قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب (ليت)، وتابعه في ذلك ابن الضائع[٤].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٢٥ .

(٢) الهمع ١/ ٤٢ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٥٦ ، والهمع ٢/ ٦٥ .

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٦٧ .

وذهب إلى أن من شروط (حتى) العاطفة أن يكون معطوفها ظاهرا لا مضمرا، كما أن ذلك شرط مجرورها، وقد عقب ابن هشام الأنصاري صاحب المغني على هذا بقوله: « ولم أقف عليه لغيره »[١].

وتابع الكوفيين وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء في أن (لا سيما) تعد من أدوات الاستثناء، ووجهه أنك إذا قلت: (قام القوم لا سيما زيدٍ) فقد خالفهم (زيد) في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولية، وقد وضح الخضراوي وجهة نظرهم بقوله: « لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له، وأقرب ما يشبه به قول الشاعر:

فتى كملت خيراته غير أنه ... جَوَادٌ فما يُبْقي من المال باقيا

لأن كونه جوادا خير، لكنه زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير ».

وقد عقب السيوطي على هذا المذهب بقوله: « والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء؛ لأنه مشارك لهم في القيام وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائما، ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها، وعدم صلاحية (إلا) مكانها بخلاف سائر الأدوات »[٢].

وإذا وقع بعد (لا سيما) معرفة جاز جرها بالإضافة، و(ما) زائدة، وزيادة (ما) بين المتضايفين مسموعة، ويجوز حذفها، نحو: (لا سيَّ زيدٍ) نص عليه سيبويه، وذهب ابن هشام الخضراوي إلى أن زيادتها لازمة، ولا تحذف، قال السيوطي معقبا على ذلك: « وليس كما قال »[٣].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٢٧ .

(٢) الهمع ١/ ٢٣٤ .

(٣) الهمع ١/ ٢٣٤ .

وحكى عن الكوفيين وعن كثير من البصريين أن (إلى) قد تأتي بمعنى (مع)، كما في قوله تعالى: « مَنْ أنصارِي إلى اللهِ »[١]، أي: مع الله[٢].

وهكذا فإن آراء ابن هشام الخضراوي المتنوعة التي يوافق في بعضها سيبويه والبصريين ويوافق في بعضها الكوفيين، ويوافق في بعضها بعض أسلافه الأندلسيين، وينفرد ببعضها تدل على حرية فكره النحوي وعلى سداد نظره، وعدم تعصبه لمذهب من المذاهب.

ابن الحاج

هو: أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يعرف بابن الحاج، قرأ على الشلوبين وأمثاله، وكان متحققا بالعربية، حافظا للغات، مقدما في العروض، روى عن الدباج، وبرع في لسان العرب حتى لم يبق فيه من يدانيه أو يفوقه.

ومن مصنفاته: إملاء على كتاب سيبويه، ومصنف في الإمامة، وفي علوم القوافي والعروض، ومختصر خصائص ابن جني، ومصنف في حكم السماع، ومختصر المستصفي، وحواش على مشكلاته، وعلى سر الصناعة لابن جني، وعلى الإيضاح لابن جني أيضا، وله نقود على الصحاح، وإيرادات على المقرب لابن عصفور، أي: اعتراضات عليه، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء، وهذا دليل على أنه وقف على مصنفات ابن عصفور الذي كان يعاصره.

توفي سنة ستمائة وسبع وأربعين للهجرة، وقيل: ستمائة وإحدى وخمسين[٣].

---

(١) آل عمران: ٥٢.

(٢) الجنى الداني ص٣٨٦

(٣) بغية الوعاة ١/ ٣٥٩ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦٤ .

مذهبه وآراؤه

لقد وردت عن ابن الحاج آراء كثيرة في النحو واللغة تدل على أنه يسير في فلك أسلافه المغاربة من حيث الاختيار من مذاهب السابقين وعدم التعصب لأي منها، فضلا عما كان ينفرد به من آراء، ومن ذلك إنكاره في نقده للمقرب لابن عصفور مجيء (لو) للتعليق في المستقبل، ولهذا لا يقال: (لو يقوم زيد فعمرو منطلق)، كما يقال ذلك مع (إنْ)، خلافا للجمهور حيث أجازوا تعليق (لو) في المستقبل قياسا على (إنْ)[١].

وكان يرى أن الخبر في نحو قولهم: (ضربي زيدا قائما) لا يجب حذفه كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور متابعا لبعض البصريين، وإنما يجوز ذكره فلا مانع من أن يقال: (ضربي زيدا إذا كان قائما)، أو (إذ كان قائما)، كما لا مانع أن يقال: (ضربي زيدا قائما حسن)[٢].

وكان يرى أن الرابط في جملة الخبر لا يكون اسم الإشارة إلا إذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا وكان اسم الإشارة للبعيد كما في قوله تعالى: « **والذينَ كذَّبُوا بآياتِنا واستكْبَروا عنها أولئك أصحابُ النارِ** »[٣]، فيمتنع نحو: (زيد قام هذا)، أي: (زيد قام ذاك)[٤].

وكان يرى أن الرابط في جملة الخبر في قوله تعالى: « **والذين يُتَوفَّوْن منكم ويَذَرون أزواجًا يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسهنَّ أربعةَ أشهرٍ وعشرا** »[٥] هو نون النسوة في (يتربصن)، ولكن على تقدير مضاف محذوف قبل المبتدأ، أي: (وأزواج

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٦٢ ، والجنى الداني ص٢٨٥

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤ .

(٣) الأعراف: ٤٠ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠ ، والهمع ١/ ٩٧ .

(٥) البقرة: ٢٣٤

الذين يتوفون)، خلافا للأخفش والكسائي، حيث ذهبا إلى وقوع الضمير موقع المظهر والتقدير عندهما: (يتربص أزواجهم)[١].

وأجاز الجمهور دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولا أو نكرة موصوفة أو لفظا من ألفاظ العموم مثل: (كل) مضافا إلى الموصول نحو: (الذي عند السلطان فمعظم)، (الذي في بيت السلطان فمحفوظ)، (الذي يأتيني فله درهم)، قال ابن الحاج: « ولم أجد من نص على هذا »[٢].

وكان يذهب إلى جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها إذا نفي بـ (ما) أو بغيرها، متابعا الأخفش والكسائي وابن كيسان، وقيل: هو مذهب الكوفيين غير الفراء، واختاره ابن خروف[٣].

وهكذا فإن ابن الحاج كأسلافه المغاربة يختار من المذاهب السابقة ما يراه راجحا عنده دون التقيد بأي من المذاهب.

الأندلسي

هو: القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي الإمام أبو محمد اللورقي النحوي، وسماه بعضهم (محمدا)، وكناه أبا القاسم، والأول أصح.

ولد سنة خمسمائة وخمس وسبعين للهجرة بمرسية، وتردد إلى بلنسية، وفيهما أخذ النحو، وهو إمام في العربية، وعالم بالقراءات، اشتغل في صباه بالأندلس، وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه، فصار عينا للزمان، وما من علم إلا وله فيه أوفر نصيب.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٢ .

(٢) السابق ٢/ ٦٧ .

(٣) السابق ٢/ ٨٧ .

قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك، ومحمد بن نوح الغافقي، وبدمشق على التاج الكندي، حيث قرأ عليه كتاب سيبويه، ثم ذهب إلى بغداد فجلس في حلقة أبي البقاء العكبري، ثم ذهب إلى حلب ثم إلى دمشق واستوطنها، والتف الناس حوله يستفيدون منه، كما انتفعوا بمؤلفاته الكثيرة.

وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل جيدا إلى الغاية.

ومن مصنفاته: (شرح المفصل) في أربعة مجلدات، و(شرح الجزولية)، و(شرح الشاطبية) في القراءات، وحدث عنه العماد البالسي وغيره، وتوفي بدمشق سنة ستمائة وإحدى وستين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

لم يخرج الأندلسي عن سنن أسلافه من المغاربة في الاختيار من آراء المذاهب السابقة دون تعصب لأي منها، فضلا عن الإتيان بآراء انفرد بها، فتارة يتابع سيبويه والبصريين، وتارة يتابع الكوفيين، وتارة يتابع بعض البغداديين.

ومن آرائه أنه يوافق سيبويه وأبا علي الفارسي وابن جني في أن العامل في الخبر هو المبتدأ[٢].

كما كان يرى أن جملة الشرط فيما إذا كانت أداة الشرط مبتدأ هي الخبر، لا الجواب لجواز خلوه من الضمير، دون الشرط، نحو قولهم: (من قام قمت)، وفي الدعاء: (من كان الناس ثقته ورجاءه فأنت ثقتي ورجائي)[٣].

ويرى الجمهور أن من الشبيه بالمضاف الواجب النصب في المنادى وفي اسم (لا) النافية للجنس المعطوف بعضه على بعض، نحو: (يا ثلاثةً وثلاثين)،

---

(١) معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٠ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦٥

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٢٧ .

(٣) السابق ١/ ٢٣٤ .

و(لا ثلاثةً وثلاثين عندي)، ولا فرق عندهم بين أن يكون هذا العدد علما أو غير علم، وذهب الأندلسي وابن يعيش إلى أن الشبيه بالمضاف يعني العدد المعطوف بعضه على بعض إنما يكون علما، وإلا فلا، أي إن لم يكن العدد علما، بل كان يطلق على جماعة معينة أخذ حكم المعطوف على المنادى المبني على الضم، حيث يجوز رفعه ونصبه، فيقال: يا ثلاثةُ والثلاثون، أو: والثلاثين، وإلا قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، نحو: (يا رجلا وامرأة) لغير معين[١].

وذهب إلى وجوب إلحاق ألف الندبة بالمندوب إذا كان بـ (يا) لئلا يلتبس المندوب بالمنادى المحض مثل: (يا عمرًا)، وأجاز غيره عدم إلحاقها بالمندوب سواء أكان بـ (يا) أو (وا)[٢].

وحكى عن الكوفيين أنهم ربما نونوا المندوب في الوصل، نحو: (وازيدًا يا هذا)[٣].

وأجاز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجار على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة، وهو أولى لوروده في القرآن كقوله تعالى: « **واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام** »[٤]، وذلك على قراءة حمزة – بجر (الأرحام).

ويرى أن جملة الحال إن كانت اسمية مصدرة بضمير صاحبها وجب ربطها، فيقال: (جاءني زيد وهو راكب)[٥].

---

(١) السابق ١/ ٣٥٥ .

(٢) السابق ١/ ٤١٣ .

(٣) السابق ١/ ٤٢٣ .

(٤) النساء: ١ ، وانظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٢٢ .

(٥) السابق ٢/ ٤١ .

كما أوجب ان تربط جملة الحال بالواو إن كانت فعلا مضارعا منفيا بـ (لم) سواء أكانت مع الضمير أم لا[١].

وأجاز بناء البدل المفرد النكرة من اسم (لا) النافية للجنس المبني على الفتح، نحو: (لا رجلَ صاحبَ لي)[٢].

وهكذا فإن آراء الأندلسي النحوية تكشف عن منهجه القائم على الاختيار والترجيح من آراء السابقين فضلا عن اجتهاده بآراء ينفرد بها.

ابن عصفور

هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، ولد سنة خمسمائة وسبع وتسعين للهجرة، حامل لواء العربية في زمانه بالندلس، أخذ عن الدباج والشلوبين، ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال الأندلس، وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة لا يمل من ذلك، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهل لغير ذلك.

ولم يكن عنده ورع، وكان يجلس في مجالس الشراب، ومن مؤلفاته: (الممتع في التصريف)، و(المقرب)، وشرحه لم يتم، و(شرح الجزولية)، و(مختصر المحتسب)، وله ثلاثة شروح على الجمل، وشرح الأشعار الستة.

وتوفي سنة ستمائة وثلاث وستين للهجرة، وقيل: ستمائة وتسع وستين[٣].

---

(١) السابق ٢/ ٤٤ .

(٢) حاشية الصبان ١/ ٦٠٤ .

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢١٠ ، والمدارس النحوية ص٣٠٦ ، والوسيط ص١٦٥

مذهبه وآراؤه

كان ابن عصفور مثل أسلافه المغاربة يختار من آراء السابقين ما يراه راجحا، فنراه أحيانا يتابع سيبويه والبصريين، وأحيانا يتابع بعض الكوفيين، وتارة يتابع بعض البغداديين، وتارة يتابع بعض المغاربة، فضلا عن آرائه الاجتهادية التي انفرد بها.

فنراه يتابع سيبويه في أن لام المستغاث في مثل: (يا لَزيد) متعلقة بفعل النداء المحذوف لا بـ (يا) كما ذهب إلى ذلك ابن جني، ولا زائدة كما ذهب إلى ذلك المبرد[١].

كما كان يختار رأيه في ان ما بعد (لولا) مبتدأ لا فاعل بإضمار فعل كما ذهب إلى ذلك الكسائي[٢].

وكان يذهب مذهب الأخفش في جواز كسر همزة (إنَّ) وفتحها إذا وقعت بعد (مذ)، و(منذ) كما في نحو: (ما رحلت إلى هذا البلد مذ أو منذ أنَّ الله خلقني)[٣].

واختار رأيه في جواز نصب (زيد) على الاشتغال بعد (إذا) الفجائية في مثل: (خرجت فإذا زيدًا قد كلمه عمرو)[٤].

وكان يرى رأي الزجاج في أن (إذا) الفجائية ظرف زمان[٥].

---

(١) المغني ص٢٩٠ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٨٧ .

(٣) الهمع ١/ ١٣٨ .

(٤) المغني ص٢٣٢ .

(٥) المغني ص١٢٠ .

وكان يرى رأي الجرمي والمازني في أن إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ببقاء الألف والواو رفعا، وانقلابهما ياء نصبا وجرا، وهذا مبني على أن الإعراب عنده معنوي لا لفظي، قال ابن عصفور: « وكان الأصل قبل دخول العامل: (زيدان)، و(زيدون)، و(ثلاثون) فلما دخل العامل لم يحدث شيئا، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة، فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب[١].

واختار رأي ابن السراج في أنه يجوز حذف مفعولي (ظن) دون قرينة، وكذلك أخواتها مستدلا بقوله تعالى: « أَعِنْدَه علمُ الغيبِ فهو يرى »[٢]، أي: يعلم[٣].

واختار رأي السيرافي في أن المعطوف على الاسم المنصوب في باب التحذير مثل: (رأسَك والحائط) منصوب عطفا على الأول، لا بفعل مقدر كما ذهب إلى ذلك ابنّ طاهر وابن خروف، وتبعه ابن مالك[٤].

واختار رأي الكوفيين في أن (هَبْ) من أخوات (ظن)[٥].

كما اختار رأيهم في أن الحكاية لا تجوز بعد القول فقط، بل تجوز أيضا بعد ما في معنى القول، مثل: (ناديت ودعوت)، مثل قوله تعالى: « فَدَعا رَبَّه أَنِّي مغلوبٌ فانْتَصِرْ »[٦] - على القراءة بكسر همزة (إنَّ)[٧].

---

(١) الهمع ١/ ٤٨ .

(٢) النجم: ٣٥ .

(٣) الهمع ١/ ١٥٢ .

(٤) السابق ١/ ١٦٩ .

(٥) السابق ١/ ١٤٥ .

(٦) القمر: ١٠ .

(٧) السابق ١/ ١٥٧ .

واختار رأي أبي علي الفارسي في أن الفعل لا ينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد، فلا يجوز عندهما: (نظرتُ إلى محمدٍ جالسًا قارئًا)[١].

واختار رأي ابن السِّيد في أن (ما) تقع صفة للتعظيم، مثل قوله تعالى: « **الحاقة. ما الحاقة** »[٢]، ومثل: (لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يسود).

وكان يختار رأي الأخفش في أن المقسم به بالهمزة في نحو: (آللهِ لقد كان كذا) مجرور بالهمزة؛ لأنها قامت مقام حرف القسم، لا بالحرف المحذوف كما ذهب إلى ذلك ابن مالك[٣].

واختار رأي أبي علي الفارسي في أن الكاف لا تتعلق بشيء، ونقل عن الأخفش[٤].

وذهب إلى أن الصحيح في قولهم: (يا لي) حيث وقع أن يكون مستغاثا من أجله، لا مستغاثا به[٥]؛ إذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير: (يا أدعو لي)، وهذا لا يجوز في غير باب (ظن وأخواتها).

وذهب مذهب المبرد وجماعة إلى أن (مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل في نحو قولهم: (محمد أفضلُ من علي) لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض[٦].

---

(١) السابق ١/ ٢٤٤ .

(٢) الحاقة : ١ ، ٢ ، وانظر: السابق ١/ ٩٢ .

(٣) الجنى الداني ص٣٤ .

(٤) السابق ص٨٦ .

(٥) السابق ص١٠٣ .

(٦) السابق ص٣١٢ .

وذهب مع جماعة إلى أن خبر (ما) الحجازية إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز توسطه بين (ما) والاسم مع بقاء العمل حيث يحكم على محلهما بالنصب[١].

وقد انفرد بآراء كثيرة منها: أن (أنْ) المفسرة قد تقع بعد صريح القول نحو قولهم: (قلت لهم أنْ أنصتوا) في حين يرى الجمهور أنها لا تأتي إلا بعد ما فيه معنى القول دون حروفه[٢]، كما أنها تأتي لربط الجواب بالقسم كما في نحو:

أمَـا واللهِ أنْ لـو كنـتَ حـرًا وما بـالحرِّ أنـت ولا العتيـقِ[٣]

وكان يرى اختيار المصدر نائبا عن الفاعل مع وجود الظرف أو الجار والمجرور كما في قوله تعالى: « **فإذا نُفِخَ في الصورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ** »[٤].

وذهب إلى جواز إضافة (أي) الموصولة إلى نكرة كما في نحو: (اضربْ أيَّ رجلٍ هو أفضلُ)[٥].

وكان يرى لزوم (مِنْ) مع (كأين) مثل قوله تعالى: « **وكأيِّن من نبيٍّ قاتَلَ معه رِبِّيُون** »[٦].

وكان يرى أنه لا يصح الاستثناء في العدد، فلا يقال: له عليَّ ألفٌ إلا خمسين، معتلا بأن أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له[٧].

---

(١) السابق ص٣٢٤ .

(٢) المغني ص٤٨ .

(٣) السابق ص٥٠ .

(٤) الحاقة. ١٣ ، وانظر: الهمع ١/ ١٦٣ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٤

(٦) آل عمران: ١٤٦ ، وانظر: المغني ص٢٤٦

(٧) الهمع ١/ ٢٢٨ .

وذهب إلى أن (لكنْ) في مثل: (ما قام زيد ولكنْ عمرو) هي العاطفة والواو زائدة لازمة[١].

وذهب إلى أن جملة (ما خلا) ونظائرها في الاستثناء مستأنفة، وليست حالا كما ذهب السيرافي، ولا منصوبة على الاستثناء كما ذهب ابن خروف[٢].

وذهب الجمهور إلى أن الأكثر في الماضي المتصرف إذا وقع جوابا للقسم اقترانه بـ (قد) مع اللام، وقد يستغنى عن (قد)، وذهب قوم إلى أنه لا بد في ذلك من (قد) مقدرة أو ظاهرة، وفصل ابن عصفور فقال: إن كان الفعل قريبا من زمان الحال أدخلت عليه اللام و(قد)؛ لأن (قد) تقربه من الحال، وإن كان بعيدا منه أتيت باللام وحدها[٣].

كما ذهب إلى أن النفي بـ (لا) قد يكون آكد من النفي بـ (لن)؛ لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جوابا للقسم، والمنفي بـ (لن) لا يكون جوابا له، وذلك خلافا للزمخشري الذي ذهب إلى أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي[٤].

وذهب إلى أن (لو) الشرطية لا يليها فعل مضمر إلا في الضرورة[٥].

وجوز أن يكون المحذوف في مثل: (عمرُك)، و(ايمن الله) المبتدأ لا الخبر[٦]، كما جوز الفصل بالظرف بين (إذن) ومنصوبها، مثل: (إذن غدا أكرمَك)[١].

---

(١) المغني ص٣٨٦ .

(٢) الهمع ١/ ٢٤٩ .

(٣) الجنى الداني ص١٣٥ .

(٤) الجنى الداني ص٢٧٠ .

(٥) السابق ص٢٧٨ .

(٦) المغني ص٨٠٦ .

وكان يرى أن (ماذا) في مثل: (انظر ماذا صنعت) لا يصح أن تكون مفعولا لـ (انظر) كما ذهب السيرافي وابن خروف والفارسي؛ لأن الاستفهام له الصدر، وإنما تعرب (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) اسم موصول خبر، والجملة (صنعت) صلة[٢].

وكان يرى أن (عيونا) في قوله تعالى: « **وفَجَّرْنا الأَرْضَ عُيُونًا** »[٣] تمييز لا حال[٤].

وكان يرى أن الكاف والياء المتصلتين بـ (كأن) في مثل: (كأني وكأنك بالدنيا لم تكن) زائدتان وكافتان لـ (كأن) عن العمل، والباء زائدة في المبتدأ[٥].

وذهب إلى أن (عسى) إذا كان خبرها مضارعا مقرونا بـ (أنْ) عاملة عمل (كان)، و(أنْ) والفعل في موضع الخبر، خلافا لسيبويه والمبرد حيث ذهبا إلى أن (عسى) ليست عاملة عمل (كان)، وأن المرفوع بها فاعل، وأن الفعل المضارع المقرون بـ (أنْ) بعدها في موضع نصب على المفعولية، وخلافا للكوفيين حيث ذهبوا إلى أن (أنْ) والفعل بدل اشتمال من فاعل (عسى)[٦].

وذهب إلى أن (حتى) إذا عطف بها على مجرور فالأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة[٧].

---

(١)الهمع ٢/ ٧ .

(٢)المغني ص٣٩٦ .

(٣) القمر: ١٢ .

(٤)الهمع ١/ ٢٧ .

(٥)المغني ص٢٥٤ .

(٦)الجنى الداني ص٢٦٤ .

(٧) الجنى الداني ص٥٥١ .

وهكذا فإن هذه الآراء المتنوعة تدل على أن ابن عصفور بغدادي المذهب والاتجاه؛ لأنه يختار من آراء السابقين ما يراه راجحا فضلا عن أنه يأتي بآراء جديدة ينفرد بها مما يدل على حرية الفكر النحوي عنده، وعدم تعصبه لأي من المذاهب السابقة.

ابن مالك

هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيَّاني الشافعي النحوي.

ولد سنة ستمائة للهجرة، أو ستمائة وواحدة بجيان، سمع من الشَّلَوْبين بالأندلس أياما، ثم ورد المشرق حاجا ولقي ابن الحاجب في مصر حوالي سنة ستمائة وثلاثين للهجرة، وأخذ عنه، ثم نزل حلب وسمع فيها من ابن يعيش الحلبي وابن عمرون، ثم تصدر لإقراء العربية بها مدة، ثم لإقرائها والتصنيف فيها بدمشق التي توطنها فأتى بما أعجز الأوائل لقوة حافظته، وكان إماما في القراءات وعللها، وكان أمة في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم وعلى اللغة وأشعار العرب التي يحتج بها في النحو، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان أمة أيضا في الحديث النبوي، وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته، فإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب، وهو أول من توسع في الاستشهاد بالحديث النبوي، وحقا كان يستشهد به من قبله ابن خروف والسهيلي وأبو علي الفارسي وابن جني وابن بري المصري، ولكنه هو الذي توسع في الاستشهاد به، وكان نظم الشعر عليه سهلا: رجزه وطويله وبسيطه، وغير ذلك، هذا مع ما كان عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار، والتُّؤَدَة.

وله تصانيف مشهورة أربت على ثلاثين مصنفا ما بين منظوم ومنثور، منها منظومته الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت، وشرحها المسمى الوافية،

ومنظومته الألفية المشهورة في ألف بيت، وهي المسماة بالخلاصة؛ لأنها تلخيص للكافية الشافية، وعليها شروح كثيرة، منها: شرح ابن الناظم بدر الدين، وشرح المرادي، وشرح ابن هشام الأنصاري، وشرح ابن عقيل، وشرح الأشموني، وشرح الشاطبي.

ومن تصانيفه أيضا: رسالة عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وشرحها، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه، وشرح المقدمة الجزولية، والمقدمة الأسدية التي صنفها لابنه تقي الدين الأسد، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والموصل في نظم المفصل للزمخشري، وتحفة المودود في المقصور والممدود، وإيجاز التعريف في علم التصريف، والاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.

وتوفي سنة ستمائة واثنتين وسبعين للهجرة[1].

مذهبه وآراؤه

ولابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلس، بالإضافة إلى آراء اجتهادية ينفرد بها، وهذا يدل على أنه لم يخرج عن سنن أسلافه من المغاربة من حيث منهجه القائم على الاختيار والانتخاب من آراء السابقين، وعدم تعصبه لأي من المذاهب.

فمما اختاره من مذاهب البصريين ما ذهب إليه سيبويه من أن نون الرفع مع المضارع المسند إلى واو الجماعة المتصل بياء المتكلم هي المحذوفة لا نون الوقاية خلافا للمبرد حيث ذهب إلى أن المحذوفة نون الوقاية، واختاره

(١) انظر شذرات الذهب ٥/ ٣٣٦ ، والبغية ١/ ١٣٠، والمدارس النحوية ص٣٠٩ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٦٦ ، ١٦٧ .

كثير من النحاة ومنهم السيوطي، وذلك نحو قوله تعالى: « **قُلْ أَغَيْرَ الله تأمروني أَعْبُد أيُّها الجاهلون** »[١] - على القراءة بنون واحدة خفيفة[٢].

واختار ما ذهب إليه سيبويه من أن موقع المصدر المؤول في نحو: (عسيتَ أنْ تفعلَ) نصب على إسقاط الجار، أو على تضمين الفعل (عسيت) معنى (قاربت)، والمعنى: (دنوت من أن تفعل)، أو (قاربت أن تفعل)[٣].

وذهب مذهب يونس وأبي علي الفارسي وابن كيسان إلى أن (إما) الثانية في نحو قولهم: (جاءني إما زيدٌ وإما عمرو) غير عاطفة كالأولى، وإنما العطف بالواو خلافا لأكثر النحاة فإنها هي العاطفة عندهم[٤].

كما اختار ما ذهب إليه يونس والفراء من أن (الذي) قد يكون موصولا حرفيا يؤول بمصدر كما في قوله تعالى: « **وَخُضتُم كالذي خَاضُوا** »[٥]، أي: (كخوضهم)، خلافا للجمهور، فإنه عندهم موصول اسمي، وأولوا الآية، أي: كالخوض الذي خاضوه[٦].

وكان يرى رأي المبرد أن لام الابتداء يجوز دخولها على معمول خبر (إنَّ) المتوسط بين الاسم والخبر، وإن دخلت على الخبر أيضا، وذلك إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، كما في نحو قولهم: (إن زيدا لبك لواثق)[٧].

---

(١) الزمر: ٦٤ .

(٢) الهمع ١/ ٦٥ .

(٣) المغني ١/ ٢٨ .

(٤) السابق ١/ ٥٨ .

(٥) التوبة: ٦٩ .

(٦) الهمع ١/ ٨٣ .

(٧) الهمع ١/ ١٣٩ .

واختار رأي الأخفش من جواز دخول الواو على أخبار (كان) وأخواتها إن كان الخبر جملة تشبيها لها بجملة الحال كما في قول الشاعر:

وكانوا أناسًا ينفحون فأصبحوا وأكثرُ ما يُعطونه النظرُ الشزرُ

وأنكر الجمهور ذلك وخرجوا الفعل على التمام، وجعلوا الجملة حالا[١]، كما اختار رأي الأخفش أيضا في جواز دخول الواو على خبر (ليس)، و(كان) المنفية إذا كان جملة بعد (إلا) كقول الشاعر:

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما قابلته عينُ البصير اعتبارُ

وتأول ذلك الجمهور أيضا على حذف الخبر ضرورة، أو على زيادة الواو[٢].

وذهب متابعا الأخفش إلى أن (مِنْ) الجارة تزاد بلا شروط كما في قوله تعالى: « **وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِين** »[٣].

والمشهور في كلام العرب أن (عسى) لا يتصل بها ضمير إلا إذا كان في صورة المرفوع، وبذلك نزل القرآن، ومن العرب من يأتي بصورة المنصوب المتصل، فيقول: (عساني)، و(عساك)، و(عساه)، فذهب سيبويه إلى أن الضمير هو المسند إليه، وما بعده هو المسند، إلا أنه عكس العمل بأن جعل الاسم منصوبا والخبر مرفوعا حملا لها على (لعل)، وذهب المبرد والفارسي إلى عكس الإسناد بأن يكون الضمير هو الخبر، وما بعده هو الاسم، وذهب ابن مالك متابعا للأخفش إلى أن الإسناد والعمل باقيان على ما هما عليه، أي:

---

(١) الهمع ١/ ١١٦

(٢) السابق ١/ ١١٦ .

(٣) الأنعام: ٣٤ ، وانظر: الجنى الداني ص٣١٨

يكون الضمير هو الاسم، وما بعده الخبر، وأن ضمير النصب وقع موقع ضمير الرفع لذا فهو في محل رفع نيابة عنه[١].

وأخذ برأيه أيضا في أن الحال لا تجيء من المضاف إليه إلا إذا كان جزءا من المضاف أو مثل جزئه، كما في قوله تعالى: « **وَنَزَعْنَا ما في صُدُورِهِم من غِلٍّ إخوانًا** »[٢]، « **واتَّبع مِلَّةَ إبراهيمَ حَنيفًا** »[٣].

واختار رأي الكوفيين والبغداديين والأخفش في جواز حذف الموصول الاسمي كقول حسان:

أمَنْ يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواءُ

على تقدير: ومن يمدحه[٤].

واختار رأي الكوفيين أيضا في جواز منع الاسم من الصرف في ضرورة الشعر[٥].

وجوز متابعا لهم إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور والمصدر نائبا عن فاعل مع وجود المفعول به كقراءة أبي جعفر: « **لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانوا يَكْسِبُون** »[٦].

---

(١) الهمع ١/ ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) الأعراف: ٤٣ .

(٣) النساء: ١٢٥ ، وانظر: الهمع ١/ ٢٤٠ .

(٤) الهمع ١/ ٨٨ .

(٥) الهمع ١/ ٣٧ .

(٦) الجاثية: ١٤ ، وانظر: الهمع ١/ ١٦٢ .

كما وافقهم في جواز وقوع (إذا) مفعولا به كما في قوله تعالى: « واذكروا **إذْ كنتم قليلا** »[١]، وبدلا كقوله تعالى: « واذكر **في الكتاب مريم إذ انتبذت** »[٢]، والجمهور لا يثبتون ذلك[٣].

كما وافقهم على جواز مجيء (أو) العاطفة بمعنى الواو كما في قول الشاعر:

..... **لنفسي تقاها أو عليها فجورها**

وكما في الحديث الشريف: « اسكُنْ حراءُ فما عليك إلا نبيٌّ أو صدِّيقٌ أو شهيدٌ »[٤].

ووافقهم على مجيء الباء بمعنى (من) كما في قوله تعالى: « **عَيْنًا يَشْرَبُ بها عبادُ اللهِ** »[٥]، أي: منها[٦].

وتابعهم في أن السين مقتطعة من (سوف)، وقال: لأنه أبعد عن التكلف[٧].

ووافقهم على أن من معاني الكاف مجيئها بمعنى (على) كقول بعض العرب: (كخير) جوابا على سؤال مقدر، وهو: كيف أصبحت؟[٨]

---

(١) الأعراف: ٨٦ .

(٢) مريم: ١٦ .

(٣) الهمع ١/ ٢٠٤ .

(٤) الهمع ٢/ ١٣٤ .

(٥) الإنسان: ٦ .

(٦) الجنى الداني ص٤٣ .

(٧) السابق ص٦٠ .

(٨) السابق ص٨٤ .

وذهب موافقا الكوفيين إلى جواز وصل (آل) الموصولة بالفعل المضارع في الاختيار، بينما خص الجمهور ذلك بالضرورة[١].

وذهب موافقا هشاما وابن كيسان إلى أن (أبا)، و(أخا)، و(يدي)، و(غلامي) من قول العرب: (لا أخا لك)، و(لا أبا لك)، و(لا يدي لك)، و(لا غلامي لك) – أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضا محذوف، وذهب الجمهور إلى أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة كما في: (مثلك)، و(غيرك)[٢].

وذهب متابعا الزجاجي إلى أن (سوى) مثل (غير) في المعنى والتصرف، فتكون فاعلا، مثل: (جاءني سواك)، ومفعولا مثل: (رأيت سواك)، وبدلا أو منصوبة على الاستثناء في مثل: (ما جاءني أحد سواك)، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب[٣].

واختار رأي ابن جني في أن الجملة قد تبدل من المفرد كما في قوله تعالى: « ما يُقالُ لَكَ إلا ما قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إنَّ ربَّكَ لذو مغفرة وذو عقاب أليم »[٤]، قائلا: (إن ربك) وما بعدها بدل من (ما) وصلتها[٥].

وذهب متابعا ابن خروف وابن عصفور إلى إلحاق (نظر) بأفعال التعليق إذا كانت مع الاستفهام خاصة كقوله تعالى: « أفَلا يَنْظُرونَ إلى الإبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ »[١].

---

(١) الجنى الداني ص٢٠٣ .

(٢) الهمع ١/ ١٤٥ .

(٣) المغني ص١٨٨ .

(٤) فصلت: ٤٣ .

(٥) الهمع ٢/ ١٢٨

واختار رأي البصريين في أنه لا يجوز حكاية الجمل بعد ما كان في معنى القول كـ (ناديت، ودعوت، وقرأت)، ورأوا أن الجمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر للتصريح به في قوله تعالى: « نادى رَبَّه نِداءً خَفِيًا . قال رَبِّ »[٢]، « وَنَادَى نُوْحٌ رَبَّه فقال رَبِّ »[٣].

وذهب متابعا الزجاجي والزمخشري وابن خروف إلى أن القول وما تصرف منه ينصب المفرد بعده مرادا به اللفظ مثلما ينصبه مرادا به معنى الجملة، وجعلوا منه: « يُقالُ لَهُ إبراهيمُ »[٤]، أي: يقول له الناس إبراهيم، أي: يطلقون عليه هذا الاسم[٥].

ومما انفرد به من الآراء: اشتراطه لإعمال القول عمل (ظن) أن يكون لفظه مضارعا دالا على الحال لا الاستقبال، بينما اشترط الجمهور أن يكون مضارعا مطلقا سواء كان دالا على الحال أو الاستقبال[٦].

وذكر أن من معاني الباء أنها تجيء للمقابلة، وقال هي الباء الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بِضِعْفٍ، وقد تسمى باء العوض[٧].

وذكر أن من مواضع زيادة الباء غير المقيسة: الحال المنفية لأنها شبيهة بالخبر، واستدل بقول الشاعر:

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المسيبِ منتهاها

---

(١) الغاشية: ١٧ ، وانظر: الهمع ١/ ١٥٥ .

(٢) مريم: ٣ ، ٤ .

(٣) هود: ٤٥ ، وانظر: الهمع ١/ ١٥٧ .

(٤) الأنبياء: ٦٠ .

(٥) الهمع ١/ ١٥٧ .

(٦) الهمع ١/ ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٧) الجنى الداني ص٤١ .

وتأول بعضهم البيت على أن تكون الباء باء الحال، أي: فما رجعت بحاجة خائبة[١].

وذهب إلى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمة المعربة، بينما كان الجمهور يرى أنها زائدة عليها[٢].

وكان يرى أن (ذان)، و(اللذان)، و(اللتان) مثناة حقيقة، وأنها لذلك معربة لا مبنية[٣].

وذهب إلى أن قوله تعالى: « إنَّ هذان لساحران »[٤]- على قراءة تشديد (إنَّ) - على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائما[٥].

وذهب إلى أن (أو) تأتي للتقسيم، مثل: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف[٦]، وأن الفاء تدخل في جواب (لما)، كقوله تعالى: « فَلَمَّا نَجَّاهم إلى البر فمنهم مقتصد »[٧]، وذهب الجمهور إلى أن الجواب محذوف، والتقدير: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد[٨].

---

(١) السابق ص٥٥ .

(٢) الهمع ١/ ١٥ .

(٣) الهمع ١/ ٤٢ .

(٤) طه. ٦٣ .

(٥) المغني ص٥٨ .

(٦) المغني ص٩٢

(٧) لقمان: ٣٢ .

(٨) المغني ص١٧٤ .

وكان يرى أن (إذ) تأتي للاستقبال، واستدل بقوله تعالى: « **يومئذٍ تُحَدِّثُ أخبارَها** »[١]، وأن من معاني (عن) الاستعانة مثل: (رميت عن القوس)، أي: بالقوس[٢].

وأن (إلى) قد تأتي بمعنى (في) كقوله تعالى: « **لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يَوْمِ القيامةِ**»[٣].

ووافق ابن الضائع في أن إضافة الصفة لمعمولها تفيد التخصيص بجانب التخفيف، وقد رد عليهما ابن هشام والشيخ خالد الأزهري بأن التخصيص هنا ليس مستفادا من الإضافة، وإنما هو موجود قبل الإضافة؛ لأن أصل: (ضاربُ زيدٍ): (ضاربٌ زيدا)، فالوصف (ضارب) مخصص بمعموله، ولم تفده الإضافة سوى التخفيف[٤].

وأجاز الفصل بين المضاف - إذا لم يكن اسما مشبها للفعل - والمضاف إليه بـ (إما) كقول الشاعر:

هما خُطَّتَا إمَّا إسارٍ

على الرواية بجر (إسار)[٥].

ومنع إبدال المضمر من الظاهر بدل (كل من كل)، محتجا بأنه لم يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما، ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا نحو: (رأيت زيدا إياه)[١].

---

(١) الزلزلة: ٤ ، وانظر: الهمع ١/ ٢٠٤ .

(٢) المغني ص١٩٨ .

(٣) النساء: ٨٧ ، وانظر: المغني ص١٠٥ .

(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٨ .

(٥) شرح التصريح ٢/ ٥٨ .

وذهب إلى أن (لكنْ) في (ما قام زيد ولكنْ عمرو) غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، والتقدير: (ولكنْ قام عمرو)[٢].

« وقد جرت عادة ابن مالك على أن يعد الشاذ عند الجمهور لغة وهو لذلك يقبلها، ولكنه يحفظها كما هي، ولا يقيس عليها كما يصنع الكوفيون أحيانا، ولا يعمد إلى تأويلها لتنسجم مع قاعدتهم قبل أن يحكموا عليها بالشذوذ والحفظ كما يصنع البصريون في كثير من الشواهد »[٣].

من ذلك أن الجمهور كان يرى أن رفع المضارع بعد (لم) الجازمة في قول الشاعر:

لولا فوارس من نُعْم وأسرتهم يوم الصُّليفاء لم يوفون بالجار

ضرورة شعرية، أما ابن مالك فقد كان يراها لغة مقبولة[٤].

وذهب إلى أن (لو) التي للتمني مصدرية أغنت عن التمني، لكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهم تمنيا، كما في قوله تعالى: « لَوْ أنَّ لنا كَرَّة »[٥].

وهكذا فإن آراء ابن مالك المتنوعة تدل على سعة اطلاعه على مذاهب السابقين والمعاصرين، كما أنها تدل على عدم تعصبه للبصريين أو الكوفيين أو لغيرهما.

ابن الضائع

---

(١) الهمع ٢/ ١٢٨ .

(٢)الهمع ٢/ ٣٧ .

(٣)الوسيط ص١٦٩ .

(٤)المغني ص٣٦٥ ، وانظر الوسيط ص١٦٩ .

(٥) البقرة: ١٦٧ ، الجنى الداني ص٢٨٩ ، ٢٩٠ .

هو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع.

لازم الشَّلَوْبين وفاق أصحابه كلهم، وأخذ عنه كتاب سيبويه، ولم يكن في وقته من يقاربه في النحو، فقد كان إماما فيه لا يجارى، وكان إذا أخذ فيه أتى بالعجائب، ولم يسبقه إلى فهم كتاب سيبويه والتصرف فيه أحد، أملى على إيضاح الفارسي، ورد اعتراضات ابن الطراوة عليه وعلى سيبويه، كما رد اعتراضات ابن السيد على الزجاجي، ورد على ابن عصفور معظم اختياراته.

ومن مؤلفاته: شرح على كتاب سيبويه، وقد جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف للكتاب، مع الاختصار الحسن، وله أيضا شرح على جمل الزجاجي.

وتوفي سنة ستمائة وثمانين للهجرة وقد قارب السبعين[1].

مذهبه وآراؤه

سار ابن الضائع على نهج أسلافه من النحاة الأندلسيين في اتباع المنهج البغدادي القائم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، مع الإتيان بآراء جديدة.

وكان له موقف من الحديث النبوي الشريف يتمثل في منعه الاحتجاج به، يقول في شرح الجمل: « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٠٤ .

النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي – صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب »[١].

وخطأ ابن خروف وابن مالك؛ لأنهما أكثرا من الاستشهاد بالحديث.

ومن آرائه أنه ذهب موافقا ابن هشام الخضراوي في أن (لو) التي للتمني في مثل (لو تأتيني فتحدثني) قسم برأسه فلا تحتاج إلى جواب كجواب (لو) الامتناعية[٢].

ورد على ابن عصفور ما ذهب إليه من أن لام المستغاث لأجله في مثل: (يا لَزيدٍ لِعمرو) متعلقة بفعل محذوف تقديره: (أدعوك لعمرو)؛ حتى لا تتعلق بالفعل النائبة عنه (يا) لأنه مسلط على المستغاث باللام، والعامل الواحد في رأيه لا يعمل بحرف واحد مرتين، وأجاب ابن الضائع بأن الحرفين مختلفان معنى، ولذلك يصح اتصال العامل بهما كما في نحو: (وهبت لك دينارا لترضى)[٣].

ورد عليه قوله: إن تثنية (بهما) في قوله تعالى: « **إنْ يكنْ غنيًّا أو فقيرا فالله أولى بهما** »[٤] شاذة، قائلا: إن (أو) في الآية للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة[٥].

ووافقه في أن لام المستغاث في مثل: (يا لزيد) متعلقة بفعل النداء المحذوف[١]، ووافقه السهيلي في وجوب التعاند في معطوفي (لا) مثل: (جاءني رجل لا امرأة)[٢].

---

(١) الاقتراح ص٣٢ .

(٢) الجنى الداني ص٢٨٩ .

(٣) المغني ص٢٩٠ .

(٤) النساء: ١٣٥ .

(٥) السابق ص٥٠٩ .

واختار رأي أستاذه الشلوبين في أن (إلا) في قوله تعالى: « **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** »[٣] بمعنى (غير) التي يراد بها البدل والعِوَض[٤].

وهكذا فإن آراء ابن الضائع على قلتها تدل على استقلال شخصيته العلمية، حيث كان يتعقب سابقيه من المغاربة وغيرهم في آرائهم واستشهادهم بالحديث؛ إذ كان يوافق القدماء في عدم جواز الاحتجاج بالحديث لتناقله بالمعنى غالبا.

ابن أبي الربيع

هو: عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين: ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، فهو موصول النسب إلى عثمان بن عفان – رضي الله عنه.

ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وكان ابن أبي الربيع إمام النحو في زمانه.

وقرأ النحو على الدباج، وأبي علي الشلوبين، وقد أذن له أبو علي أن يتصدر لإشغاله، فقام بتعليمه، وصار أبو علي يرسل إليه الطلبة الصغار، ويحصل له منهم ما يكفيه من الأجر فإنه كان لا شيء له.

وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي، وسمع من القاسم بن بقي وغيره.

---

(١) السابق ص٢٩٨ .

(٢) الهمع ٢/ ١٣٧ .

(٣) النحل: ٢٢ .

(٤) المغني ص٩٩ .

ولما استولى الفرنج على إشبيلية انتقل منها إلى سبتة، وأقرأ بها النحو دهره، ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه، وأخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي، وإبراهيم الغافقي وغيرهما، وروى عنهم جماعة منهم بالإجازة أبو حيان.

ومن مصنفاته: شرح إيضاح أبي علي الفارسي، وشرح سيبويه، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، والتلخيص والقوانين، وكلاهما في النحو، ولكن الدكتور عياد الثبيتي يقرر أنهما كتاب واحد، وهو: (التلخيص في ضبط القوانين)، وقد قام بتحقيقه الدكتور/ علي سلطان الحكمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ومات ابن أبي الربيع سنة ستمائة وثمان وثمانين للهجرة، وكانت وفاته بسبتة يوم الجمعة السادس عشر لشهر صفر، ودفن بالمقبرة الكبرى التي بسفح جبل الميناء[١].

مذهبه وآراؤه

كان ابن أبي الربيع يتبع أسلافه في انتهاج نهج المدرسة البغدادية القائمة على اختيار ما يروق لهم من آراء البصريين والكوفيين بغض النظر عن كون ما يختارونه من آراء البصريين أكثر أو أقل، فإذا كان ابن أبي الربيع قد مال في كثير من الأحيان إلى مذهب البصريين – كما سيتضح من خلال آرائه – محتجا له ومدافعا عنه فإن ذلك لا يدفعنا إلى الحكم عليه بأنه بصري كما فعل الدكتور عياد الثبيتي، حيث وصفه بأنه بصري الاتجاه إلى أبعد الحدود، واستدل على ذلك بموقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[٢].

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ ، والبسيط لابن أبي الربيع ت/ عياد الثبيتي ١/ ١٩ – ٧٦ ، وابن أبي الربيع وآراؤه النحوية د/ عبد العزيز علي صالح ص٥ – ١٦ ، والفكر النحوي عند ابن أبي الربيع د/ احمد محمد عبد الراضي ص٦ ، ٧ .

(٢) البسيط ١/ ٢٢٤ .

فمن آرائه التي وافق فيها البصريين رأيه في أن فعل الأمر قسم قائم بذاته، وأنه مبني دائما، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه معرب، وأنه في الأصل فعل مضارع حذف منه حرف المضارعة، وجزم بلام أمر محذوفة، وقد علل ابن أبي الربيع ذلك بأن حرف المضارعة لم يجيء قط محذوفا، وحذف الجازم لم يأت إلا في الشعر[١].

ووافق البصريين أيضا في أن الرافع للفعل المضارع وقوعه موضع الاسم منكرا أن يكون للعامل المعنوي أثر؛ لأنه عدم، والشيء المعدوم لا يؤثر في الموجود[٢].

ووافقهم أيضا في أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، ويعلل صحة كون العامل معنويا هنا بأن عوامل الأسماء تختلف عن عوامل الأفعال، فإذا كان التعري عن العوامل يصح أن يكون عاملا في الاسم فإنه لا يصح أن يكون عاملا في الفعل[٣].

ووافقهم فيما ذهبوا إليه من دلالة (مِنْ) على ابتداء الغاية المكانية دون ابتداء الغاية الزمانية.

كذلك وافقهم فيما ذهبوا إليه من أن (رُبَّ) حرف، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها اسم[٤].

ومما وافق فيه الكوفيين ذهابهم إلى أن (عَدَّ) من أفعال الرجحان فيتعدى إلى مفعولين[٥].

---

(١) البسيط ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٢) البسيط ١/ ٢٣٠ .

(٣) الجنى الداني ص٣٠٩ .

(٤) البسيط ٢/ ٨٦٠ .

(٥) الهمع ١/ ١٤٨ .

ووافق شيخه أبا علي الشَّلَوْبِين في أن الأصل في الظروف هو التصرف[١].

وذهب موافقا الفارسي وابن أبي العافية والشَّلَوْبِين إلى أن اللام في مثل: (إنْ زيدٌ لقائم) لام أخرى غير التي تدخل على خبر (إنّ) المشددة اجتلبت للفرق بين (إنْ) التي تفيد النسبة، و(إنْ) النافية، بينما ذهب فريق من النحاة إلى أنها هي اللام التي كانت مع (إنَّ) المشددة[٢].

كما وافق ابن عصفور وابن الضائع في أن لام المستغاث في نحو: (يا لله للمسلمين) متعلقة بفعل النداء المحذوف الذي ناب حرف النداء عنه[٣].

وقد انفرد ابن أبي الربيع بآراء كثيرة، منها رأيه في (لات) حيث ذهب إلى أنها فعل، وأن أصلها (ليس) غير أن السين قلبت تاء، والياء ألفا، وبذلك يكون مخالفا لسيبويه حيث ذهب إلى أنها حرف مركب من (لا) والتاء[٤].

كذلك انفرد بأن العلم المؤنث الخالي من التاء لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا إذا كان لعاقل، فلو سميت ناقة بعناق أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء، وهو بذلك يخالف جمهور النحاة حيث أجازوا أن يجمع ذلك كله بالألف والتاء[٥].

كذلك انفرد بجواز دخول (ليتما) على الجملة الفعلية، فيقال: (ليتما قام زيد)[٦].

---

(١)الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢)الهمع ١/ ١٤١ ، ١٤٢ .

(٣)مغني اللبيب تحقيق/ مازن المبارك ص٢٨٩ .

(٤)البسيط ٢/ ٧٥٣ .

(٥)ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٢ ، والهمع ١/ ٢٢ .

(٦)مغني اللبيب ص٣٧٦ .

وذهب إلى أن (عيونا) في: « وَفَجَّرْنا الأرضَ عيونًا »[١] بدل من (الأرض)[٢].

وهكذا فإن آراء ابن أبي الربيع على قلتها وغرابتها أحيانا تدل على حسه اللغوي وسعة اطلاعه على مذاهب السابقين والمعاصرين، وعلى عدم تعصبه لأي منها، وعلى استقلاله الفكري، ولنا بحث ألقي في أحد المؤتمرات العلمية التي تقيمها الكلية بعنوان: (ملامح الفكر النحوي عند ابن أبي الربيع) أوضحنا فيه مذهبه النحوي وآراءه من خلال مؤلفاته، ومن خلال مؤلفات غيره.

الصفار

هو: القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوسي الشهير بالصفار، من تلاميذ الشلوبين وابن عصفور، وله شرح على كتاب سيبويه يقال إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد.

توفي بعد سنة ستمائة وثلاثين للهجرة[٣].

مذهبه وآراؤه

يبدو أن الصفار كان يدور في فلك سيبويه من خلال شرحه للكتاب، ومن ثم يمكن القول بأن معظم آرائه كانت اتباعا لآراء سيبويه وتوضيحا لها، ونقولا لآراء السابقين ، ولذلك لم نجد له آراء مستقلة تناقلتها عنه كتب النحو، ومن آرائه أنه كان يذهب إلى جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس مستدلا بقوله تعالى: « وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات » عطفا على قوله: « فإن لم

---

(١) القمر: ١٢ .

(٢)ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٨ .

(٣) انظر: البغية ٢/ ٢٥٦ ، والمدارس النحوية ص٣١٩ .

تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين»[١].

(١) البقرة: ٢٤، وانظر: المغني ص٦٢٧ .

obeikandl.com

ابن آجُرُّوم

هو: محمد بن محمد بن داود الصنهاجي أبو عبد الله النحوي المشهور بابن آجروم – بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة، ومعناه بلغة البربر: (الفقير الصوفي).

ولد سنة ستمائة واثنتين وسبعين للهجرة بفاس، وصفه شراح مقدمته بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، وكان نحويا مقرئا، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع.

وأقام بفاس وأقرأ فيها ، ثم قصد مكة حاجا مرورا بالقاهرة حيث لبث مدة، ودرس على أبي حيان الأندلسي وحظي بإجازته، ثم عاد إلى فاس ولازم تعليم النحو والقرآن في جامع الحي الأندلسي إلى أن مات.

وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، منها: شرح لمنظومة الشاطبي أسماه: (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني) في القراءات، لكنه لم يؤثر عنه مصنفات في النحو إلا مقدمته المسماة (الآجرومية) التي قيل: إنه ألفها تجاه الكعبة الشريفة، والتي طبقت شهرتها الآفاق، وترجمت إلى عدة لغات، وقد أوجز فيها ابن آجروم كتاب: الجمل في النحو للزجاجي في خمسة وأربعين ومائة باب، وتناولها بالشرح والتعليق والنظم كثيرون، منهم: المكودي، والراعي، ومن أشهر شروحها المتأخرة شرح الشيخ/ حسن الكفراوي (ت١٢٠٢هـ)، وشرح الشيخ/ محمد محي الدين، وشرح الشيخ حسن حفظي، وشرح الشيخ/ خالد الأزهري، كما تناولها بالنظم: عبد السلام النبراوي، وإبراهيم الرياحي، وعلاء الدين الألوسي، والعمريطي.

وتوفي بفاس سنة سبعمائة وثلاث وعشرين للهجرة[1].

---

(١) انظر: البغية ١/ ٢٣٨ ، وشذرات الذهب ٦/ ٦٢ ، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٧، والوسيط

مذهبه وآراؤه

كان ابن آجروم بغدادي المذهب؛ إذ يقوم منهجه على الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية مع الإتيان بآراء جديدة، إلا أنه كان ينزع منزع الكوفيين في عبارتهم، يقول السيوطي في البغية: « وهنا شيء آخر، وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال : الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم : كيفما، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون »[١].

ولا يعني ذلك أنه لم يكن بغدادي المذهب – كما ذكرنا آنفا – إذ لم تكن نزعته إلى نحو الكوفيين ناتجة عن تعصب لهم، وإنما كان يختار ما يميل إليه من آرائهم، ومن آراء البصريين، والبغداديين، والمغاربة، مع الإتيان بآراء جديدة، فقد اختار رأي البصريين في تسمية الظرف بهذا الاسم، بينما كان الكوفيون يطلقون عليه محلا[٢].

كما وافق البصريين على أن الخبر بعد (ظن) وأخواتها مفعول ثان لـ (ظن) وأخواتها، خلافا للكوفيين، حيث أعربوه حالا[٣].

كذلك وافق البصريين على أن خبر (إنَّ) وأخواتها مرفوع بها؛ لأنها تعمل في الاسم والخبر، خلافا للكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن الخبر باق على رفعه، وليس مرفوعا بـ (إنَّ)[٤].

كذلك وافق البصريين على أن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة خلافا للكوفيين الذين أجازوا نصبه بالفتحة مطلقا[١].

---

(١) البغية ١/ ٢٣٨ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٣٦ .

(٣) الهمع ١/ ١١١ .

(٤) الجنى الداني ص٣٩٣ .

كذلك ذهب موافقا للبصريين إلى أن (ربَّ) حرف جر، على حين ذهب الكسائي وعامة الكوفيين وابن الطراوة من المغاربة إلى أنها اسم[٢].

كما أكثر المصنف من استعمال لفظ الضمير، وهو اصطلاح البصريين، في حين يعبر عنه الكوفيون بالكناية أوالمكني.

وقد وافق الأخفش من البصريين، وأبا علي الفارسي من البغداديين، وابن باباشاذ من نحاة مصر، وابن عصفور وابن أبي الربيع وابن مالك من المغاربة على أن (سمع) ملحق بـ (علم) في تعديه إلى مفعولين، ولكن بشرط أن يتعلق بفعل دال على صوت، نحو: (سمعت زيدا يتكلم) بخلاف ما إذا تعلق بالمسموع، نحو: (سمعت كلاما أو خطبة، فإنه يتعدى إلى واحد[٣]، واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتي لها بمفعول ثان يدل على المسموع، كما أن (ظن) لما دخلت على غير مظنون أتي بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون، وقد أنكر الجمهور كون (سمع) تنصب مفعولين، وقالوا: إن كان مما يسمع فهو المفعول، وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال[٤].

ومما انفرد به أن الحال لا يجوز تقديمها على صاحبها مخالفا بذلك الجمهور.

وهكذا فإن هذه الآراء المتنوعة تدل على أن ابن آجروم بغدادي المذهب والنزعة، حيث نراه يختار من مذاهب السابقين ما يروق له وما يراه راجحا، وبذلك لا ينبغي أن ننسبه إلى الكوفيين أو إلى البصريين؛ لأنه لم يتعصب لأي منهما.

---

(١) الهمع ١/ ٢٢ .

(٢) الهمع ٢/ ١٢٣ .

(٣) الهمع ١/ ٥٦ .

(٤) الهمع ١/ ١٥٠ .

أبو حيان

هو: أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي النَّفْري نسبة إلى نَفْرَة، وهي قبيلة من البربر، ولد بمطخشارش، وهي مدينة من ضواحي غرناطة سنة ستمائة وأربع وخمسين للهجرة.

وهو نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبدي، وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الضائع، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب.

وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والاسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة شيخا، منهم: أبو الحسين بن ربيع والرضي والشاطبي، وبرع في الحديث، والتفسير، والعربية، والقراءات، والتاريخ، واشتهر اسمه وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره كالشيخ/ تقي الدين السبكي، وابن أم قاسم المرادي، وابن عقيل، والسمين، وناظر الجيش، والسفاقُسي، وابن مكتوم، وغيرهم، وكان ثبتا قيما عارفا باللغة والنحو التصريف، فهو الإمام المطلق فيهما، نبغ فيهما حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره، وكان يقول: خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيبويه، وأحسن ما وضعه المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك، والممتع في التصريف لابن عصفور، أما كافية ابن الحاجب الشهيرة فكان يقول عنها: هذه نحو الفقهاء.

كان ظاهري المذهب، وانتقل بأخرة إلى مذهب الشافعي، وظل المذهب الظاهري عالقا بنفسه، حتى ليروى أنه كان يقول: « محال أن يرجع عنه مذهب الظاهر من علق بنفسه ».

وكان فصيح العبارة، سليم النطق، لكنه في غير القرآن ينطق القاف قريبا من الكاف، قال عنه الصفدي: « لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو

ينظر في كتاب »، وهو أكبر نحوي أندلسي ظهر بعد ابن مالك، وهو الذي جسَّر الدارسين على مصنفات ابن مالك على وجه الخصوص، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها.

ومن مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، والتنخيل الملخص من شرح التسهيل، والإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار، والتجريد لأحكام كتاب سيبويه، والتذكرة في أربعة مجلدات، والمبدع في التصريف، وغاية الإحسان في النحو، وشرح الشذا في مسألة كذا، واللمحة، والشذرة، وكلاهما في النحو، والارتضاء في الضاد والظاء، وعقد اللآليء في القراءات، ونحاة الأندلس في التراجم، والأبيات الوافية في علم القافية، ومنطق الخُرْس في لسان الفرس، والإدراك للسان الأتراك.

ومما صنفه ولم يكمله: أرجوزة اسمها: نهاية الإغراب في التصريف والإعراب، وأرجوزة: خلاصة التبيان في المعاني والبيان، ونور الغبش في لسان الحبش، ومجاني الهَصْر في تواريخ أهل العصر، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.

يقول السيوطي معلقا على كتابي التذييل والتكميل، والارتشاف: « لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع ».

وتوفي سنة سبعمائة وخمس وأربعين للهجرة[1].

(١) انظر: شذرات الذهب ٦/ ١٤٥ ، وما بعدها، والبغية ١/ ٢٥٠ ، والدرر الكامنة ٤/ ٣٠٢ ، والبدر الطالع ٢/ ٢٨٩ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٣١ .

مذهبه وآراؤه

لم يختلف أبو حيان عن أسلافه من علماء الأندلس في اتباع المنهج البغدادي القائم على الانتخاب والترجيح من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، وإن كان أكثر ميلا للبصريين فإن ذلك لا يمنعه من أن يكون بغدادي المذهب؛ لأن ميله للبصريين لم يكن ناتجا عن تعصبه لهم، وإنما هو قائم على الحجة والدليل، ولذلك لم يمنعه ذلك من اختيار بعض آراء الكوفيين.

وقد تأثر أبو حيان بالمذهب الظاهري الذي كان يعتنقه، مما جعل منهجه في الدرس النحوي يتسم بالتيسير والجنوح عن التعقيد، إلا أنه لم يدعُ مثل ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العوامل، ولا إلى إلغاء القياس، « وإنما اكتفى بالدعوة المتكررة إلى نبذ الخلافات العقيمة في المسائل النحوية، وإلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية، ومن كثرة التمارين غير العملية »[١].

وأول ما يلقانا في هذا الجانب تعليقه على خلاف البصريين والكوفيين في الإعراب، وهل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال أو لا ؟ فقد قال : « هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة »[٢]، كما علق على تعليقهم لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق تاء التأنيث الساكنة للماضي دون أخويه بأن تعليل أمثال ذلك من الوضعيات ينبغي أن يمنع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، يقول: « إنما يُسأل عما كان يجب قياسا فامتنع »[٣].

---

(١) الوسيط ص١٧٤ .

(٢) الهمع ١/ ١٥ .

(٣) الهمع ١/ ٢١ .

ويعرض لاختلافهم في معنى الصرف، ويقول إنه « خلاف لا طائل تحته »[١]، كما يعرض لتعليلهم ضم التاء في مثل: (كلمتُ) للمتكلم، وفتحها للمخاطب، وكسرها للمخاطبة، يقول: « هذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل »[٢]، إلى غير ذلك من عبارات تدل على نبذ الخلافات العقيمة كقوله: « الأولى الإضراب عن هذه التعاليل »[٣]، وقوله: « وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به »[٤].

وكان أبو حيان على مذهب ابن الضائع في منع الاحتجاج بالحديث لأن كثيرا منه روي بالمعنى، كما أن الأعاجم شاركت في روايته، ومن ثم أنكر على ابن مالك احتجاجه بالحديث، يقول في (شرح التسهيل): « قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره »[٥]، ويقول في موضع آخر: « والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر، ولا صحب من له التمييز »[٦].

ولم ينكر أبو حيان على ابن مالك احتجاجه بالحديث فقط، بل أنكر عليه وعلى الكوفيين أيضا قياسهم على الشاذ والنادر، قائلا: « إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير »[٧].

---

(١) الهمع ١/ ٢٤ .

(٢) الهمع ١/ ٥٦ .

(٣) الهمع ١/ ٥٧ .

(٤) الهمع ١/ ٧٩ ، وانظر المدارس النحوية ص٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٥) الاقتراح ص١٩ .

(٦) شرح التسهيل ص١٩

(٧) الهمع ١/ ٥٠ .

ومن آرائه التي وافق فيها البصريين ذهابه إلى وجوب الفصل في الاختيار بين الضمير المرفوع المتصل والمعطوف عليه، كقوله تعالى: « **لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين**»[١]، وذلك خلافا للكوفيين في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا [٢].

واختار رأي المبرد من البصريين في أن النون المحذوفة من مثل: (فليني) من قول الشاعر:

تـــراه كالثغـــام يفـــل مـــسكا يـــسوء الفاليـــات إذا فَلَيْنـــي

هي نون الوقاية؛ لأن الأولى ضمير الفاعل، فلا يحذف، وأصل (فليني): فليننني[٣].

ووافق الكوفيين في أن عامل الرفع في المبتدأ هو الخبر، وعامل الرفع في الخبر هو المبتدأ، فهما مترافعان[٤].

ووافقهم في أن الفعل الماضي يقع حالا بدون (قد)، وبدون تقديرها ، كما جاء في قوله تعالى: « **أو جاؤكم حصرت صدورهم** »[٥].

وذهب موافقا أبا علي الفارسي إلى أن (لعل) من الأدوات التي تعلق الأفعال القلبية عن العمل كما في قوله تعالى: « **وما يدريك لعله يزكى** »[٦]، و« **وما يدريك لعل الساعة قريب** »[٧].

---

(١) الأنبياء: ٥٤ .

(٢) الهمع ٢/ ١٣٨ .

(٣) الهمع ١/ ٦٥ .

(٤) الهمع ١/ ٩٤ .

(٥) النساء: ٩٠ ، وانظر: الهمع ١/ ٢٤٧ .

(٦) عبس: ٣ .

(٧) الأحزاب: ٦٣ ، وانظر: الهمع ١/ ١٥٤ .

وكانت له آراء كثيرة خالف بها ابن مالك، من ذلك أنه كان يضعف رأيه في أن الإعراب جزء من ماهية الكلمة ذاهبا مع الجمهور إلى أنه زائد على ماهيتها »[١].

وذكر ابن مالك أن الباء تزاد في الحال المنفية، كقول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركابُ

أي: خائبةً، ونازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال لا زائدة، أي: بحاجة خائبة، أي: ملتبسة بحاجة[٢].

ولا يلي (إنْ) المخففة من الثقيلة في الغالب إلا ما كان متصرفا ناسخا ماضيا كان أو مضارعا، نحو: « **وإنْ كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله** »[٣]، « **وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين** »[٤]، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يليها إلا الماضي، وأن ما ورد من المضارع يحفظ، ولا يقاس عليه، ورد أبو حيان رأي ابن مالك قائلا: « وليس بصحيح، ولا أعلم له موافقا »[٥].

كذلك كانت له آراء كثيرة في البحر المحيط خالف بها الزمخشري، من ذلك أن الزمخشري جوز أن تكون (كلًّا) من قوله تعالى: « **كلًّا سيكفرون بعبادتهم** »[٦] - على القراءة بتنوين (كلا) – جوز أن تكون هي نفسها حرف الردع، ونون كما نونت (سلاسلا) في قوله تعالى: « **إنا أعتدنا للكافرين**

---

(١) الهمع ١/ ٩ .

(٢) الهمع ١/ ١٢١ .

(٣) البقرة: ١٤٣ .

(٤) الأعراف ١٠٢

(٥) الهمع ١/ ١٤٢ .

(٦) مريم: ٨٢ .

سلاسلا وأغلالا وسعيرا »[١]، ورد ذلك أبو حيان قائلا: « إنما صح في (سلاسلا)؛ لأنه اسم أصله التنوين، فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف[٢].

ولم يكن علم أبي حيان بالنحو مقصورا على اطلاعه الواسع على آراء النحاة السابقين ومواقفهم من المسائل النحوية، بل كانت له وراء ذلك اجتهادات وتخريجات وآراء متنوعة انفرد بها، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن (أنْ) المصدرية لا توصل بالأمر، وأن (أنْ) الموصولة به في بعض العبارات مثل: (كتبت إليه أنْ قم) تفسيرية، أما ما حكاه سيبويه من قولهم: (كتبت إليه بأنْ قم) فالباء فيه زائدة[٣].

واختلف البصريون والكوفيون في ألفاظ العدد المعدولة على وزن (فُعالَ) و(مَفْعَل) فوقف بها البصريون عند (آحاد وموحد)، و(ثناء ومثنى)، و(ثلاث ومثلث)، و(رباع ومربع)، و(خماس ومخمس)، و(عشار ومعشر) لمجيئها سماعا، وقاس عليها الكوفيون: (سداس ومسدس)، و(سباع ومسبع)، و(ثمان ومثمن)، و(تساع ومتسع)، وقال أبو حيان: الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة[٤].

ومنع ترخيم العلم المركب تركيبا مزجيا مطلقا، في حين أن الجمهور أجاز ترخيمه مطلقا، بينما منع الكوفيون ترخيم ما آخره (ويه)[٥].

---

(١) الإنسان: ٤ .

(٢) البحر المحيط ٨/ ٣٣٦ ، و المغني ص٢٥٢ .

(٣) المغني ص٤٤ .

(٤) الهمع ١/ ٢٦ .

(٥) الهمع ١/ ١٨٢ .

وذهب إلى أن المنصوب في قول العرب: (أنت الرجل علما)، (وأنت زهير شعرا)، و(أنت حاتم جودا)، و(أنت يوسف حسنا) تمييز، بينما ذهب الجمهور إلى أنه حال[١].

وهكذا فإن آراء أبي حيان هذه تدل على عمق فكره النحوي واللغوي، فضلا عن دلالتها على اتساع اطلاعه، وتنوع معارفه وثقافته، كما تدل على استقلال شخصيته العلمية، حيث لم يتعصب لأي من المذاهب، كما تدل على جنوحه إلى التيسير والتخفف من العلل الفلسفية التي لا تفيد الواقع اللغوي في شيء.

الشاطبي

هو: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي، نشأ بغرناطة، وبرع في عدة علوم، منها القراءات والأصول والنحو والحديث، ومن شيوخه: أبو عبد الله محمد بن علي بن الفخار البيري (ت ٧٥٤هـ)، حيث روى عنه الشاطبي كتاب سيبويه بسند يرفعه إلى سيبويه، وأبو عبد الله محمد بن علي البلني (ت ٧٨٢هـ)، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر المقَّري (ت ٧٥٩هـ)، وغيرهم، ومن تلاميذه: أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري (ت٨٦٨هـ)، ومن مؤلفاته: الأصول العربية، وهو مفقود، إلا أن الشاطبي أكثر من ذكره في كتابه: المقاصد الشافية، وبذلك يكون من الممكن استخراج كثير من آرائه الأصولية من المقاصد.

ومن مؤلفاته أيضا: الاتفاق في علم الاشتقاق، وهو مثل سابقه مفقود، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، والإفادات والإشارات، وهو كتاب جمع فيه جملة من الإفادات المشفوعة بالإشارات مما تلقاه عن شيوخه وأصحابه، قاصدا بذلك تشويق المتفنن في المعقول والمنقول، وهذه الإفادات متعددة بحسب موضوعها، ويغلب عليها جانب النحو والصرف، وبعضها في

(١) الهمع ١/ ٢٣٨ .

البلاغة واللغة والأدب والتفسير والعقيدة، وغير ذلك من علوم، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور/ محمد أبو الأجفان بمؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٣م.

وله كذلك: الموافقات في أصول الأحكام، وهو في الأصول وفقه الشريعة، وهو مطبوع أيضا، والاعتصام، وهو كتاب في الحوادث والبدع، وهو مطبوع بدار المنار بمصر سنة ١٩١٣م.

وتوفي الشاطبي بالأندلس سنة سبعمائة وتسعين للهجرة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الشاطبي هذا غير الشاطبي: أبي محمد القاسم بن فِيّرَة بن خلف بن أحمد الأندلسي إمام القراء المتوفى بمصر سنة خمسمائة وتسعين للهجرة صاحب منظومة (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات)، وقد سبقت ترجمته.

مذهبه وآراؤه

لم يخرج الشاطبي عن سنن أسلافه في اتخاذ المنهج البغدادي منهجا للدرس النحوي، فقد كان ينقل الآراء عن البصريين والكوفيين والبغداديين، ويرجح منها ما تؤيده الأدلة والبراهين معللا لما يختاره من آراء، ومؤيدا له بالسماع والقياس.

ولم يكن كابن خروف وابن مالك في تجويز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقا، ولم يكن كابن الضائع وأبي حيان في منع الاحتجاج به مطلقا، وإنما كان له رأي وسط، فقد بين أن الحديث الشريف منه ما عرف أن المعتنى به فيه نقلُ معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان، ومنه قسم عرف أن المعتنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد

(١) انظر ترجمته في الأعلام ١/ ٧١ ، ومقدمة المقاصد الشافية ١/ ١ ، وما بعدها.

به في أحكام اللسان العربي: كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة الرسول – صلى الله عليه وسلم[١].

ومن آرائه النحوية ذهابه موافقا للبصريين وابن مالك إلى عدم جواز جمع ما سمي به مما آخره تاء جمع مذكر سالما، مثل (طلحة)، و(حمزة)، فلا يقال: (طلحون)، و(حمزون)، خلافا للكوفيين الذين أجازوا ذلك[٢].

وذهب موافقا لهم أيضا إلى اشتراط وقوع (ذا) الموصولة بعد (ما)، و(مَنْ)، خلافا للكوفيين الذين لم يشترطوا ذلك[٣].

ووافقهم أيضا في أن (أي) الموصولة تكون مبنية إذا وقعت مضافة إلى الضمير، وحذف صدر صلتها، خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها لا تكون إلا معربة[٤].

وهكذا فإن الشاطبي كان موسوعي المعارف، حيث صنف في أصول الشريعة والنحو واللغة والأدب، وقد جاءت آراؤه معبرة عن سعة اطلاعه واستقلال فكره.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٤٠١ – ٤٠٥ .

(٢) السابق١/ ١٧٧ .

(٣) المقاصد الشافية ١/ ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٤) السابق ١/ ٥١٥ .